الأمم المتحدة

A/73/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٩**

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

خطاب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كابو فيردي.

أُصطحب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فونتسيكا (*تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم وأتمنى لكم النجاح والتوفيق وأنتم تضطلعون بمهمتكم النبيلة والصعبة هذه. وأود أيضا أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك، ممثل جمهورية سلوفاكيا، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال فترة ولايته.

ثانيا، أود أن أعرب عن تقديري البالغ للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إدارته الحصيفة والمقتدرة لبيتنا المشترك هذا، وأن أؤكد مجددا ثقتنا الكاملة في قيادته واحترامنا العميق له، لا سيما في خضم الصعوبات العديدة التي يواجهها العالم حاليا. وأشير هنا، على سبيل المثال، إلى انتشار الإرهاب في كثير من البلدان؛ وأزمة الهجرة، لا سيما في القارة الأفريقية، حيث تتواتر الأنباء يوميا تقريبا عن شباب وأطفال ونساء يدفع بهم اليأس إلى ترك ديارهم إلى مختلف مناطق العالم، بحثا عن حياة أفضل لينتهي بهم الحال إلى ظروف غير إنسانية؛ وأثر تغير المناخ على الأمن البشري؛ والنزاعات وغير ذلك من التهديدات للسلام، الناشئة من جميع أنحاء العالم؛ فضلا عن حالة الفقر المدقع التي لا تزال تشكّل واقعا يختبر قدرتنا العالمية على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وسعيا للتخفيف من هذه المشاكل وغيرها من المشاكل التي نواجهها جميعا هنا في هذه الجمعية، تواصل الأمم المتحدة العمل بلا كلل تحت قيادة أميننا العام، الذي أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا العميق له. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل، لم تكن رئيسة الجمعية العامة لتقترح موضوعا أكثر ملاءمة للمناقشة خلال فترة رئاستها من ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع“، فضلا عن تعزيز تعددية الأطراف التي أعرِّفها هنا على أنها توحيد الجهود واتباع نهج القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة من أجل بناء المجتمعات المنصفة والمستدامة التي يعمها السلام والتي ننشدها جميعا.

سنحتفل بالذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. بيد أن مشاعر الكراهية والتمييز والعنف لا تزال حية ومستعرة. وكما ذكرت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة:

> ”هناك مئات الملايين من الرجال والنساء المعدمين والمحرومين من الفرص وسبل كسب العيش الأساسية. وتنتهك التنقلات السكانية القسرية الحقوق بمعدلات غير مسبوقة. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدا بعدم ترك أي أحد خلف الركب – ولا بد أن تكون حقوق الإنسان هي الأساس لإحراز التقدم والمضي قدما“.

ولا شك أن لموعد تاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اليوم الدولي لحقوق الإنسان، أهمية استراتيجية تتمثل في أن حقوق الإنسان قد أنشأت معيارا عالميا يجب على المجتمع تحقيقه، وهو معيار شامل للجميع على الصعيد العالمي ويعزز التحرر الاجتماعي ويمكّن جميع البشر من تحقيق كامل إمكاناتهم بحرية. ولا شك في أن جعل المعايير والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني للعديد من البلدان يمثل تقدما كبيرا للبشرية. بيد أن ذلك لا يعني أن هذه المعايير والمبادئ مقبولة فعليا وبشكل كامل. وفي الواقع، تُترجم الإنجازات في مجال حقوق الإنسان إلى إطار للحقوق يمتزج بالظروف الثقافية أو التاريخية، فينسج تاريخا لا يسير في خط منتظم بل إنه يكون متناقضا أحيانا، إلا أنه يظل مفتوحا دائما ولا نهائيا.

وعليه، فلا شك في أن احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل هدفا نبيلا، ولكنه لا يزال، في الوقت نفسه، يمثل أحد أكبر التحديات في عصرنا.

ورغم أن النضال من أجل فعاليته تزداد كثافة، تم إضفاء الطابع المؤسسي على الانتهاكات التي تطاله في العديد من أنحاء العالم. وقد لوحظت هذه الانتهاكات أيضا في حالات الحرب، التي تشمل للأسف أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما أفريقيا، وتأخذ أبعادا غير مقبولة من خلال الممارسات الشائعة بشكل متزايد مثل الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالأطفال والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأعمال الإبادة الجماعية، وجرائم حرب أخرى. وبالرغم من هذه الظروف غير المواتية، نرفع راية الأمل ونقاتل للدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها، مدفوعين في ذلك قبل كل شيء، بإيماننا بقدرة البشرية على ترجمة إبداعية واقعية لإرادتنا، بغض النظر عن العلاقات السببية والعقبات.

إن اختيار بلدنا لمتابعة سياسة السلام والحوار والتفاهم لمنع نشوب النزاعات وحلها، يعترف بهذه القيم ويجسدها. علاوة على ذلك، فهي تنبع من طبيعة شعب كابو فيردي ذاته، وثقافة التسامح التي اعتمدناها وسمحت لسياساتنا أن تتشكل من خلال قيم ومبادئ كهذه على مدى أربعة عقود من التاريخ كدولة ذات سيادة. وأثبتنا في حياتنا اليومية أن التسامح ممكن وأن نشر القيم حقيقة واقعة، حتى في مواجهة الشدائد.

ونحن نأسف بشدة لرؤية أن عقوبة الإعدام لا تزال موجودة في العديد من البلدان حول العالم. إن وجود عقوبة الإعدام في القرن الحادي والعشرين يتطلب تفكيرا عميقا ودقيقا ومسؤولا من جانبنا جميعا. والواقع أن البحث عن ضمير عالمي جديد

سيقودنا إلى إعادة النظر في فهمنا للأهداف والقوى الدافعة وراء التعايش بين البشر، ولكن ينبغي أن تستند دائما إلى احترام الحياة والكرامة اللازمتين للبشر.

ولا ينص الدستور ونظام العدالة في كابو فيردي على عقوبة السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام. وفي الواقع، لم يتم تطبيق عقوبة الإعدام في بلدنا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إن وضعنا التاريخي والاجتماعي الفريد قد غرس فينا المبادئ والقيم الثقافية التي تعزز الحق في الحياة في جميع الظروف. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد دعمنا المطلق للنداء الذي وجهه مؤخرا البابا فرانسيس إلى ضمير سلطات الدولة في جميع أنحاء العالم سعيا إلى تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وبالإضافة إلى الدعوة إلى الرفض القاطع والشديد والمثالي لعقوبة الإعدام، أعرب البابا فرانسيس أيضا في معرض حديثه عن معارضته لما يسمى بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، أو عمليات القتل غير القانونية المرتكبة.

وبالاستناد إلى مبدأي الرحمة والحيطة، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن عقوبة الإعدام ليست أداة مناسبة وعادلة، ولا هي فعالة في تحقيق العدالة، في ضوء نقاط ضعفها وشروطها المستعصية. وكقيمة عليا، لا يمكن أن تترك الحياة تحت رحمة قضاة يمكن أن يرتكبوا خطأ، وهم على غير علم بقوانين الرحمة، ويصرون على تولي دور منفذ الإعدام الذي لا يعرف الرأفة أو الشفقة، مستنيرين بنصوص القانون، التي ليست بالتأكيد أعلى من قيمة الحياة والأخلاق التي تجسدها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضا أنه، استنادا إلى الأنثروبولوجيا الثابتة والتفاؤل، يمكن إعادة تأهيل البشر، وأنه توجد في العالم الحديث، ظروف مؤسسية وأشكال أقل خطورة من الجزاء لا تزال مناسبة وفعالة تجنبنا الحل الجذري المخجل المتمثل في إنهاء حياة إنسان مثلنا. وبالنظر إلى العدالة الجنائية في سياق سيادة القانون، تعتبر عقوبة الإعدام غير مبررة. وعلى هذا المنوال، فإننا نؤيد بالكامل الإلتماس الذي وجهه الأب الأقدس البابا فرانسيس من أجل وقف عالمي لتنفيذ عمليات الإعدام.

طيلة ٤٣ سنة من استقلال كابو فيردي، وهي هي دولة جزرية صغيرة تعاني من نقص كبير في الموارد، فإنها فخورة بأن تكون دولة ديمقراطية مبنية على سيادة القانون من خلال تضحية وإصرار مواطني كابو فيردي المقيمين في البلد وفي الخارج. وأعتقد أنه بوسع بلدي الإسهام، ولو بشكل متواضع، في البحث عن حلول للمشاكل الرئيسية التي يعاني منها عالمنا المضطرب حاليا. وعدا كون كابو فيردي مجرد نموذج للاستقرار السياسي الذي يميز بلدنا أو النظام الديمقراطي الذي قمنا ببنائه وتوطيده، يمكن اعتبار أمة كابو فيردي، التي سبقت إنشاء دولة كابو فيردي، مثالاً للتعايش السلمي بين الناس، من مختلف البلدان وبمعتقدات مختلفة تم مزجها في ثقافة فريدة ومتنوعة مفتوحة على العالم وتنشر القيم.

وبدون أي تظاهر أو تواضع زائف، فأنا فخور أيضا بمسيرة بلدنا من الاستقلال إلى يومنا هذا. وفي الواقع، يسعدني أن أقول إنه وفقا للمؤشرات البشرية والإقتصادية والمالية، فإن إنجازات بلدنا قد حظيت بتأييد كبير من جانب المؤسسات الدولية الرئيسية، ولا سيما تلك المعنية بالمجال المالي. ومع ذلك، ونظرا لاقتصادنا القائم على الخدمات في بلدنا، وسوقها الصغير للغاية، والقطاع الزراعي الذي يكافح ضد التصحر والندرة، لا يمكننا تجاهل مواطن ضعفنا الكبيرة، ونلاحظ أنه يجب علينا ألا نقلل من جهودنا بعد أن بلغنا مرتبة بلد ذي دخل متوسط.

ونعتقد، بالفعل، أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن اقتصادنا ما زال يتسم بالتبعية إلى حد كبير، وأنه لا يمكنه استيعاب عدد كبير من عمالنا، مع كل الآثار الاجتماعية التي ينطوي عليها ذلك، وهو السبب في أننا ما زلنا نعتمد على التضامن الدولي. وبطبيعة الحال، يجب علينا أيضا أن نزيد من الاعتماد على الموارد المحلية، المطورة من خلال الشراكة بين القطاعين العام

والخاص؛ وأن نصبح أكثر فعالية في مكافحة الفقر والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي والبطالة، ولا سيما البطالة في صفوف الشباب؛ وبالتالي نعزز النمو والتنمية في كابو فيردي.

وثمة حاجة إيلاء اهتمام استمرار للمعوقات التي تعترضنا فيما يتعلق بمجالات الطاقة والمياه والصحة والإصحاح، على سبيل المثال لا الحصر. وسنحتاج إلى بناء البنية التحتية الضرورية لتهيئة الظروف اللازمة لكفالة النمو المستدام لاقتصادنا. وبالمثل، يجب علينا كذلك، إذ نتطلع إلى مستقبلنا، أن ننظر في الآثار الكارثية المتزايدة لتغير المناخ وغيره من الكوارث الطبيعية على العالم، ولا سيما على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد أرتقت كابو فيردي إلى فئة الدول المتوسطة الدخل في عام ٢٠٠٨، عندما عصفت بالعالم أزمة مالية دولية كبرى، مما ساهم في إهدارنا للفرصة التي أوجدها ارتقاؤنا إلى مرتبة بلد متوسط الدخل. ومنذ ذلك الحين، لم تتفاقم مواطن الضعف الهيكلية التي يعاني منها بلدنا فحسب، بل صارت أكثر تعقيدا. ونحن نرى هذه الحالة في تزايد التفاوتات الإقليمية، التي يؤدي إلى تفاقمها غياب تواصل الإقليمي المترتب على كوننا دولة جزرية، والآثار الشنيعة للجفاف والتصحر وغيرهما من التغيرات المناخية، فضلا عن ضعف القدرة الإنتاجية وبطالة الشباب وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية والعبء المفرط للديون الخارجية على الميزانية والصعوبات التي تواجهنا في ربط بلدنا داخليا عن طريق الجو والبحر، الأمر الذي يعوق إنشاء سوق تنافسية ومتماسكة، وهو أمر لا غنى عنه لتطوير السياحة. وهذه الحقائق تقنعنا بأهمية وضرورة دعم اتخاذ تدابير واضحة المعالم ومتوائمة مع حقائق بلدنا في مجالات التنمية والتجارة والديون الخارجية.

أخيرا، ندعو إلى مزيد من الشمول وإلى تمكين البلدان النامية من التكلم بصوت أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المؤسسات، بما يتماشى مع الأعمال التي يجري الاضطلاع بها فعلا. وتحقيقا لتلك الغاية، ستعقد حكومة كابو فيردي اجتماع مائدة مستديرة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لإطلاق نداء من أجل حشد شراكات مبتكرة تتماشى مع واقعنا كدولة جزرية صغيرة نامية. وتود كابو فيردي سماع آراء شركائنا في التنمية بشأن جدوى مقترحاتنا وخياراتنا، ومناقشة أشكال التعاون معهم، وذلك بتنسيق وثيق مع جهودنا الوطنية المتفق عليها، بما في ذلك مواءمة خطتنا الإنمائية الوطنية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإننا نعول على دعم أعضاء الجمعية لكابو فيردي في مسيرتها نحو التنمية المستدامة التي نسعى جميعا إلى تحقيقها.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية كابو فيردي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خورخي كارلوس دي ألميدا فونسيكا، رئيس جمهورية كابو فيردي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة مملكة إسواتيني.

اصطُحِب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة إسواتيني، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي الثالث (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، حيث جئنا لتجديد التزامنا بتهيئة بيئة ملائمة للبشرية جمعاء.

إن موضوع هذه الدورة؛ ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات

منصفة ومستدامة يعمها السلام“، يتناغم بدرجة كبيرة مع القرار ٢٧٩/٧٢، المتخذ في ٣١ أيار/مايو، والذي يهدف إلى إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين دعم البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت قيادة وطنية أقوى وبتعاون دولي.

حين أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان الغرض الرئيسي منها هو الحد من التوترات وتجنب نشوب نزاع دولي آخر في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، استمر التقارب بيننا حتى صرنا كالأسرة الواحدة في الجمعية العامة بهدف تجديد ذلك الالتزام وتحليل الكيفية التي يمكننا بها التصدي للتحديات المهددة للعالم. وقد حان الوقت لتقييم ما إذا كنا على عهد المؤسسين الذين سعوا إلى ضمان عدم اندلاع حرب عالمية أخرى، وأن يسعى العالم عوضا عن ذلك إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات المحتملة.

وندرك جميعا جيوب التوتر القائمة في مناطق مختلفة من العالم، والتي تقتضي أن تتحدث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصوت واحد عند تقديم الحلول السلمية الممكنة لها. ومادام النهج التجزيئي سيجعل الحلول السلمية هذه أمرا بعيد المنال بالنسبة للبلدان المتضررة، فلا مناص لنا من التعاون وحل المسائل معا بوصفنا منظومة الأمم المتحدة حتى نضمن التوصل إلى حلول دائمة.

ونناشد البلدان التي تعاني من حالات النزاع في التوصل إلى حلول وطنية لتسوية خلافاتها. ونحث هذه الدول على تجنب اللجوء إلى القوة سعيا إلى فرض التغيير. وحيثما لا تتفق، فإن على تلك البلدان أن تلجأ إلى الحوار باعتباره أفضل وسيلة لإيجاد الحلول الدائمة. وعادة ما تسود الوحدة حيثما لم تُرَق الدماء، في حين لا يؤدي العنف إلا إلى عدم الاستقرار.

ولن ينسى أولئك الذين فقدوا أرواحهم وممتلكاتهم خلال النزاعات، ويجعل شعورهم بالمرارة تحقيق الهدف من جهود بناء الأمة صعب المنال. ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقوة على تجنب تأجيج التوترات في البلدان التي تعاني سلفا من الاضطرابات باتّباع نهج انقسامي للتدخل، لأن من شأن ذلك أن يهزم الغرض الذي أنشئت لأجله الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون النهج الذي نتبعه دائما لتحقيق الصالح العام للبشرية، وأن نسعى إلى سبل سلمية للمضي قدما في التصدي لجميع التحديات التي نواجهها.

ومن دواعي القلق الأخرى أيضا التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء الذي يزداد عمقا يوما بعد الآخر، بالرغم من جهودنا الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وضعت لسد تلك الفجوة. وبوصفنا منظومة المتحدة، فإنه يتعين علينا إيلاء الاهتمام اللازم لتلك التفاوتات ما دامت تسهم في الإرهاب والنزاع الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم.

وسعى الاتحاد الأفريقي أيضا إلى تحسين حياة السكان باعتماده هدف تحقيق أفريقيا نامية للجميع بحلول عام ٢٠٦٣. ومن المهم دعم مثل هذه البرامج المماثلة للمبادرات المتخذة في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن بعضها قد حقق قدرا كبيرا من التقدم في ذلك الصدد. ونحث على إنشاء التكتلات الناجحة القادرة على تقديم الدعم الفاعل لتلك البلدان النامية التي اعتمدت برامج جيدة لتحويل اقتصاداتها، إلا أنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك البرامج. ويزيد بطء العملية الإنمائية في تلك البلدان من العبء الناجم عن الفشل في تلبية احتياجات شعوبنا ومجتمعاتنا. ويتعين علينا إيجاد السبل والحلول للتعجيل بعملية تنمية اقتصادات مستدامة عن طريق إزالة المعيقات الإنمائية، بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة.

وربما حان الوقت لأن نشرك الباحثين لمعرفة احتياجات البلدان النامية اللازمة لتسريع عملية النمو الاقتصادي، وتحديد المشاريع الرأسمالية ذات العائد الربحيا لأكبر بوصفها الأنسب لحفز هذا المسعى. ولا يجوز لأي من البلدان أن يمر عليه عام

كامل خال من الاستثمار. وهناك العديد من البلدان التي حققت نجاحا ويمكنها تبادل تجارب نجاحها تلك. ومن شأن رؤاها أن تساعد البلدان النامية في كفالة عدم السماح بتخلف أي من البلدان عن الركب خلال سعينا جاهدين إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية.

ولا تزال القارة الأفريقية تواجه تحديات عديدة ناشئة عن الأمراض والأوبئة، بما في ذلك فيروس إيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وكثير من البلدان الأخرى، ويحتاج كل منها إلى تمويل كبير لأجل التغلب عليها. وقد عقدت أفريقيا العزم على القضاء على هذه الأمراض في فترة زمنية قصيرة. ومع ذلك، تظل تلك الأمراض تشكل تحديا بدون توفر التمويل اللازم لمكافحتها. وتتطلب بعض تلك المسائل الصحية مزيدا من التحليل، وبالنظر إلى أننا قد حققنا نجاحا في بعض الحالات، فقد تعين علينا في وقت لاحق ظهورها مجددا وبشكل أشد فتكا وخبثا.

وسنكون مقصرين إن لم نعبّر عن امتناننا وإشادتنا بالدعم الذي قدمه أعضاء منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي هي بحاجة إليه، وخاصة للتصدي للمسائل الصحية في أفريقيا. ومن الضروري ضمان تمكين جميع المواطنين من الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه النقية والرعاية الصحية والتعليم الابتدائي المجاني. ونثني على تلك البلدان التي وصلت إلى مستوى مكّنها من توفير التعليم المجاني. فمن خلال الاستثمار في التعليم وحده يمكن للأمم أن تؤهل مواطنيها تأهيلا عاليا يمكّنها من تحقيق إمكاناتها الإنمائية كاملة.

ويشكّل الحد من البطالة تحديا عالميا، وكذلك تقديم الرعاية للمسنين، وهم فئة اجتماعية أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية في جميع البلدان، ويستحقون الرعاية الملائمة بمجرد بلوغهم سن الشيخوخة. وأصبح التصدي لهذه المسائل تحديا يزداد صعوبة باستمرار، بالنظر إلى انخفاض التمويل من قبل الجهات المانحة، ما يعني مزيدا من المشاق لشعوبنا. وعليه، ينبغي أن نسعى لإيجاد سبل بديلة لجمع الأموال تجنبا لتلك الظروف غير المرغوب فيها حيث يضطر فيها الأفراد إلى اللجوء إلى العون الذاتي في مواجهة التحديات العالمية. ويهدد نهج العون الذاتي هذا السلام، وربما يؤدي إلى تحويل الموارد عن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات القائمة أصلا، مثل الأمراض.

ومن المؤسف أن القارة الأفريقية لا تزال تجتذب المزيد من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وذلك ما يؤهل أفريقيا للتمثيل المناسب في محفل السلام والأمن، ويجعل منها جهة فاعلة رئيسية في المناقشات المتعلقة بمسائل السلام والأمن في جميع هياكل الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو إلى عدم السماح بتخلف أفريقيا عن الركب. ويجب الاستماع إليها وإعلاء رأيها بشكل دائم في الأمم المتحدة.

ومع استمرار المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، تدعو مملكة إسواتيني إلى الأخذ بعين الاعتبار الموقف الأفريقي المشترك، فضلا عن دعم البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن.

تدعو أفريقيا إلى أن يخصص لها ما لا يقل عن مقعدين دائمين في مجلس الأمن، مع كل صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة – بما في ذلك حق النقض (الفيتو) – وخمسة مقاعد غير دائمة.

ولا نزال على ثقة بأن أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ستظل تقدم لنا التوجيه المناسب والزخم اللازم من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع. وقطعت مملكة إسواتيني أشواطاً كبيرة في تكييف أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وإدماجها في عمليات التخطيط الوطنية. وقد وضعنا الصيغة النهائية لاستعراض الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للأعوام ١٩٩٧–٢٠٢٢ وسنطلق قريباً استراتيجية وطنية منقحة موضوعها

”استراتيجية إنمائية لإسواتيني: تعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل“. ومن المتوقع أن تسرّع الاستراتيجية من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة.

وفي محاولة لتيسير البحث والتطوير، تلتزم مملكة إسواتيني التزاماً تاماً بالعمل من أجل إقامة اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تطوير الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. إن واحة العلوم والتكنولوجيا الملكية لا تزال كياناً رئيسياً يرمي إلى النهوض بالبحوث العلمية والميادين المتصلة بها. ونود أن نُعرب عن امتناننا العميق لأصدقاء المملكة الذين يدعموننا في سعينا لتطوير هذه المبادرات الأساسية. ومع ذلك، وبما أن الابتكار والبحث والتطوير في تطور مستمر، فإن هذه الجهود عمل مستمر. ولذلك فإن المملكة لا تزال تلتمس المزيد من الدعم من أجل زيادة تعزيز المبادرات التي تُسهم في تحقيق رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٢٢ وأهداف التنمية المستدامة.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام، عقد شعب مملكة إسواتيني انتخابات وطنية سلمية للغاية وكانت حرة ونزيهة. وسرّنا حضور مراقبين دوليين لرصد الانتخابات وأن استنتاجاتهم كانت تتفق مع توقعاتنا. وخلال الانتخابات، رشّح الشعب مرشحين في مشيخاتهم للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية باستخدام نظام ندعوه ”تينكوندلا“. ويكفل النظام المشاركة المباشرة ويعزز الديمقراطية التشاركية بين أبناء شعبنا. إنه منتَج محلي، وهو جزء من عاداتنا وتقاليدنا المنصوص عليها في دستورنا.

ونؤيد تأييداً كاملاً مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار السياسي، وقد سنّا مؤخراً قانوناً لانتخاب النساء أعضاء في مجلس النواب من أجل ضمان تمثيلهن في البرلمان. ونجحنا أيضاً بسن قانون مكافحة الجرائم الجنسية والعنف العائلي، وهو إطار قانوني لحماية المرأة من العنف المنزلي والاعتداء الجنسي. ويعمل هذا التشريع على إنفاذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في جملة أمور.

ويسرنا أن نبلغ الجمعية العامة بأن مملكتنا احتفلت، في وقت سابق من هذا العام، بمرور ٥٠ عاماً على استقلالها. ونحن ممتنون لأن البلد قد تمكن من النهوض بخطته الإنمائية بوصفه دولة حرة لمدة ٥٠ سنة. وخلال الاحتفال، قررت الأمة أن تعود إلى اسمها الأصلي، إسواتيني. فقد كان اسم المملكة دائماً إسواتيني منذ عهد موغل في القدم.

وأود أن أشدد على أن دعوة الأمم المتحدة بألا يتخلف أي شخص عن الركب تتطلب تحديد هؤلاء الأشخاص، ومعرفة مكانهم الذي يوجدون فيه وفهم الكيفية التي يعيشون فيها، فضلاً عن تحديد الكيفية التي يمكن بها مساعدتهم ومساواتهم مع بقية العالم. والرد على تلك الأسئلة سيقطع شوطاً طويلاً نحو جعل الأمم المتحدة أكثر أهمية لجميع شعوب العالم.

ونود أن نلفت انتباه الجمعية إلى الأثر السلبي الذي يترتب على الوصول إلى الموارد الخارجية في تصنيفنا كبلد متوسط الدخل. إن تصنيفنا بلداً متوسط الدخل قد جاء في الوقت الذي نحتاج فيه إلى مزيد من الموارد للتمكن من غرس الابتكار في البرامج الإنمائية التي اضطلعنا بها عملاً بأهداف التنمية المستدامة. ويحدونا أمل صادق في أن تساعد الجهود الإصلاحية الجديرة بالثناء للأمين العام في دعم وتعزيز جهودنا الرامية إلى الوصول إلى الموارد الخارجية وتأمين آليات التمويل المستدامة لكي نتمكن من المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باري (بوركينا فاسو).

وتكرر مملكة إسواتيني موقفها الثابت وهي تدعو الأمم المتحدة إلى توفير الفرصة لشعب جمهورية الصين، تايوان، للمساهمة والمشاركة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. إن خبرة

تايوان في المجالات الحيوية لمختلف أبعاد التنمية المستدامة من شأنها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو الإسهام في عمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورفاهها. ونود توجيه نداء قوي لشعب تايوان بألا يتخلف عن الركب، بهدف إبقاء الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس، تمشياً مع روح الشمول.

وفي الختام، أود أن أتقدّم بالتهنئة إلى رئيسة الجمعية العامة على انتخابها رئيسة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ونشيد بالجمعية العامة على هذه الثقة في اختيارها لتصبح المرأة الرابعة التي تتولى منصب رئيس الجمعية العامة خلال ٧٣ عاماً من وجودها. وأود أن أؤكد لها دعم مملكتي الكامل وهي تنفذ واجباتها ومسؤولياتها خلال مدة ولايتها. كما أننا نقدر العمل الذي يضطلع به الأمين العام وجميع موظفيه في تقديم الدعم المتواصل والعمل الشاق الذي أبدوه من أجل تحسين آليات العمل وأهمية منظومة الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن نخرج من هذه الدورة بأهداف مفيدة سترسم مستقبلاً أفضل لبلداننا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الدولة في مملكة إسواتيني على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث رئيس الدولة في مملكة إسواتيني إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوروشينكو (*تكلم بالإنكليزية*): باسم أوكرانيا أهنئ الرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونحن نؤيد الأولويات المحددة وعلى استعداد للقيام بدورنا في ترجمتها إلى واقع.

تجري مداولاتنا في لحظة حاسمة الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة. فبالرغم من النداء العالمي من أجل السلام والالتزام المعلن بالتمسك به، لا تزال الحروب والنزاعات المسلحة واقعا نعيشه. والنزاعات هي السبب الرئيسي لزيادة عدد اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم – إذ وصل عددهم إلى الرقم غير المسبوق ٦٥,٥ مليون شخص. وبما أن انعدام السلام يعني انعدام التنمية، فإن مئات الملايين مآلهم البؤس.

لقد كانت البيئة الأمنية الدولية تبدو قوية جدا قبل أقل من عقدين. ولكنها الآن تحولت إلى حالة متقلبة ومزعجة بشكل متزايد، تشكل فيها التهديدات التقليدية والمختلطة خطرا على استقرار مجتمعاتنا. وكثيرا ما يظل الخطاب النبيل بشأن السلام واحترام القانون الدولي والالتزام بحقوق الإنسان تحديدا مجرد كلمات: خطاب – كلمات رنانة بديعة ورسائل صحيحة سياسيا غير مدعومة بإجراءات ملموسة.

وقد نميل إلى الحديث عن الإنجازات أو الخطط الكبرى في المستقبل، ولكننا نرى أنه من الأهم بمكان تناول المشاكل الأساسية التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. ولن ننسى أن علة وجود المنظمة هي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

للأسف، أصبح مواطنونا جزءا من خمس سكان العالم الذين يعانون من أهوال الحرب. وبينما ألقي بياني، وردت أنباء محزنة عن إزهاق روح جديدة على الخطوط الأمامية لحرب شنها على بلدي عضو دائم في مجلس الأمن. أمس وأول أمس، عانت عدة أسر من جديد حزنا على أحباء قضوا نحبهم نتيجة للهجمات المعادية لروسيا. إن موسكو تحول الأوكرانيين إلى

يتامى، وتعذب الوطنيين في سجونها، وأصبح أكثر من ١,٥ مليون شخص من المشردين داخليا ما زالوا لا يستطيعون العودة إلى ديارهم.

وتواصل روسيا تكثيف المأساة الإنسانية التي أخذت بعدا جديدا في الآونة الأخيرة: وهو البعد البيئي. فهي تسمم الأراضي الأوكرانية وتتسبب في الكوارث البيئية، لا في شبه جزيرة القرم المحتلة فحسب، بل في منطقة دونباس. وأصبح ذلك واقعا يوميا للأوكرانيين لمدة أربع سنوات حتى الآن: الآلاف من القتلى والدمار والتشرد والمعاناة البشرية. بالنسبة لمواطني بلدي، ما فتئت هذه السنوات تمثل تحديا هائلا واختبارا لعزيمتهم وتضامنهم ومرونتهم وإيمانهم.

وينبغي ألا ننسى الأسباب التي أدت إلى نشوب هذه الحرب. اتخذت أوكرانيا قرارًا سياديًا بالعيش وفقًا لشروطها وتعزيز عالم أكثر حرية يعتمد على القيم والقواعد الديمقراطية. إن روسيا تعاقب أوكرانيا على اتخاذ هذا القرار. تقتل وتدمر المنازل وتحيك الأكاذيب على نطاق واسع. بل وتدعي أن أوكرانيا وجورجيا ”شنتا هجوما على نفسهما“. هل نعرف ما هي الدولة من الدول المجاورة لروسيا التي ”ستشن هجوما على نفسها“ في المرة المقبلة، أم هل ستلتزم البلدان في جميع أنحاء العالم الصمت على أمل ألا يأتي دورها في المرة المقبلة؟

وبينما ندافع عن أراض أوكرانيا وحريتنا في الاختيار، وبينما نواجه القوة الإمبريالية الجديدة الناشئة التي ترغب في تقسيم العالم من جديد، فإننا ندافع أيضا عن العالم الحر. وينبغي للأمم المتحدة ألا تلتزم الصمت بينما تنتهك القيم والمبادئ الراسخة في ميثاقها وكذلك هيكل القانون الدولي برمته من قبل بلد يتمتع بحق النقض. وهذا ليس مجرد تحد بل فرصة لجعل الأمم المتحدة وجيهة ولتنفيذ شعار هذه الدورة للجمعية العامة.

كيف حدث هذا التدهور في الشأن العالمي؟ يفترض كثيرون بأن احترام السلام والقانون على الصعيد الدولي من المسلمات. إن التطورات على الساحة الدولية خلال العقد الماضي قد قوضت هذه الثقة. لقد أثبت الاسترضاء والإصلاحات السريعة للمشاكل الصعبة أنها خيارات خاطئة. لقد ثبت أن الصمت بشكل مريح عندما تنتهك المعايير الدولية لا يؤدي إلا إلى تشجيع الجاني على مواصلة سياساته التدميرية. إن صمت العالم هو بالضبط ما يسلح الكرملين ضد أوكرانيا وفي النهاية ضدنا جميعا.

من السذاجة أن نعتقد أن الشواطئ الآمنة سنجدها دائما. فلن تكون هناك شواطئ آمنة إن سمحنا لأي كان بأن يشعر أنه لن يتقيد بأي قواعد أو قيود، أو أن من حقه، سواء كان رجلا أو امرأة، إعادة تشكيل النظام الدولي كما يحلو له أو أن مصالحه أكثر شرعية من مصالحنا. وفي ظل غياب استجابة قوية وموحدة، يلجأ الطرف الأناني وغير المسؤول إلى أسلوب المزيد من التصعيد، الأمر الذي يسفر عن أزمات جديدة، ويزيد من المخاطر ويبتز بلدان أخرى، بل وحتى منظمات دولية برمتها – كل ذلك في محاولة للإفلات من العقاب على أعمال القتل. ولن نسمح بحدوث ذلك. وسنعيد العالم إلى المسار الصحيح.

ما هو العلاج؟ باختصار إنها المسؤولية. إن قدرة المجتمع الدولي على كفالة المسؤولية المنتظمة وغير المقيدة عن كل انتهاك للقانون الدولي – بما في ذلك أولا قواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة – هي المعيار لقياس مدى نجاحنا كأسرة دولية في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وضمان المسؤولية ليس بالأمر الهين. وأود أن أكون واضحا تماما بشأن النقطة التالية: لن يوقف أي شيء موسكو عن مواصلة سياساتها العدوانية والتوسعية ما لم تواجه موقفا موحدا من جانب المجتمع الدولي ولم يصبح العقاب على أفعالها أمرا حتميا. وبسبب غياب العقاب على هذه الأفعال، جاء الدور على أوكرانيا بعد جورجيا، وجاء ليتفينينكو بعد سكريبال، وجاءت إدلب بعد حلب،.

ولا ينوي الكرملين التوقف. ففي أعقاب احتلال شبه جزيرة القرم، يهدف الآن إلى احتلال بحر أزوف، الذي يقع بين أوكرانيا وروسيا، وبعد أن أقامت جسراً عبر مضيق كيرتش بصورة غير قانونية، بدأت روسيا تعطيلها المنهج للسفن الأوكرانية والأجنبية ولحرية الملاحة الدولية عبر المضيق. ويجب رفض هذه الأعمال الوحشية باعتبارها غير قانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذا الأمر يتطلب استجابات قوية، بما في ذلك تعزيز سياسة الجزاءات وغير ذلك من التدابير المحددة الأهداف.

إن كفاءة الإجراءات الدولية لا ترقى في كثير من الأحيان إلى مستوى التوقعات، ويجري التشكيك في أهمية الأمم المتحدة نفسها. ويجب أن نقر بأن المسؤولية عن حل الحالة الراهنة تقع على عاتقنا جميعا، على المستويين الجماعي والفردي. وإذا كنا ملتزمين ببناء مجتمعات مستدامة ومنصفة وتنعم بالسلام، يجب علينا أن نحمي ميثاق الأمم المتحدة وأن نتمسك بقواعده ومبادئه وأن نتخذ إجراءات حازمة لاستعادة العدالة.

اسمحوا لي أن أصيغ كلامي بصورة أدق: إن لغة الميثاق الجميلة لا تساوي شيئا إذا لم يتم إنفاذه. ولا حاجة إلى مزيد من الكلمات، فقد حان وقت الأفعال. ويجب أن تكتسب الأمم المتحدة زخما، حيث إن هناك محاولات مستمرة لتدمير النظام الدولي القائم على القواعد ولتعديل حدود الدول المعترف بها دوليا باستخدام القوة. ويجب وقف هذا الانزلاق الخطير نحو عالم بلا قواعد متحضرة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تنشيط وتعزيز دور الجمعية العامة في مجال السلم والأمن الدوليين.

ومع انتشار النزاعات، علينا أن نضمن أقصى قدر من المرونة والشمول عندما يتعلق الأمر بجدول أعمال الجمعية العامة، وهي المنتدى الرئيسي الوحيد الشامل للجميع لصنع السياسات. ولهذا السبب، أضافت أوكرانيا إلى جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة البند المعنون ”الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا“. وينبغي أن تتاح للدول الأعضاء كل الإمكانات لإمعان النظر في جميع الحالات العاجلة التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. ويتعين علينا أن نيسر الاستجابة السريعة والفعالة من جانب الجمعية العامة لحالات الطوارئ، على النحو الذي بيَّنه رئيس الجمعية العامة. وأوكرانيا، بصفتها أحد نواب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في ذلك.

وبوصفنا دولا أعضاء، أسندنا إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. فما الذي ينبغي أن نفعله إذا استخدم أحد أعضاء مجلس الأمن الذين لديهم حق النقض ذلك الحق من أجل مساعدة نفسه على التهرب من المسؤولية، بدلا من المساعدة في إرساء السلام والاستقرار الدوليين؟ لقد حان الوقت لنقول إن إساءة استعمال حق النقض تشكل أحد القيود التي كثيرا ما تمنع منظمتنا من اتخاذ إجراءات. ونعتقد أن التقدم في إصلاح مجلس الأمن سيشكل إسهاما هاما في التغيير الأوسع نطاقا الجاري في الأمم المتحدة. ونحن نؤيد بدء محادثات تستند إلى نص في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، ونحن على استعداد للمشاركة بشكل بناء في تلك العملية.

ونتوقع أيضا أن يساهم الإصلاح الجاري لركيزة السلام والأمن، على النحو الذي يتوخاه الأمين العام بدعم من الجمعية العامة، في سرعة المنظمة وقدرتها على التصدي للتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين. وتؤيد أوكرانيا تماما النهج الذي يتبعه الأمين العام إزاء أنشطة المنظمة لحفظ السلام في إطار مفهومه المتعلق بالعمل من أجل حفظ السلام. وهي فرصة جاءت في الوقت المناسب لكي تنظر الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير تؤدي إلى تغييرات فعالة وحقيقية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنها نفس عمليات حفظ السلام التي تطالب أوكرانيا الأمم المتحدة بنشرها في

أراضيها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عندما وجهت طلبي، بدعم من برلمان أوكرانيا، إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة والأمين العام.

وبعد فشل الأمم المتحدة في منع العدوان على أوكرانيا، ما زلنا نأمل أن تساعد المنظمة في تسوية النزاع من خلال نشر قوه حفظ سلام متعددة الجنسيات بتكليف من الأمم المتحدة في منطقه دونباس المحتلة. ونأمل في أن تكون بعثة ذات ولاية قوية ومسؤوليات واسعة للمساعدة في إعادة السلام إلى الأراضي الأوكرانية، بدلا من تجميد النزاع أو توطيد وجود المعتدي ووكلائه في دونباس. ونحن نعول بشدة على إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسالة الهامة. ففي نهاية المطاف، وتماشيا بشكل تام مع موضوع هذه المناقشة العامة، وهو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع“، يمكن للأمم المتحدة، من خلال عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف عن مجلس الأمن، إنقاذ أرواح لا حصر لها ومنع تعريض المدنيين للمزيد من المعاناة.

ونحن لا نزال عاقدين العزم كما كنا دائما على مواصلة الدفاع عن كل شبر من أراضينا ضد العدوان. وسنواصل في الوقت نفسه استكشاف جميع السبل المتاحة لإنهاء النزاع سلميا، واستعادة السلامة الإقليمية لبلدي. وأود أن أشدد على أن أوكرانيا تعطي الأولوية دائما للوسائل القانونية والدبلوماسية لحل النزاع. وقد أعطينا الأولوية لتعددية الأطراف باللجوء إلى طلب الدعم من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات والمنتديات والآليات الدولية الأخرى. وسنواصل السير على هذا الدرب. وستشعر موسكو بقوة سيادة القانون الدولي.

ورفعنا عدة قضايا قانونية ضد الجانب الروسي في المحاكم الدولية. وحققنا بالفعل نتائج مهمة في بعض هذه القضايا. وعلى وجه الخصوص، في بداية عام ٢٠١٧، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا برفع الحظر المفروض على أنشطة المجلس، وهو الجهاز التمثيلي لتتار القرم في شبه جزيرة القرم المحتلة. ومع ذلك، لا تزال روسيا تتجاهل هذا الحكم، مما يدل ليس على تجاهلها لالتزاماتها الدولية فحسب، بل للمحكمة أيضا.

ويتمثل عنصر هام آخر في قضيتنا المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17 في عام ٢٠١٤، ودور الاتحاد الروسي في تلك المأساة. ومن الأهمية بمكان انضمام أستراليا وهولندا مؤخرا إلى أوكرانيا في جهودها الرامية إلى إخضاع روسيا للمساءلة. وقد دعا المجتمع الدولي روسيا مرارا وتكرارا إلى الاعتراف بمسؤوليتها وتغيير سلوكها التدميري في أوكرانيا وأماكن أخرى. ونعلم أن اتباع المسار القانوني عملية تستغرق وقتا طويلا، لكننا واثقون بأنها ستمكننا من تحقيق العدالة في نهاية المطاف.

لقد مضى ما يقرب من أربع سنوات على محاولة روسيا ضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول واحتلالهما بصورة غيرة قانونية. وفي ظل الاحتلال الروسي، أصبحت القرم معقلا عسكريا يهدد أمن واستقرار منطقه البحر الأسود بأسرها. ونعتقد أن العسكرة المتزايدة لشبه جزيرة القرم تستحق اهتمام الجمعية العامة الوثيق واستجابتها الفورية.

إن سياسات روسيا العدوانية وغطرستها في استخدام الأسلحة الفتاكة يضاعف ذلك التهديد. وفي ذلك الصدد، تعول أوكرانيا على دعم الجمعية العامة الفعال في تنفيذ القرارات ذات الصلة أثناء هذه الدورة.

ومنذ اليوم الأول من الاحتلال غير الشرعي للقرم، واجه تتار القرم والمنحدرين من أصل أوكراني القمع والتمييز. فثمة العديد من حالات القتل والتعذيب والمضايقة والاعتقال بموجب تهم ملفقة. وتزيد قائمة الرهائن والضحايا بسبب ازدياد نظام الاحتلال الروسي في شبه جزيرة القرم طولا يوما بعد يوم. إذ يبدو أن حمل هوية أوكرانية أو من القرم يُعدّ جُرماً من الجرائم في واقع اليوم في شبه الجزيرة المحتلة.

فقد اعتُقل فولوديمير بالوخ، وهو مزارع من القرم، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات لأنه جعل العلم الأوكراني يرفرف فوق منزله الخاص. ولايزال أوليغ سنتسوف، وهو مخرج من القرم، خلف القضبان في مؤسسة عقابية نائية في شمال روسيا، ليقضي عقوبة سجن مدتها ٢٠ سنة على أساس تهم ملفقة. إن مصير كلّ من أوليغ وفولوديمير على المحك بين حياة وموت، إذ لا يزالان مضربين عن الطعام. وأقدر أيما تقدير إظهار الدعم والوحدة الاستثنائية في جميع أرجاء العالم سعياً إلى تحقيق الإفراج عن هذين الشخصين الشجاعين. وللأسف، لا يزال الكرملين عاجزاً عن رؤية أو سماع هذه النداءات التي يوجهها المجتمع الدولي والعديد من المفكرين الروس. وأدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى المطالبة باحترام حقوق الإنسان في القرم المحتلة مؤقتا من خلال اعتماد مشاريع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وهناك أيضا عشرات الأوكرانيين الذين يحتجزهم المحتلون في منطقة دونباس منذ بداية العدوان الروسي في عام ٢٠١٤. أما الجندي الأوكراني سيرهي غلوندار، فلم ير ابنته الصغرى أبداً، لأنه ظل رهن الاحتجاز لمدة ثلاث سنوات ونصف. وتبقى بدون رد جميع المقترحات الأوكرانية لتبادل المواطنين الروس المدانين على جرائم ضد سيادتنا وسلامتنا الإقليمية مقابل المواطنين الأوكرانيين الذين يحتجزهم الكرملين كسجناء سياسيين.

وليس هذا إلا جانباً آخر من جوانب عدم مبالاة روسيا؛ التي ترسل في بادئ الأمر مواطنيها وتحرضهم على خوض هذه الحرب، ثم تتخلى عنهم ببساطة فيما بعد. وهذا ما يميز روسيا اليوم، فهي لا تبالي على الإطلاق. لا تبالي بالمعاناة. ولا بالحقيقة. ولا بالقانون. وتعتقد أن قوتها العسكرية ومكانتها في الأمم المتحدة يخوّلانها هذا الحق. وإنه لمن واجبنا أن نثبت لها أنها على خطأ. وأن نجعلها تهتم. وإلا، فما جدوى وجودنا هنا؟ ماذا سيكون الفرق بين عهد الأمم المتحدة وعقد ما قبل الأمم المتحدة؟

وفي سياق أوسع، لطالما اعتبرت أوكرانيا حماية حقوق الإنسان أحد الأركان الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن المستدامين بمعزل عن حقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نؤيد الجهود الرامية إلى إعادة مسائل حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن وإلى تعزيز التعاون الوثيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا المجال.

ويفي بلدي بالتزاماته بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وشهد اقتصاد أوكرانيا نمواً في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ بمعدل سنوي قدره ٣,٨ في المائة. ويوافق هذا الربع العاشر من النمو على التوالي، مما يدل بوضوح على أنه اتجاه مستدام. وساعد استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسّن مناخ الاستثمار وإعادة هيكلة القطاع المصرفي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر أوكرانيا أفضل ديناميات لتحقيق النمو من بين الأسواق الناشئة. وبالرغم من النفقات الأمنية والدفاعية الباهظة، التي بلغ مجموعها أكثر من ٦ في المائة من ناتج أوكرانيا المحلي الإجمالي، فإنها تشهد تحولات جذرية على المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد دأبنا على تنفيذ إصلاحات تدريجية، في مجالات شملت القضاء والتعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة من أجل تحقيق اللامركزية ومكافحة الفساد. وخلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، ستتحمل أوكرانيا مسؤولية هامة بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستنادا إلى التجربة الواسعة التي اكتسبها بلدي مؤخراً، فإنه يتطلع إلى استخدام عضويته لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لسياقات النزاع وما بعد النزاع.

ومن بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، ترحب أوكرانيا تحديداً بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى الحد من الجوع في العالم. فلا يمكن أن يقف بلدي مكتوف اليدين فيما يعاني

اليوم أكثر من ٨٥٠ مليون شخص من الجوع في جميع أرجاء العالم، بل هو على استعداد لتقديم المساعدة إلى العالم لمعالجة مسألة الأمن الغذائي. فأوكرانيا أدرى بتكلفة هذه المأساة من أيّ أحد آخر. وسيصادف تشرين الثاني/نوفمبر الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإحدى أشد الجرائم فتكا في القرن العشرين، ألا وهي جريمة المجاعة الكبرى (هولودومور) التي شهدت تجويعاً جماعياً في أوكرانيا، افتعله النظام الستاليني. وقد حصدت أرواح عدة ملايين من الأوكرانيين. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد مناشدتي الجمعية إحياء ذكرى إحدى أكبر المآسي التي شهدها تاريخ البشرية باعتماد إعلان مخصوص.

ولن تكون منظمتنا قوية إلا بالقدر الذي نشاء ونسمح به. ولذلك، لا بد من تقديم دعمنا الكامل والتحلي بإرادة سياسية قوية من أجل كفالة أن تظل الأمم المتحدة مجدية في ظل الأوقات العصيبة والمضطربة التي نشهدها اليوم، وهامة، كما ذكر بحق في موضوع هذه المناقشة العامة، لجميع الناس. إنها مهمتنا ومسؤوليتنا المشتركة أن نمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بما هو متوقع من المنظمة وبفعل ذلك من خلال دورنا القيادي العالمي القائم على القيم المشتركة للحرية وسيادة القانون والتسامح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس أوكرانيا على الخطاب الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد بيترو بوروشينكو، رئيس أوكرانيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية هندوراس.

اصطُحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هرنانديث ألفارادو (*تكلم بالإسبانية*): في معرض إلقاء بياني أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، أود أن أعرب عن امتناني لدعم الأمم المتحدة للحوار السياسي الوطني المتواصل في هندوراس، الذي يُجري بمبادرة من العديد من قادة المعارضة فضلا عن حكومتي. وتشارك مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني، الذي يبقى مفتوحًا لأي شخص يرغب في المشاركة. وأحد الأهداف الرئيسية للحوار هو اقتراح إصلاحات انتخابية بهدف بناء نموذج جديد. وبالأمس فقط، وبواسطة ١١٠ من أصل ١٢٨ صوتاً، عيّن المؤتمر الوطني لهندوراس لجنة تحديث نظام تحديد الهوية الوطني، الذي أنشئ منه سجل الناخبين. كذلك، فإن الفكرة هي إنشاء نظام تقني جديد وحديث وشفاف لتحديد الهوية الحقيقية، وكل ذلك مع مراعاة هدف التنمية.

وإذ نجتمع في هذا المنتدى العالمي العظيم ونعبر عن رغبتنا المخلصة في العمل معا كفريق من أجل بناء السلام وإيجاد الحلول، لا يسعني أيضا ألا أعرب عن شعوري بالإحباط من انعدام الإرادة والشجاعة لجعل العديد من الأفكار المعبر عنها هنا ممكنة، رغم الحجم الهائل ومقدار الموارد التي تديرها الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، ثبت أن احترام سيادة كل دولة وتقرير مصيرها يجب أن يشكل أولوية للسلام العالمي. إن مبدأ المساواة في السيادة أمر حاسم لاستقرار العالم. وإذا أردنا العيش في نظام متناغم، يجب أن نمتثل لركائز المنظمة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نرى قوى وممثلين دوليين يبحثون باستمرار عن مصالحهم الخاصة ويتدخلون في شؤوننا الداخلية، من بين أمور أخرى، مما يؤثر على ديمقراطيتنا، وهي عنصر أساسي لتنمية الأمم، التي نحن على استعداد للدفاع عنها. أقول هذا اليوم وسأقوله غدا وبعد غد وعلى الدوام: من الضروري حماية مبدأ سيادة القانون في وطننا. إننا نعيش في أوقات جديدة مع حقائق جديدة وتحديات جديدة. والعالم يتطلب تحولات كبيرة وإصلاحات عميقة. إن الأمر متروك لجيلنا الحالي من القادة للوفاء بمتطلبات شعوبنا، وهذه مسؤولية لا مفر منها.

أود الآن أن أتكلم عن الواقع في بلدي هندوراس. لقد كنا أحد البلدان الأكثر تأثرًا بالظواهر الجوية القاسية على مدار العشرين عامًا الماضية، حيث احتلت المركز الأول في المؤشر الألماني لمراقبة المناخ العالمي. وعلى الرغم من أن هندوراس هي أحد أكثر بلدان العالم ضعفاً، فإن المجتمع الهندوراسي قاطبة يعمل على مكافحة آثار تغير المناخ. لقد منعت البيروقراطية المفرطة الحصول على التمويل من الصناديق الخضراء، الذي لو حصلنا عليه، ليسمح لنا بالقيام بالإجراءات والإسهام في إعادة التشجير وحفظ الثروة الغابوية. أنا مقتنع بأنه من واجب الأمم المتحدة وكل واحد منا هو أن يستعرض ويجد في أقرب وقت ممكن طريقة استخدام تلك الأموال، بدلاً من إبقائها مجمدة في حسابات مصارف العالم. وفي كل دقيقة تبقى تلك الأموال في خزائن البنك، يزداد النظام المصرفي ثراء ويسبب المعاناة للبشرية.

إن الهجرة حق إنساني. فقد كان البشر يتنقلون ويهاجرون طيلة قرون، وبذلك كانوا يسهمون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي رحبت بهم بينما كانوا يبحثون عن فرص أفضل. إن هندوراس ومنطقة أمريكا الوسطى ليست استثناء. ولسوء الحظ، شهد العالم بأسره في الآونة الأخيرة القسوة التي عومل بها المهاجرون، بمن فيهم مواطنو هندوراس. لقد رأينا جميعاً الظروف غير الإنسانية التي يُحتجزون فيها في مراكز الاعتقال، التي تدوس على الكرامة المتأصلة في الإنسان. وتنضاف تلك المعاملة غير اللائقة، إلى الإساءات اليومية التي يتلقاها آلاف المهاجرين على طول الطريق الخطيرة الممتدة من أمريكا الجنوبية عبر أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة، حيث يقعون ضحايا جميع أنواع الانتهاكات التي ترتكبها الشبكات الإجرامية، سواء كانوا يطلقون عليها اسم ذئب البراري، المتاجرين بالبشر، أو تجار المخدرات، أو عصابات الماراس أو باقي العصابات الإجرامية.

وأؤكد من جديد أن مبدأ كرامة الإنسان جزء أساسي من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نواجه الظروف التي تداس فيها أكثر مؤسسة مقدسة للبشرية، وهي الأسرة، ويتم تدميرها. ولا نزال بألم كثير ننتظر حتى الآن إعادة توحيد ١٢٠ طفلاً منفصلين عن أسرهم، ومحرومين من حق أساسي، والذي يعد في الوقت نفسه ضروريا للغاية لتطورهم ولتطور وحدة الأسرة. ولا يمكن أبدا لأعضاء الجمعية أن ينسوا الالتزام بالاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يجب أن تسود فيها المصالح الأساسية للأطفال. وهنا نحتاج إلى بذل كبار مسؤولي الأمم المتحدة وكل حكومة في العالم المزيد من الجهود.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيترينكو (أوكرانيا).

لقد كان التكامل الاقتصادي بين دول أمريكا الوسطى بمثابة حلم كبير كنا نتوق إلى تحقيقه منذ عام ١٩٥١. وقد بادرت هندوراس وغواتيمالا والسلفادور اليوم باتخاذ خطوة نحو تحقيق ذلك الهدف عن طريق إنشاء أول اتحاد جمركي في الأمريكتين. وتتمتع منطقتنا بموقع متميز، مع حدود بحرية على المحيط الهادي والمحيط الأطلسي، وبالتالي تعمل كحلقة وصل بين بقية دول العالم إلى الأمريكتين. وهدفنا هو إنشاء سوق مشتركة لأمريكا الوسطى، تنطوي على إنشاء منطقة تجارة حرة وتعرفة خارجية مشتركة تضع الأساس لإنشاء اتحاد جمركي لأمريكا الوسطى. وهذه واحدة من الحالات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تشارك فيها بشكل أكثر جرأة.

إننا نعمل على دمج بلدان أخرى في أمريكا الوسطى في ذلك النظام، وبالتالي تعزيز منطقة لديها إمكانات هائلة وموارد كبيرة يتعين تطويرها. وبمجرد أن يتم تأسيسها بالكامل في أمريكا الوسطى، فإن هذا الجهد سيجعلنا سابع أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية.

ويتيح هذا النموذج فرصة للترويج لإنشاء اتحاد جمركي أمريكي يحقق التكامل الاقتصادي للقارة بأسرها. واليوم، من على هذه المنصة، أدعو الوفود، على أساس الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، وبدعم من منظمة الدول الأمريكية، إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة للسلام والازدهار والتجارة الحرة، كالتي تصورها كل من موراسان وبوليفار.

إن إنشاء اتحاد جمركي يهدف إلى تيسير التجارة، ولكنها تجارة قوامها العدل والإنصاف. والبند الذي يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة اليوم هو أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل في جوهرها هجوما مباشرا على الفقر. وقد وافقت حكومتي بالفعل على تشكيل لجنة وطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في سياق الالتزامات التي تعهدت بها في إطار أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن من المحزن أنه تم تفسير أهداف التنمية المستدامة على أنها تحدد معايير مزدوجة، كما يشهد الملايين من منتجي البن، وبصورة أساسية أصغرهم الذين يحصلون حاليا على أسعار أدنى من تكلفة إنتاجهم، الأمر الذي سيؤدي بهم من دون شك إلى الفقر المدقع. وينطبق هذا الحال على قرابة ٩٠ ٠٠٠ من الأسر المنتجة للبن في بلدي، هندوراس – وعندما أتكلم عن بلدي، هندوراس، من حيث إنتاج البن، فإنني لا أتكلم عن أي بلد لأننا خامس أكبر منتج للبن في العالم وثالث أكبر منتج في أمريكا والأكبر في أمريكا الوسطى.

وأود أن أطرح سؤالا على أعضاء الوفود. كم واحد منهم يحتسي قدحا من القهوة في الصباح أو خلال اليوم؟ ونعلم أن ثمة احتمالا كبيرا أنهم قد شاركوا، دون أن يدروا، في ظلم هائل. وبما أننا جميعا نناصر أهداف التنمية المستدامة، فيجب علينا ألا نتغاضى عن هذا الواقع الذي يولد الفقر المدقع. قد يكلف قدح القهوة في مدينة نيويورك ٥ دولارات، أي ٥٠٠ سنت. فهل يعلم أعضاء الوفود كم يتقاضى منتجو البن الصغار في بلدي بعد عمل شاق تحت الشمس والمطر، ليجمعوا يدويا كل حبة من حبوب البن؟ أقول لهم: إن هؤلاء المنتجين لا يحصلون حتى على سنتين عن كل كوب قهوة. حقا، إن قدح القهوة الذي يكلف ٥ دولارات في نيويورك يعود بسنتين فقط على المنتج. فهل هذا ظلم أم ليس بظلم؟

أعلم أن الذين يصفقون يعلمون أنه ظلم. وهذه حالة لا ينبغي لها أن تكون. ولا يمكننا أن نغمض أعيننا أو أن نصم آذاننا أو أن نتوقف عن السماح لشيء بأن يحرك ضمائرنا ويوقظنا. وذلك هو السبب في وجودنا هنا.

لقد ظللنا نتكلم عن أهداف التنمية المستدامة لفترة طويلة من الزمن. ومع ذلك، لا بد لي أن أتساءل، هل من المعقول أن نتجاهل الأزمة التي يعيشها الملايين من صغار منتجي البن؟ في بلدي، هناك حوالي ٩٠ ٠٠٠ منتج فقط، ولكن في الأمريكتين معا هناك أكثر من ١٤ مليون منتج وفي العالم هناك ٢٥ مليون أسرة منتجة، فيما يعتمد الملايين غيرهم بصورة غير مباشرة على إنتاج البن. ويجب علينا أن نتصرف الآن – اليوم.

وإذ تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بشأن هذه المسألة – وأنا أقول ذلك لأنني مقتنع بأنها ستتخذ إجراء بشأن هذه المسألة – أدعو جميع رؤساء البلدان المنتجة للبن ومنتجي البن في العالم إلى تنظيم أنفسهم لأن من الواضح أنه لا يوجد في الواقع من يراعي مصالح صغار منتجي البن الفقراء في العالم.

لقد قلت في المرة الأولى التي شرُفت فيها بمخاطبة الجمعية العامة، أن أكبر مأساة عانت منها هندوراس في تاريخ الجمهورية كانت موجة العنف الناتجة عن الاتجار بالمخدرات

(انظر A/69/PV.7). فبلدنا منطقة عبور للمخدرات التي تنتج في الجزء الجنوبي من القارة وتستهلك في الشمال. وبالإضافة إلى آفة الاتجار بالمخدرات، حلت العصابات وعصابات الشباب والجماعات الإجرامية في الماضي، بالمعني الحرفي للكلمة، محل الدول نفسها في العديد من المناطق والبلدان والظروف. ففي بلدي، هناك جماعات مسلحة غير تابعة للدولة تصل إلى حد تهديد العمليات الانتخابية والديمقراطية وسيادة القانون، وذلك عندما يتصدى لهم الأخيار من أبناء هندوراس الذين يرغبون في العيش في سلام والذين تستهدفهم الحكومة بجهودها لاستعادة السلام والأمن. وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الجهات من غير الدول في هندوراس تنتهك الحقوق الأساسية – حقوق الإنسان – للآلاف من مواطنيهم. وما يثير القلق أكثر هو حقيقة أنني كررت هذا الشجب مرارا في هيئات الأمم المتحدة الأخرى وفي منظمة الدول الأمريكية، وحتى الآن لم نتلق أي إجابة.

ولذلك، وددت أن أوجه بشكل واضح انتباه الجمعية العامة إلى هذه المسألة. وينبغي لهذه الحالة أن تدق أجراس الإنذار للدول، ولا سيما للأمم المتحدة، دفاعا عن سيادة القانون والديمقراطية النيابية. وأنا أشدد على أنها مسألة حقوق أساسية كالحق في الحياة والحرية والتمتع بالديمقراطية التشاركية. ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أطلب إلى الوفود صياغة قرار يعترف بأنه ينبغي اعتبار العصابات وعصابات الشباب والجماعات الإجرامية الأخرى كيانات من غير الدول تنتهك حقوق الإنسان وتهدد استقرار الدول.

وقد قررنا نحن في هندوراس، بتكلفة عالية ومخاطرة كبيرة، مواجهة هذا التحدي المتوحش المتعدد الرؤوس وأحرزنا، مثلنا مثل عدد قليل جدا من البلدان في المنطقة، تقدما، مُرسخين في كل يوم مناخا يتسم بالمزيد من الأمن والسلام. ولكن يمكنني أن أقر بأنه لم يتم القيام بما يكفي حتى الآن. ولهذا السبب، لا يمكن أن تكون هناك أي دولة عضو في الأمم المتحدة تعتبر نفسها مناصرة للديمقراطية أو مسالمة أو تحترم الحياة احتراما كاملا، ولا تلبي نداءنا، وهو أيضا نداء شعوب تعاني تحت نفس الظروف.

ويجب علينا أن نُجل ذلك الجيل الذي امتلك رؤية إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة وضمان احترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأنا أمثل بلدا يعاني من مشاكل ويواجه تحديات كبيرة، كغيره من البلدان. إنني أمثل بلدا صغيرا في حجم أراضيه ولكنه كبير في الكرامة. وأود القول مؤكدا إنني لن أغفر لنفسي الحضور إلى الجمعية العامة دون أن أناشد ضمير قادة العالم لكي يتخذوا موقفا متساميا، مطالبا بضرورة انتقالنا من الأقوال إلى أعمال ملموسة تغير حياة شعوب العالم نحو الأفضل.

وأدعو إلى حماية ديمقراطياتنا وحقوق الإنسان من هجمات الجماعات المسلحة من غير الدول والعصابات وعصابات الشباب والجماعات الإجرامية. وأدعو إلى احترام مبدأ المصالح الفضلى للطفل والأسرة باعتبارها أقدس مؤسسات البشرية. وأدعو إلى القيادة بالقدوة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحماية صغار منتجي البن في العالم حتى يحصلوا على العائد الذي يستحقونه من خلال تجارة عادلة حقا، لأن هذه التجارة المنصفة لا تقتصر التزاماتها على المنتجين فحسب، بل تحترم حقوقهم أيضا، وهو ما يعنيه تحقيق ربح عادل.

وفي هندوراس، نحن مستعدون للانتقال من الأقوال والوعود على الورق إلى العمل. في هندوراس، نحن مستعدون للعمل من خلال الإجراءات التي تحقق النتائج.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كينياتا (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة المبكرة للغاية لتهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وليس لدي أدنى شك في أن الخبرة التي تستمدها من مسيرتها المتميزة في خدمة جمهورية إكوادور ستكون قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة لها وهي تضطلع بمسؤوليتها الجديدة. كما ألاحظ مع التقدير أن أولوياتها الاستراتيجية للدورة الثالثة والسبعين، وهي تعزيز تعددية الأطراف، وحفز رفاه جميع الأشخاص والعمل على إيجاد كوكب مستدام، فضلا عن بناء نظام متعدد الأطراف يكون أقوى وأكثر كفاءة، تتلاقى مع تطلعات كينيا. ولذلك، يسعدني أن أؤكد من جديد التزام حكومتي الكامل برؤيتنا المشتركة ودعم الرئيسة خلال فترة ولايتها.

إن الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة هي الثانية التي تعقد خلال فترة ولاية الأمين العام غوتيريش، الذي سبق أن تكلم علنا عن الحالة المالية للأمم المتحدة، بل إنه حدد الإصلاحات التي يتعين تنفيذها لضمان الاستفادة المثلى من مواردنا المالية. وإنني أثني على الأمين العام لجهوده وشجاعته لخفض التكاليف والتزامه بضمان إدارة موارد المنظمة على نحو أفضل. وفي الواقع، فإنني مقتنع بأن جزءا من هذه الأهداف سيتحقق من خلال اعتماد المقترحات المقدمة في سياق اعتماد النموذج العالمي لتقديم الخدمات. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل أن يكون لكينيا امتياز استضافة أحد مراكز الخدمات الثلاثة المقترحة. وأشيد أيضا بالتزام موظفي الأمم المتحدة، التي تنخرط يوميا في معالجة العديد من التحديات التي هي أكبر من أن يحلها أي بلد بمفرده أو منطقة وحدها.

وكينيا تؤيد بقوة اعتماد الجمعية العامة لمواءمة أفضل في ولايات التحضر والمستوطنات البشرية والإدارة البيئية. وسيتيح نهجها لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التنفيذ الكامل لدوريهما بوصفهما منسقين عالميين بشأن المستوطنات البشرية والمسائل البيئية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

حتى ونحن نتكلم عن إصلاحات مهمة في الأمم المتحدة، علينا أن نعترف أيضا بالحاجة إلى إصلاحات أوسع نطاقا وأكثر أهمية مما كان معترفا به في السابق. ففي كل جزء من العالم تقريبا، يؤدي تزايد انعدام الثقة إلى فتح فجوة خطيرة بين المواطنين ومؤسسات الحكم. ويرجع هذا الوضع جزئيا إلى تأثير عدد من العوامل الهامة، وفي مقدمتها المطالبة المتزايدة من جانب جميع مواطنينا بالمساءلة، والناشئة عن الوعي المرتبط بالفجوة بين الموارد المتاحة وتوفير الخدمات للسكان. وتغذي هذه المطالب أيضا الوعي المتزايد بآفة الفساد وإهدار الموارد العامة وآثارهما السلبية على حياة الشعوب وآمالها.

ونظرا لفوائد المعلومات التي يمكن الوصول إليها، فلم يحدث من قبل في تاريخ البشرية أن عرف كثير من الناس كبف تقوض الثقة العامة جراء أفعال أو تقصير من جانب قلة من الأفراد أو الشبكات، في القطاعين العام والخاص على السواء. ويتم

التلاعب بنظم الحوكمة الضعيفة واستغلالها لاقتناص المنافع على حساب الشخص العادي. ووسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تحفل بأنباء الاحتيال الصريح وتضارب المصالح المغرض، والترتيبات المالية لخصخصة المكاسب خلال أوقات الازدهار وتعميم الخسائر وقت الكوارث الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الفساد الفردي، لا تفصح الشركات الكبرى عن أرباحها الحقيقية وذلك لكي تحرم الحكومات من الإيرادات اللازمة للاستثمار في الصالح العام. إن استخراج المعادن وغيرها من الموارد لا يزال يخضع للمعاملات الفاسدة التي لا تحرم المجتمعات والبلدان من أي منفعة وحسب بل تؤدي بشكل روتيني تقريباً إلى العنف وعدم الاستقرار. وقد دثرت هذه المعاملات على مدى عدة عقود بعباءة الشرعية، مع إضفاء الطابع المؤسسي على استغلال التكتلات الاحتكارية واحتكارات القلة التي تُجرّد أفريقيا وغيرها من المناطق المتخلفة من ثرواتها الطبيعية. وهذا هو مصدر النظرية الشائعة بشأن لعنة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

وقد أصبح أكثر وضوحاً للمواطنين في جميع أرجاء العالم أن ما يمكّن السلوك غير القانوني وغير المشروع للفاسدين من الأفراد والشركات هو نظام عولمي مالي وقانوني. إن أثر النظام ينتشر في جميع أرجاء العالم ولكنه ربما يكون السبب الرئيسي لمعظم المعاناة في القارة الأفريقية.

وثمة أدلة متزايدة على أن أفريقيا مصدّر صافٍ لرأس المال الذي تشتد الحاجة إليه في العالم من خلال التدفقات غير المشروعة. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا بين العامين ١٩٨٠ و ٢٠٠٩ كانت تتراوح ما بين ١,٢ و ١,٤ تريليونات دولار، وهي تعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي الحالي في أفريقيا وتتجاوز بكثير الأموال الواردة إليها من الخارج خلال الفترة نفسها. إن كل دولار من الأموال غير المشروعة التي تغادر أفريقيا يذهب إلى مكان ما – وغالباً إلى حيث تُخبَّأ بقية الأموال من المتهربين من الضرائب والمجرمين. يعاني الأفارقة نتيجة لذلك، لكن المفارقة هي أن ذلك هو ما يحصل لأفريقيا، وهذا في نهاية المطاف ما يحصل في بقية أرجاء العالم.

إن النظام الحالي الذي ينقل رؤوس الأموال غير المشروعة ويغسلها يمكّن الشبكات الفاسدة في جميع أرجاء العالم من الحصول عليها بصورة غير مشروعة في بلد ما، بينما يرحّب بها بحفاوة كمستثمرين في بلد آخر. تستخدم عصابات المخدرات نفس النظام بل وتستخدمه حتى الشبكات الإرهابية. وإجمالاً، يؤدي إدمان المخدرات والتطرف المصحوب بالعنف والجريمة الدولية والأعمال الإرهابية إلى البؤس والأذى لملايين من الضحايا في جميع أنحاء العالم.

إن أشد مظاهر الأثر المدمر للبؤس الناجم عن الجرائم المذكورة آنفاً هو فقدان الثقة بالمؤسسات الحاكمة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفيما ينظر الناس إلى الإفلات من العقاب، يتنامى لديهم الشعور بأن النظم الاقتصادية قد تم التلاعب بها على خلاف آمالهم. ولذلك يتنامى نقص الثقة.

وفي كثير من الأحيان، أصبحت المؤسسات الحكومية وسائل مرغوباً في الاستيلاء عليها لأجل مصالح إثنية أو عرقية يفصح عنها الشعبويون والمتطرفون الذين يلمع نجمهم في فترات انعدام الاستقرار المزمن وهم يدفعون به إلى الأمام بتحريض منهم. وعندما تستولي على الدولة الشبكاتُ والتكتلاتُ الاحتكارية في الحكومة من أجل مكاسبها الأنانية الخاصة بها وتقدم أنفسها على أنها أبطال جماعة عرقية أو دينية، فإن النتيجة في كثير من الأحيان تكون اندلاع القلاقل المدنية والحروب الأهلية. وفي هذه الأجواء، يمكن لنتيجة المنافسة السياسية أن تبدو تهديداً لوجود الجماعات وأفرادها.

وتتجلى هشاشة عالمنا أيضاً في عدم الاستقرار والنزاعات، كما في حالة كل من الصومال وجنوب السودان. فقد باتت

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مسعى إقليمياً فريداً من نوعه أدى إلى دحر واحدة من أكثر الجماعات المنتمية إلى القاعدة طموحاً. وقد كانت كينيا جزءاً من تلك الرحلة منذ البداية. وقد تم في نيروبي التفاوض على الحكومة الاتحادية الانتقالية لتخرج إلى حيز الوجود مع الدعم المادي والمعنوي المقدّم من الشعب الكيني. ولم نتوانَ في هذا الدعم قط. لقد خسر الكينيون أرواحاً وممتلكات في السعي لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، ونحن نقدّر زملاءنا وشركاءنا الإقليميين والدوليين. وفي الصومال، تتم كتابة فصل تاريخي عن رغبة أفريقيا في السلام والأمن. ونقدر وقوف الشركاء مع المنطقة.

ولكن العمل لم ينته بعد. فيجب أن نضمن تحقيق انتصارات عسكرية على حركة الشباب إذا ما أريد للحلول السياسية والاقتصادية الأخرى أن ترسّخ جذورها. وحتى الآن، لا تزال البلدان المساهمة بقوات تتحمل عبئاً غير متناسب. وقد سعينا باستمرار إلى هذا النوع من الدعم الدولي المتناسب مع سيناريو التهديد، بما في ذلك في شكل عناصر التمكين ومضاعفات القوة. ولم تكن هذه العناصر مشجعة. وما يقوم به المجتمع الدولي تجاه الصومال ليس كافياً. ونحن نفهم أن هذه أوقات صعبة من الناحية الاقتصادية، ولكن لا بدّ من مواجهة الإرهاب العالمي بجسارة. وإذا كنا قد تعلمنا أي دروس حقيقية في السنوات الـ ٢٠ الأخيرة، فينبغي لنا أن نقدّر أن بعثة الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى الدعم، والأمر متروك للجميع لنجعل ذلك ممكناً.

ولا توجد حلول سحرية في مجال بناء السلام. إن عملية تحقيق الاستقرار والسلام في جنوب السودان تتطلب الالتزام. وتتطلب منا السير على نحو وثيق مع الأطراف في جنوب السودان، وخاصة الآن بعد التوقيع على اتفاق السلام المعاد تنشيطه. إن كينيا فخورة لأنها واكبت السودان وجنوب السودان في سعيهما إلى تحقيق السلام والاستقرار. وقد عرفنا دائماً ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ثبات جهودنا سوف يؤتي ثمار الرخاء والحرية لجنوب السودان.

وندعو اليوم جميع الوفود إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. وأناشد جميع شركاء التنمية والوكالات الدولية وأصدقاء جنوب السودان مضاعفة جهودهم ودعمهم لهذه القضية من أجل وضع حد لمعاناة الأطفال والنساء والرجال في جنوب السودان.

وأودّ أن أتناول المجال العالمي، الذي لم يكن بمنأى عن تحديات اليوم. إن تعددية الأطراف ترزح تحت ضغط شديد، كما يتضح من نظامنا العالمي لإدارة التجارة والاقتصاد. وقلما تعرّض نظام التجارة والأمن الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى ضغط أكبر من هذا. لقد دفعت الشعبوية والتطرف اللذان أطلقا على الصعيد الوطني إلى ظهور فئات مستهدفة ذات نفوذ تريد تفكيك هذا النظام العالمي.

وأعتقد أن المهمة السياسية الأكثر إلحاحاً في العالم اليوم هي سد فجوة الثقة بين الشعوب ومؤسسات الحكم. ولا يدين المواطنون للحكومات بالثقة؛ فلا بد من كسب الثقة وحمايتها.

وليس من المبالغة القول إن مستقبل الاستقرار العالمي واستمرارية العديد من الدول تعتمد على هذه المسألة.

وهناك حلول جريئة يجب أن نتبناها لكي تنجح. فعلينا مكافحة الإفلات من العقاب، على نحو جدي وبدون خوف أو محاباة. وفي كينيا، نقوم بحملة نشطة لمكافحة الاحتيال وإساءة استعمال ثقة العامة. وقد تواصلنا مع شركائنا في سويسرا والمملكة المتحدة لاتخاذ إجراءات لمكافحة عمليات تحويل العائدات غير المشروعة المتأتية من الفساد إلى نظمهم المصرفية والمالية. وسنواصل المزيد من هذه الترتيبات الثنائية. ويجب أن تقترن هذه الترتيبات بإصلاحات محددة تخضع لجداول زمنية

ومعايير واضحة، وتكافح الفساد المنهجي في النظام المتعدد الأطراف، وغسل الأموال، ونقل التدفقات غير المشروعة إلى الخارج. ويجب أن يكون الهدف الشامل الوحيد هو جعل نقل وغسل الثروة المكتسبة بوسائل غير قانونية أمرا بالغ الصعوبة في أي جزء من العالم.

والواقع أنه ينبغي تكليف جميع هيئات الأمم المتحدة بمهمة الكشف عن الفساد في مجالات التركيز المختلفة وتعزيز المهارات والنظم لمكافحته، على أساس أن وجود حكومة صادقة وشفافة ومتجاوبة يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق أهدافها. ويجب أن ننشئ فهما أقوى لوجود هذه الاتفاقات وتأثيرها في مختلف مجالات التركيز.

إن الفجوة في الثقة التي نتكلم عنها على الصعيد الوطني يمكن أن نجدها على الصعيد العالمي أيضا وتكون موجهة بشكل مباشر إلى قيادة النظام المتعدد الأطراف وعملياته، على النحو المبين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من أجزاء المنظومة. وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان الوضع الراهن قادرا على أداء وظائفه ومفهوما. ولم يعد هذا هو الحال بعد ٧٥ عاما. كما يجب أن يخضع نظام الحوكمة العالمية للإصلاح إذا أريد له أن يكون مجديا وفعالا.

وأوضح دليل على أن التغيير حقيقي سيتمثل في إدخال إصلاحات على عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتشاطر كينيا طلب تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا_يتمتعان بحقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، بالإضافة إلى مقاعد إضافية غير دائمة. فكما نعلم جميعا، فإن أفريقيا ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، ونحن غير ممثلين على الإطلاق في فئة العضوية الدائمة. ويمثل هذا الظلم التاريخي دليلا واضحا على اختلال النظام الذي أدام نموذجا حصريا للحوكمة يغذي فجوة الثقة بين الدول. كما يجب أن تصبح الحوكمة والقيادة والعمل في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها أكثر شمولا بشكل ملحوظ لبلدان الجنوب، ولا سيما أفريقيا.

وتفخر كينيا باستضافة المقرين العالميين الوحيدين للأمم المتحدة في جنوب الكرة الأرضية، وهما مقرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، اللذان نلتزم التزاما قويا بدعم ولاياتهما وفعاليتهما. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن ما يحتاج إليه العالم هو تعددية الأطراف التي من شأنها أن تقود المنظمات الرئيسية في أفريقيا وبلدان الجنوب. ويحتاج صنع القرار العالمي إلى المزيد من مشاركة أفريقيا، إذا أراد العالم الاستجابة بحكمة للتحولات الديمغرافية والاقتصادية الجارية.

وإن لم تقم الحكومات والنظام الدولي بمعالجة أوجه العجز الواسعة النطاق في الإنصاف والشمول، سيستمر الفساد والشعبوية والتطرف والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في زعزعة الاستقرار والتدمير. إن المشاكل والمخاطر والتهديدات الحالية معقدة وتدعو إلى مزيد من التعاون – وليس أقل – والمزيد من احترام سيادة القانون – وليس أقل – والمزيد من التفاوض – وليس أقل. إننا بحاجة إلى نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد. إننا في لحظة حاسمة، وستضطلع كينيا بدورها لتكون نصيرا للتغيير. وأرحب بمشاركة جميع الوفود في حملة من أجل تحقيق مصلحتنا الجماعية.

وختاما، ينظر إلى البحر بشكل متزايد باعتباره مصدرا مستداما للغذاء والعمل والرخاء لأعداد متزايدة من السكان في العالم. ومن هذا المنطلق، ستشارك كينيا وكندا في استضافة أول مؤتمر عالمي على الإطلاق بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام يعقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في نيروبي. ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة للترحيب بجميع الوفود في هذا المؤتمر ومداولاته بشأن الكيفية التي يمكننا بها الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمهارات والاستفادة منها، فضلا

عن الابتكارات وبناء القدرات حتى يتسنى لنا تحويل الاقتصاد الأزرق إلى قوة دافعة لتوليد ملايين من فرص العمل وجعله مصدرا للغذاء والرخاء المشترك المستدام. وسيكون لنا عظيم الشرف أن نستضيفكم، سيدي الرئيس، في نيروبي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوهورو كينياتا، الرئيس والقائد الأعلى لقوات الدفاع في جمهورية كينيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماماو (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بياني بمشاطرتكم السلام والبركة والإعراب عن أحر التحيات من منطقة المحيط الهادئ وحكومة كيريباس وشعبها. باسم الله تعالى – ليباركم الله جميعا.

وأشارك المتكلمين الآخرين تهنئة رئيسة الجمعية العامة وحكومة إكوادور على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بمهامها لجعل منظومة الأمم المتحدة ذات أهمية لجميع الأعضاء. كما أود أن أعرب عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك والجمهورية السلوفاكية على القيادة القديرة والموجهة نحو تحقيق النتائج خلال الدورة الثانية والسبعين، كما أشكر الأمين العام على قيادته الممتازة، لا سيما فيما يتعلق بعملية الإصلاح الحالية لجعل الأمم المتحدة قادرة على أداء الدور المنوط بها وأكثر تكيفا مع الحاضر والمستقبل.

ونثني على رئيسة الجمعية العامة على الموضوع الذي اختارته للدورة الثالثة والسبعين، ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“. وهذه دعوة قوية وتذكير هام لجميع القادة وآلية الأمم المتحدة بأن فعالية جهودنا لا تقاس بما أنجزناه، بل بمدى تحقيقنا لتغيير في حياة الذين نخدمهم للأفضل. ومن الواضح أن النوايا الأولية للمؤسسين تمثلت في أن تكون الأمم المتحدة على نحو ما تصوروها. فالأمر يتعلق بالقيادات الخادمة، حيث لا تقتصر القيادة على الخدمة فحسب، بل الأهم من ذلك بحماية حياة الضعفاء – من لا صوت لهم ومن يستغلهم الأقوى في المجتمع والذين لا يمكنهم مساعدة أنفسهم من الناحية السياسية.

يجري تذكيرنا مرارا وتكرارا بأن حياة هؤلاء الأشخاص ثمينة في نظر الله. بكلماتها الآسرة والبسيطة، جسدت الأم تيريزا بقوة حياة القائد الخادم حينما قالت، ”حياة ليست من أجل الآخرين ليست حياة“. وبوصفنا قادة، من مسؤوليتنا المشتركة كفالة تحقيق ذلك. كما يقدم الموضوع دعوة حسنة التوقيت لتجديد الصداقة والتضامن والتعاون والشراكة بين شعوب ودول العالم وفيما بينها، مما يتيح مزيدا من الالتزام من جانبنا جميعا بإحداث تغيير من أجل رفاه الجميع.

لطالما أدركت كيريباس الأهمية القصوى للحياة التي يسودها السلام، التي تتميز بطريقة حياتنا التقليدية والمتواضعة في انسجام

مع بعضنا البعض ومع بيئتنا. ونحافظ على تلك الحياة من خلال اللقاءات المجتمعية المنتظمة في دور الاجتماعات المحلية التقليدية التي تسمى مانيبا، لمناقشة المسائل الهامة والمتعلقة بالقرية ومعالجة تلك المسائل استرشادا بتوجيه حكيم وخبرة من شيوخنا. تتخذ القرارات بتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام والتعاون فيما بين أعضاء المجتمع برمته. ومانيبا تعني ”احتضان الجميع“ – وهو نظام شامل نضطلع فيه بالقيادة ونتحمل المسؤولية المشتركة لصالح المجتمع ككل. وبناء عليه، يحافظ نظام مانيبا على أصوله الأساسية كنظام محوري وهام بالنسبة للشعب.

في سياق المحيط الهادئ، اعتمدت صكوك أخرى ذات صلة لمعالجة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وحقق بعضها نتائج بينما لم يحقق البعض الآخر، ولكن ذلك لم يمنعنا من الحفاظ على تصميمنا، من خلال طريقتنا في المحيط الهادئ، لإجراء حوار مجد يمثل فيه الاتفاق بتوافق الآراء القاعدة السائدة. وعلاوة على ذلك، تمثل منطقة المحيط الهادئ ٢٠ في المائة من محيطات العالم من حيث منطقتنا الاقتصادية الخالصة، وبالتالي فإن استكمال تحديد الحدود البحرية أمر بالغ الأهمية لتوفير اليقين بشأن ملكية حيزنا المحيطي في مواجهة تغير المناخ.

إن العالم المتحد والخالي من تهديدات الحروب والعنف المتجذرة في جشعنا للسيطرة على الآخرين هو نوع العالم الذي نريده لنا جميعا ولجيل أطفالنا. ويتمثل هدفنا النهائي في ضمان أن يتمكن الجميع من قيادة مستقبل سعيد ومزدهر وآمن. إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة التاريخية لقانون البحار في عام ١٩٨٢ مكننا أيضا من امتلاك وإدارة مساحة ضخمة من المحيط على نحو مستدام، يمكننا من خلالها تحسين رفاهنا والتمتع بعوائد من مواردنا لمصائد الأسماك. كما أكدت لنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن الأمراض المتصلة بالإشعاع التي عانى منها شعبنا أثناء وبعد التجارب النووية التي أجريت في ستينيات القرن الماضي على جزيرة كريسمس وأجزاء أخرى من العالم لن تتكرر في المستقبل. هناك العديد من الأمثلة الأخرى على كيفية إسهام القرارات والصكوك الدولية بشكل هائل في جهودنا الوطنية لتحسين أسلوب حياتنا في الجزيرة. ولا يساورنا أدنى شك في أن الشعوب والدول الأخرى ترى الأمم المتحدة في السياق ذاته.

كمنظمة، لا مفر من أن تدفع الأمم المتحدة وتجذب باستمرار بين مصالح متعارضة لكنها مترابطة: المصالح الشخصية لمن يقودها ويدفعها، من ناحية، ومصالح الأشخاص الذين وجدت من أجلهم من جهة أخرى. لذلك من الأهمية بمكان أن يكون لدى الجمعية العامة القدرة على ضمان الحفاظ على توازن حتى لا ينتهي الأمر بالأمم المتحدة بأن تفعل الخير لمن يدير عملياتها وييسرها فحسب.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى نتائج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي أعربنا بشأنها عن آرائنا بشكل ملائم من خلال البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعات الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وعلى وجه الخصوص، نحن نتطلع إلى تعيين منسق مقيم جديد لتقديم الخدمات في أقاليم وبلدان منطقة شمال المحيط الهادئ ووسطها. كما نتطلع إلى نتائج الإصلاحات والاستعراضات الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومعايير الأهلية للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والرفع منها، وأخيرا، مركز تمويل الأمم المتحدة.

كما نقدر تماما التركيز الهام للأمم المتحدة على محنة السكان في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تواجه صعوبات خاصة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بامتنان إدراك لجنة السياسات الإنمائية للضعف الشديد الذي تعانيه كيريباس أمام آثار تغير المناخ والحاجة إلى دعم خاص. والشكر موصول لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضائه لموافقتهم على طلبنا المتعلق

بالنظر في قضية رفع بلدنا من تلك القائمة في غضون ثلاث سنوات.

ويقلقنا ما ورد في تقرير الأمين العام (A/73/1) عن الصعوبات المالية التي تواجه الأمم المتحدة لدرجة أنها لا تؤثر على الخدمات فحسب، ولكن أيضا على رفاه الموظفين. نحن ندرك أن الأمم المتحدة ظلت تعتمد بصورة متزايدة على التبرعات والتمويل من القطاع الخاص من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء، الأمر الذي يشكل مخاطر كبيرة. ولذلك، فقد حان الوقت لنعيد تقييم صلاحية بعض أنشطة الأمم المتحدة التي عفا عليها الزمن، والحاجة إلى إعادة تنظيم الاستراتيجيات التي كانت فعالة وقابلة للتطبيق خلال سنوات ما بعد الحرب، عندما كانت الدول هي المحركات الرئيسية لخدمات الأمم المتحدة. ولم تعد تلك الاستراتيجيات فعالة حيث أصبحت خدمات الأمم المتحدة ميدانا حصريا لشركات ضخمة متعددة الجنسيات تضع في كثير من الأحيان جني الأرباح فوق الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية.

ومن الأمثلة على ذلك مئات الملايين من الدولارات التي تنفق سنويا على حفظ السلام والمساعدات الإنسانية. وكان من الممكن أن يتم إنفاق هذه الأموال بشكل أفضل في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات والإرهاب المسلح والأزمات الإنسانية، من خلال استثمار موارد الأمم المتحدة في إرساء الحكم الرشيد، مع توفير خدمات تعليمية وصحية مجانية ذات نوعية جيدة. وبهذه الطريقة، يمكن إنفاق موارد العالم الجماعية على معالجة الأسباب وليس على الأعراض فحسب.

وقد قامت كيريباس للمرة الأولى بتقديم استعراضها الوطني الطوعي إلى الأمم المتحدة في تموز/يوليه. وكما أكدت في شريط الفيديو عن استعراضنا، بدأت كيريباس الآن بخطاب جريء ومشرق يعبر عن صوت شعبنا وتصميمه، معززا بمختلف برامج بناء القدرة على التحمل مما يسمح لنا بالمضي قدما في خريطة الطريق التي مدتها ٢٠ عاما وتحويل كيريباس إلى دولة ثرية تعم فيها الصحة وتنعم بالسلام بحلول عام ٢٠٣٦. تلك هي رؤيتنا على مدى ٢٠ عاما في كيريباس، والمعروفة باسم رؤية كيريباس – ٢٠، والتي تطمح إلى دفع الأمة والشعب بما يتجاوز الأُصولية الدينية من خلال إطلاق الطاقات الهائلة الكامنة في مصائد الأسماك والسياحة لدينا. ومع ذلك، لا بد لي من التأكيد على أن دعم تلك التطلعات الطموحة وتنفيذها بجعل كيريباس مجتمعا خاليا من الفساد، كجزء من التزامنا القوي بمناصرة مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ.

وسنتابع ذلك في اجتماع قادة المنطقة بشأن مكافحة الفساد، الذي سيعقد في بلدنا في عام ٢٠١٩. ولا شك أن الفساد يشكل خطراً بشرياً على جميع أشكال التنمية، وأن الضعفاء والمهمشين هم الذين يعانون ويدفعون التكلفة الأعلى لهذه الممارسات غير الأخلاقية. كما أطلقت كيريباس للمرة الأولى على الإطلاق، سياسة بشأن تغيُّر المناخ. وهي تركز على بناء وتعزيز قدرة جزرنا وشعوبنا على التكيف مع آثار تغير المناخ. وتبرز هذه السياسة المجالات ذات الأولوية في إدارة المياه والصرف الصحي وحماية السواحل والطاقة المتجددة، وستكون بمثابة بوصلة البلد الوطنية لتنفيذ جميع البرامج بشأن تغير المناخ في كيريباس. نحن نشكر العديد من شركائنا الذين عملوا مع كيريباس وما زالوا يعملون معها. ونرحب أيضا بأولئك الذين هم على استعداد للعمل والبقاء معنا في بناء وتعزيز قدرة شعبنا وجزرنا على الصمود.

وتحقيقا لهذه الغاية، يسرني أن أؤكد مجددا أننا سنُبقي على ١١ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة في جزر فينيكس، التي تضم أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من المحيط، كمحمية بحرية. وتعتبر تلك المنطقة المعروفة – محمية جزر فينكس – أداة قوية وفعالة لتجديد شباب مصائد الأسماك وغيرها من الكائنات البحرية والأنواع المرجانية، ومصدرا للشعاب

المرجانية سهلة التكيف، التي تعرف بالشعاب المرجانية العظيمة، والعديد منها تعيش أكثر من ١٠٠ عام. وانطلاقاً من فهمنا لنتائج العلم الأولية، تعد منطقة محمية جزر فينيكس موطناً لأحد أغنى النظم الإيكولوجية البحرية وأكثرها تنوعاً ومرونة على هذا الكوكب. ولديها القدرة على أن تصبح أقوى مصدر لإثراء الحياة البحرية وأن توفر حلولا للعديد من المشاكل التي تواجه البشرية، وهو ما تسعى خطه التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى معالجته.

وبإغلاقنا للمنطقة أمام الصيد التجاري، نضحي بقدر كبير من الإيرادات السنوية من تراخيص صيد الأسماك، التي تقدر بنحو ١٠ في المائة من إيراداتنا السنوية من الصيد السنوي، حيث بلغ متوسطها حوالي ١٠ ملايين دولار سنويا. وعلى الرغم من أن هذه إيرادات متنازل عنها، فإنها جزء من التزام كيريباس القوي بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، من دواعي اعتزازي أن أعلن أن كيريباس قد أعلنت أيضا كامل منطقتها الاقتصادية الخالصة محمية لسمك القرش، وهو ما تم إدراجه في قوانيننا الوطنية. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود الحالية الرامية إلى إيجاد صكوك جديدة ملزمة قانونا بشأن استخدام التنوع البيولوجي البحري في المناطق البحرية خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، والهجرة والبيئة، وكلها أمور بالغة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة مثل كيريباس، بما في ذلك سائر الأمم والشعوب.

إن الموضوع الذي ستعمل عليه الأمم المتحدة خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة يتعلق بجميع الأشخاص الذين يعيشون على هذا الكوكب. وسيكون الموضوع عديم الجدوى إذا واصلت الأمم المتحدة تجاهل ٢٠ مليون شخص يعيشون ويسهمون في بيتنا المشترك، واستبعادهم من العملية. نحن أسرة واحدة، ولذلك، فإننا ندعو إلى اتباع نهج شامل لتمكين تايوان من المشاركة في العمليات الدولية والإسهام في معالجة المجالات التي تهم هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولفترة طويلة جدا، لم تكن تُحركنا إلا رغبتنا البشرية في الهيمنة فيما لا نراعي الآخرين ولا نتعاطف معهم ولا نحترمهم إذ يسعون إلى تحقيق التنمية المستدامة ممارسةً لحقهم وفي الفضاء الخاص بهم، ولكن فلنذكر أنفسنا وأسرة الأمم المتحدة بالقدر نفسه من الأهمية التي تكتسيها مسؤولية الاعتراف بفضاء يكرس يوم صلاة للأمم المتحدة. والهدف في هذا الصدد هو التماس الهداية الإلهية لتوجيه عملنا. ففي كثير من الأحيان، نميل إلى إغفال أهمية الهداية الإلهية بوصفها أداة قوية تستطيع حقا توحيد قلوبنا في إطار تطلع مشترك لجعل الأمم المتحدة مؤسسة عالمية هامة حقا في خدمة الجميع ولبناء الثقة والاحترام والمحبة، وهي أمور نحتاج إليها جميعاً كي نحدث تغييرا كبيرا وحقيقيا. ونبتهل إلى الله أن تستمر نعمته ورأفته في مباركة قلوبنا فيما نسعى جاهدين إلى تعزيز المنظمة.

في الختام، أود أن أشاطركم مباركة كيريباس التقليدية ”تي ماوري، تي راؤي، أوي تي تابوموا“، ومعناها ”تمنياتنا بالصحة والسلام والرخاء لنا جميعا“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس منانغاغوا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أدلي بأول بيان لي في الجمعية العامة. وأود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية في دورتها الثالثة والسبعين. وبما أنها رابع امرأة في تاريخ الأمم المتحدة تتولى هذا المنصب الهام، فإن انتخابها مناسب تماما في الواقع من حيث معالجة مسألة المساواة بين الجنسين داخل المنظمة. ويتواءم الموضوع الذي اختارته، وهو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، جيدا مع شعار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ألا وهو، ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وهذا الموضوع تذكير لنا جاء في أوانه للإبقاء على الزخم بعد أن مرت ثلاث سنوات على اعتماد أهداف التنمية المستدامة.

ويوجد أيضا في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعد بإنهاء جميع أشكال الفقر. وتقتضي منا هذه الرؤية المشتركة والمصير الواحد أن نتكاتف جميعاً من أجل بلوغ تلك الأهداف الطموحة وإيجاد عالم أفضل. وبالنسبة لنا في العالم النامي، يتصدر القضاء على الفقر أولويات جدول أعمالنا. وبالمثل، يجب أن تكون التنمية في صميم عمل الأمم المتحدة، لما لها من دور هام في الوقاية من الجوع والحرمان وانعدام الأمن الغذائي والمرض ومنع نشوب النزاعات في نهاية المطاف. وينبغي أن تكون مراعاة مصالح وآراء النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة في مجتمعاتنا عنصراً من العناصر الأصيلة والأساسية في جميع برامجنا.

ويسرني أن أبلغكم بأن زمبابوي أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بضمان الأمن الغذائي. ومن خلال سياساتنا التي تتمحور حول الإنسان وبرامجنا المقررة، التي يكملها تمويل واستثمارات القطاع الخاص، يستفيد المزارعون من المدخلات والمعدات والدعم التقني. وسعياً إلى تحسين التغذية وزيادة الفرص المدرّة للدخل، قمنا أيضا بتوسيع نطاق الدعم ليشمل تنمية قطاعات الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والأحياء البرية. ونحن على ثقة بأن هذه البرامج المتعددة الجوانب ستعجل بولوج زمبابوي مجددا للاقتصاد العالمي وما يرتبط بذلك من سلاسل القيمة. وهذا مثال من أمثلة الابتكار والإبداع والحلول المحلية لمعالجة التحديات الإنمائية والاقتصادية الرئيسية على الرغم من استمرار الجزاءات غير القانونية المفروضة على بلدنا. ونحن نطالب برفعها فورا ودون أي شروط. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى الاستعراض العام الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي سيُعقد تحت رعاية الجمعية العامة في عام ٢٠١٩.

إن السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا إلى حقيقة أن الانتخابات تمثل جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية، نظم بلدي انتخاباته العامة المنسقة التي طال انتظارها في ٣٠ تموز/يوليه. وعقب القرار الذي اتخذته عن قصد ووعي بفتح الحيز الديمقراطي والدعوة القوية التي وجهتها لتحقيق السلام والوحدة وتقبل الآراء المتباينة بين أبناء شعبنا، جرت المنافسات السياسية والحملات الانتخابية وعمليات التصويت وفرز الأصوات بحرية وشفافية وفي ظروف سلمية. ومن منطلق الشفافية والانفتاح، جرى اعتماد طائفة أوسع نطاقا من المراقبين الدوليين وقنوات وسائط الإعلام العالمية لمراقبة انتخاباتنا. وجسدت البيئة السلمية على نحو استثنائي التي سادت قبل الانتخابات وبعدها مرحلة النضج التي بلغتها الديمقراطية وترسّخها في زمبابوي. ونحن ممتنون للأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى على إرسال بعثات

لمراقبة الانتخابات وعلى المساعدة التقنية التي تلقتها هيئة إدارة الانتخابات لدينا.

وستؤخذ التوصيات بعين الاعتبار فيما نعمق عملياتنا الديمقراطية والانتخابية.

وسنواصل ترسيخ النظام الدستوري والتقاليد والأعراف الديمقراطية والسلام والوحدة والوئام. لأنه يمكن بالفعل في ظل هذه الظروف، تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والازدهار. ويعد حادث العنف المعزول والمؤسف في فترة ما بعد الانتخابات، الذي وقع في ١ آب/أغسطس حادثا مؤسفا وغير مقبول على الإطلاق. وقد بدأت لجنة تحقيق تتألف من شخصيات بارزة ذات سمعة وطنية وإقليمية ودولية عملها بشكل جدي. وسيساعدنا تقريرها النهائي وتوصياتها على وضع حد للمسألة والمساعدة على تحسين قدرة مؤسساتنا على الإدارة.

والآن بعد أن عقدت الانتخابات، يركز بلدي على التنمية الاقتصادية في وقت نسعى لإطلاق عملية تحديث بلدنا وتصنيعه. وبرنامج الإصلاح الزراعي لا رجعة فيه. لقد شجعتنا أحلام وآمال وتطلعات شعبنا، وبالترادف مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، حددنا رؤيتنا لكي نصبح اقتصادًا متوسط الدخل مع دخل للفرد يبلغ ٥٠٠ ٣ دولار تقريبًا. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الإستثمارات والوظائف اللائقة والتمكين على نطاق واسع، وإلى مجتمع خالٍ من الفقر والفساد بحلول عام ٢٠٣٠. إن زيمبابوي مفتوحة للأعمال التجارية، ونحن الآن بصدد تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لضمان بيئة تيسر تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. لقد أنشأنا مؤسسات وأدوات تعمل على زيادة استخدام الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية. وبالمثل، توجد استراتيجيات في مختلف قطاعات اقتصادنا لتمكين بلدي من الدخول إلى سلسلة القيمة العالمية. ويجري التعجيل بتطوير وتحديث طرقنا وخطوط السكك الحديدية والمطارات والطاقة والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمشيا مع سعينا الإقليمي والقاري لتعزيز الاتصال والبنية التحتية المتكاملة.

وتتطلع زمبابوي إلى القيام بدور إيجابي وبناء كعضو حر وديمقراطي وشفاف ومزدهر ومسؤول في أسرة الأمم. إننا ملتزمون بتعزيز الحوار والتعاون والشراكات، التي ترتكز إلى الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والمبادئ المشتركة. ويجب أن يكون منع نشوب النزاعات استراتيجية للخط الأمامي. ولا يزال بلدي ملتزمًا بتعزيز تعددية الأطراف والحل السلمي للخلافات. وفي ذلك الصدد، يتعين أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، التي تشمل الفقر وعدم المساواة والحرمان والنزاعات حول الأراضي والموارد، وكذلك الكفاح من أجل تقرير المصير. ويجب استكمال جهود صنع السلام وحفظه، من خلال بذل جهود بناء السلام لمنع الإنتكاس والعودة إلى النزاع. ولا تزال زمبابوي تقدم إسهامها المتواضع بنشر أفرادها في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبنائه.

إن الأمم المتحدة وأجهزتها بحاجة إلى أن تصبح ديمقراطية. ونشاطر الدعوة إلى تمثيل أفريقيا في فئة العضوية الدائمة وزيادة التمثيل في الفئة غير الدائمة. وهذا الموقف مبرر بالفعل في ضوء الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي جعل القارة الأفريقية على هامش جميع عمليات صنع القرار العالمية الرئيسية. وندعو بشدة إلى استعراض وإصلاح نظام بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. فالتجارة هي محرك للتنمية إذا ما مورست بصورة عادلة ووفقا للقواعد المتفق عليها. لذلك، ندعو إلى إجراء مفاوضات، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمشترك، ومواصلة إحراز التقدم في خطة التنمية العالمية.

وبروح عدم تخلف أحد عن الركب، لن تكتمل جهودنا لتشجيع الشراكة العالمية من أجل السلام والتنمية ما لم نتناول

محنة الناس الذين يعيشون في ظل الاحتلال. إنه لأمر محزن للغاية أن البعض منا لا يزال يغض الطرف على معاناة الشعب الفلسطيني. لقد حان الوقت لأن تفي الأمم المتحدة بالتزاماتها وواجباتها المترتبة عليها بموجب الميثاق وذلك بتنفيذ جميع قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفي القارة الأفريقية، من المحبط كذلك عدم ممارسة شعب الصحراء الغربية بعد حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إننا ندعو مجلس الأمن إلى الإصرار على إجراء استفتاء مستقل للشعب الصحراوي بدون تأخير، امتثالا لقرارات الإتحاد الأفريقي ذات الصلة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يتعين على المجلس أن يعمل بلا كلل على تعزيز تعاونه مع مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي، من أجل التوصل إلى حل عادل ومنصف لقضية الصحراء الغربية.

ويشكل تغير المناخ تهديدا للبشرية جمعاء، ولا يتوقف أثره عند أي حدود. لذلك، ندعو إلى العمل الجماعي وتحمل المسؤولية فيما يتعلق بهذه المسألة. وتسعى زمبابوي كبلد نام، إلى الحصول على الدعم في مجالات التكيف والتخفيف والتكنولوجيا والمالية وبناء القدرات، على النحو المتوخى في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام زمبابوي بمبادئ الميثاق وتعهدها بمواصلة العمل مع الدول الأخرى على تعزيز تعددية الأطراف على نحو يصب في مصلحة البشرية. والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على الأمم المتحدة أن تمارس سلطتها وأن تعمل بجدية أكبر من أجل إحلال السلام في عالم يتزايد فيه اعتبار أن القوة هي الحق. فالنعمل معا في وئام لضمان خدمة الأمم المتحدة وجميع أجهزتها بالفعل المصالح الجماعية لجميع الدول الأعضاء. وبوصفنا قادة عالميين، يقع على عاتقنا التزام مشترك وشاق بتغيير مجتمعاتنا وإقامة عالم أكثر سلما وشمولا للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندريي دودا، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطُحب السيد أندريي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريي دودا، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دودا (*تكلم بالبولندية وقدم الوفد الترجمة الشفوية*): أود أن أهنئ السيدة ماريا فيرناندا إسبينوسا، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على انتخابها لهذا المنصب الكريم. وأود أن أؤكد لها دعم بولندا الكامل للتدابير التي سوف تتخذها. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن امتناني للسيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته النشطة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

يحتفل البولنديون هذا العام بالذكرى المئوية لاستعادة استقلالهم. ففي عام ١٩١٨، وبعد ١٢٣ عاما من العبودية عادت بولندا إلى خريطة أوروبا والعالم. وقد أصبحت استعادة الدولة المستقلة الحرة ذات السيادة حقيقة واقعة نتيجة ثلاثة عوامل بصورة أساسية وهي: رغبة الأمة البولندية في أن تكون لها دولتها، والتضحيات البطولية للجنود في المعارك، وعزيمة القادة

الشجعان الذين اقنعوا السياسيين في جميع أنحاء العالم بأنه بدون استعادة بولندا لن تكون أوروبا عادلة وآمنة. وفي ذلك الوقت، كما هو الحال، اليوم، لا تزال إرادة الأمم والقادة السياسيين أمرا حاسما. وفي ذلك الوقت، كما هو الحال، اليوم، لا تستطيع أوروبا أن تكون عادلة وآمنة دون بولندا المتمتعة بالسيادة.

في كل أيلول/سبتمبر، يجتمع رؤساء الدول والحكومات هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للمشاركة في تفكير متعمق بشأن أهم القضايا التي تؤثر في عالمنا. ولذلك، فإن علينا مسؤولية خاصة. نحن من يُتوقع منا أن نتحلى بالشجاعة والنشاط، والقدرة على تجاوز الانقسامات، والتحلي بالعزيمة في بحثنا عن حلول لأكثر المسائل إلحاحا في العالم المعاصر.

إن عالمنا مليء بالتهديدات. ونحن نشهد تطورا ديناميا كبيرا في الوضع الدولي. وثمة أسباب تدعو إلى الأمل، مثل التغيير المحتمل للحالة في شبه الجزيرة الكورية، والتهدئة الجارية للتوترات هناك، ولكن هناك أيضا مشاكل قائمة ولم تحل بعد. ولحل تلك المشاكل نحتاج اليوم، بلا شك إلى التعاون من جانب أكبر عدد ممكن من البلدان. ويلزم تلبية شرطين لكي تكون لنا فعالية.

أولا، يجب الامتثال للقانون الدولي، الذي كان الموضوع الرئيسي للرئاسة البولندية لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. لقد تشرفت بعقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في ذلك الوقت (انظر S/PV.8262)، خلصت إلى أن التعاون فيما بين البلدان في إطار النظام العالمي القائم على القواعد يمكن أن يوفر فرصة لحل النزاعات القديمة والحيلولة دون نشوء نزاعات جديدة، وأن النظام العالمي القائم على القواعد يتطلب مؤسسات قوية لإنفاذ القانون الدولي، وأنه لا يمكن تبرير أو تحريف أي انتهاك للقانون بتعاريف لغوية ملتوية.

واليوم تكتظ خريطة العالم ببؤر التوتر. وفي إطار النظام العالمي القائم على القواعد الذي نروج له، أود أن أسترعي الانتباه إلى أحد المبادئ الأساسية الذي سيكون بمثابة أولوية لنا طوال السنة الثانية لعضوية بولندا في مجلس الأمن. وأشير إلى المساواة في السيادة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. فإذا أردنا أن نكون دعاة للتعددية – والأمم المتحدة، في نهاية المطاف، هي مصدرها – يجب أن نضع هذا المبدأ في الاعتبار. وبعبارة أخرى، ليس كل شخص يدعي أنه من أنصار التعددية يفكر فيها من حيث المساواة بين الدول. ويمكن القول إن هناك تعددية سلبية للأطراف، وهي بإيجاز تنسيق بين القوى، وتقسيم لمناطق النفوذ، والاعتقاد بأنه يمكن تقرير مصير الآخرين دون مشاركتهم. وكثيرا ما كانت أوروبا وبولندا ضحيتين لهذا الضرب من التعددية، بدءا من القرن الثامن عشر، وطوال القرن التاسع عشر، وبصورة مستمرة حتى حقبة الحرب الباردة.

إن تعددية الأطراف والنظام العالمي القائم على القواعد ليسا لأطراف محتارة فقط. فيجب أن تطبق نفس المبادئ على الجميع بنفس القدر. ولكل فرد حقوق متساوية والتزامات متناسبة. تلك هي الطريقة التي أُعرف بها التعددية الإيجابية التي تؤيدها بولندا – تعددية الدول المتساوية والأمم الحرة، لا تعددية الاستيلاء والتسلسل الهرمي. ونحن ملتزمون بالعلاقات التي تتمتع فيها كل دولة بحقوق متساوية. غير أن ذلك لا يعني التصور الساذج لعالم خال من الخلافات بين الدول. ما يعنيه ذلك هو أن الدول التي تتمتع بميزات من حيث الإمكانيات والقوة ينبغي ألا تحرم الآخرين من حقهم في الاستقلال والسيادة على قدم المساواة. وعندما تُضمن المساواة يمكننا فقط الاستفادة الكاملة من إمكانات الدول من أجل الصالح العام ووفقا للقواعد السليمة. وينطبق ذلك على كل من العلاقات السياسية والاقتصادية، حيث لا يمكن التحدث عن المصالح المشتركة والدخول في تحالفات حقيقية إلا من خلال احترام مبدأ المساواة بين الدول.

بيد أن مفهوم التعددية الإيجابية الذي تؤيده بولندا يمضي خطوة أخرى. فهو يطالب بمنح أضعف البلدان، حيثما أمكن، فرصا إضافية يكون لها أثر يجعل المساواة في الحقوق بين الدول أكثر واقعية. ويمكن أن تشمل هذه الفرص قوة تصويت إضافية أو قوة تمثيل إقليمية إضافية في هيئات صنع القرار. وبصفتي رئيس جمهورية بولندا، يهمني بشكل خاص مجالين لتطبيق هذا المبدأ: أولا، الإصلاح المنتظر لمجلس الأمن، الذي نؤيده، ونرغب في المشاركة فيه، والذي ينبغي أن يشمل ضمن مواضيعه الرئيسية توسيع مجال المساواة في الحقوق واختصاصات جميع أعضاء المجلس؛ وثانيا، إصلاح الاتحاد الأوروبي، الذي انبثق عن مفهوم التعددية الإيجابية الذي يجري انتهاكه مرارا حاليا، وذلك بإعادة الأمور إلى نصابها. وفي العام المقبل، ستنظم بولندا سلسلة من المبادرات التي تتمحور حول فكرة المساواة في السيادة. والهدف من هذا الجهد كسب العديد من الأنصار لرؤيتنا قدر الإمكان. وأدعو الجميع إلى المشاركة في هذه المناقشات.

ثانيا، من المهم أن تخدم تعددية الأطراف منظومة قيم معينة بدلا من أن تكون مجرد عنصر واحد من تكنولوجيا سياسية ولعبة مصالح. وترد منظومة القيم هذه في ميثاق الأمم المتحدة. إن تعددية الأطراف السلبية، التي تتعارض مع تلك القيم، لن تؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل العالمية وتدهور الحالة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التعاون الطوعي من جانب الدول، والمساواة في الحقوق، إلى تحقيق السلام الدائم في أوروبا والعالم. وفي كل مرة تجري فيها محاولة لإقامة تنسيق بين القوى، يتقوض الاستقرار العالمي. إن كل من يشجع التعددية السلبية يسهم في انهيار النظام العالمي. إن المقصود بتعددية الأطراف أن تكون التزاما باحترام القيم، لا سيما تلك القيم الأساسية مثل احترام الكرامة الإنسانية والحياة البشرية. إنها تتعلق بالقيم التي تتجاوز النظام السياسي ولا تخضع للتعاريف السياسية، لأنها تشكل أساس النظام العالمي.

إن العلاقات الدولية لا تخدم الدول فحسب، بل البشرية جمعاء. ولذلك، ينبغي أن ترتبط سيادة الدولة أساسا، بمسؤوليتها عن ضمان احترام القواعد المشتركة لمصلحة الجميع.

يجب أن يكون لانتهاك هذه المعايير عواقب. وأينما انتهك القادة حقوق الإنسان الأساسية أو انخرطوا في التعذيب واضطهاد الخصوم السياسيين أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يستجيب بسرعة وحزم وجرأة.

وكدولة ذات خبرة فريدة بعملية التحول الديمقراطي السلمي والكفاح من أجل الحريات الأساسية، تولي بولندا أهمية خاصة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما يتضح من سعي بلدي إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. إن عضويتنا في تلك الهيئة، الفريدة من نوعها في النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان، ستكون بمثابة تكملة طبيعية لعضويتنا الحالية في مجلس الأمن، وفقا للمبادئ الثلاثة الأساسية للأمم المتحدة: السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يوكل إلى المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، مسؤولية خاصة عن معالجة المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. وكعضو غير دائم في مجلس الأمن، فإننا نعتبر هذه المهمة ذات أهمية حاسمة. وبولندا تدعم بنشاط جميع الإجراءات والمبادرات الرامية إلى منع استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، فضلا عن تقديم الأشخاص الذين يستخدمون تلك الأسلحة إلى العدالة.

وتعتزم بولندا العودة إلى المشاركة الفعالة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد قدمنا طلبا رسميا إلى الأمانة العامة في هذا الصدد، ونتطلع إلى تقييمه الإيجابي. ونحن مقتنعون بأن سنوات خبرتنا العديدة في هذا الميدان ستسهم في التسوية السلمية للنزاعات.

وبولندا تشارك في عملية تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وبناء الأمن الدائم هناك – ليس الآن، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، فحسب، بل أيضا بوصفها عضوا لعشرات السنين في لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة. وإنني مقتنع بأن خبرتنا الطويلة الأجل داخل اللجنة يمكن أن تساعد على إرساء أسس دائمة للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

وبالنظر إلى خبرتها الواسعة التي تراكمت خلال فترة التحول السياسي، فإن بولندا مستعدة لأن تشارك بنشاط في البرامج الدولية لإعادة بناء السلام وتوطيده في الشرق الأوسط، حيثما يقتضي الأمر، بعد انتهاء النزاع، لاستعادة الاستقرار وتوفير فرص التنمية.

وفي الوقت نفسه، تعتبر بولندا أن من واجبها استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى المصادر التي تهدد السلام العالمي الناجمة عن النزاعات المجمدة والاحتلال وتغيير الحدود بالقوة، وهو ما يحدث في أوروبا الشرقية. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي ببقاء الأمور على حالها، ويجب أن تقابل تصرفات المعتدين برد مناسب.

وفي كانون الأول/ديسمبر، تتشرف بولندا باستضافة الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 24) في مدينة كاتوفيتشي. والهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو استكمال العمل بشأن الأحكام المتعلقة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويرتبط التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس ارتباطا وثيقا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، ينبغي أن يتضمن العمل العالمي بشأن المناخ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن يفضي إلى وقف الاحترار العالمي والقضاء على أخطر مشكلة في العالم الحديث.

وحزمة التنفيذ التي ستعتمد في كاتوفيتشي توفر أساسا جوهريا للإجراءات التي يتعين أن تتخذها الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. والأحكام الواجبة التطبيق في المدى الطويل والمقبولة من جميع الجهات الفاعلة هي وحدها التي تضمن الشفافية والأمن القانوني واستدامة القواعد، التي لا غنى عنها لتنفيذ الالتزامات المعتمدة ولتعزيز الطموحات العالمية.

والدورة الرابعة والعشرين ستنطلق في مؤتمر قمة للقادة، يعقد يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، وسيوفر فرصة ممتازة للإعراب عن إرادتنا السياسية المشتركة والمسؤولة. وسيبعث هذا المؤتمر برسالة واضحة إلى العالم بأن جهودنا ترمي إلى تأمين مستقبل آمن للجميع. ومرة أخرى، أود أن أدعو الجميع إلى حضور قمة كاتوفيتشي وضمان حضور كبير لهذا الحدث.

إن الذكرى المئوية لاسترداد بولندا لاستقلالها تدفعنا إلى التفكير في مصير أوروبا والعالم وفي الطريق الصعب لبلدي إلى الحرية والاستقلال. كما أنه يوفر سببا للنظر إلى المستقبل وإلهاما لتشكيل واقعنا الدولي المشترك بشكل منطقي على أساس التجارب والقيم والتطلعات التاريخية. وأشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون بشكل أوثق بشأن المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف التي تسترشد بها المنظمة. والقرارات التي يتخذها القادة السياسيون بشكل مشترك هي وحدها التي يمكن أن تعالج التحديات التي يواجهها العالم المعولم بشكل فعال.

وبولندا تؤيد الرأي القائل بأن مستقبلنا المشترك يتطلب وجود مجتمع دولي قوي وفعال يلبي احتياجات البشرية على نحو أفضل. غير أن ذلك يتوقف علينا أساسا، لأن الأمم المتحدة ليست كيانا مجردا، بل هي إنجازنا المشترك. وعلينا يتوقف مدى فعالية استخدامها من أجل بناء السلام وضمان العدالة والتنمية المستدامة – وبعبارة أخرى بناء عالم أفضل لنا، جدير بالقرن الحادي والعشرين، وفي المقام الأول، للأجيال المقبلة، أطفالنا وأحفادنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية البرتغالية.

اصطُحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ريبيلو دي سوسا (*تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): أعرب عن تهنئة خاصة جدا للسيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة. أهنئها على شخصيتها ومسيرتها المهنية، وعلى الأولويات التي حددتها، وعلى التقدم الذي تمثله في مجال المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة وفي الحوار التفاعلي غير الرسمي، وهو دليل على زيادة شفافية الجمعية العامة.

والبرتغال ترحب وتؤكد مجددا دعمها الكامل للأولويات التي حددها الأمين العام والإجراءات التي اتخذها خلال ولايته الواضحة والدينامية والاستثنائية. فتعددية الأطراف، استنادا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإصلاح المنظمة، ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وصونه، والاهتمام بالهجرة واللاجئين، ومكافحة الإرهاب والجريمة الدولية، والمحيطات والأمن البحري، وتغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمساواة بين الجنسين والدعم لشبابنا، كلها ترمي إلى تأمين الدعم الدائم لحقوق الإنسان.

والحل دائماً هو تعزيز تعددية الأطراف. وهذا هو السبب في أننا لا نفهم – بل ونشجب – استخدام الأحادية كوسيلة لعدم الاستثمار في المنظمات الدولية. إنها تمثل قصر النظر السياسي الذي يهدد بجعلنا نكرر الأخطاء التي ارتكبت قبل ما يقرب من قرن من الزمن. يستدعي إصلاح الأمم المتحدة الالتزام من جميع الدول الأعضاء. إن الإبقاء على الوضع الراهن هو طريقة لتفريغ تعددية الأطراف من محتواها وهذا يضاعف، في غياب المنع، من المخاطر والنزاعات مما يؤدي إلى تخلف النمو وانتهاك حقوق الإنسان. وإذا أخفقنا في إصلاح مجلس الأمن عن طريق التوصل إلى توافق واسع في الآراء فنحن نتجاهل الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين، التي تتطلب على الأقل إشراك ممثلين من قارة أفريقيا والبرازيل والهند.

تشارك البرتغال في منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وحفظ السلام، وفي عمليات بناء القدرات المؤسسية في تسع من بعثات الأمم المتحدة، ستة منها في أفريقيا. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على وجودنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفيما يتعلق بالهجرة واللاجئين، نحتاج إلى فهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النزوح الجماعي للسكان، ونحن بحاجة إلى الحوار فيما بين المجتمعات في بلدان الأصل والعبور والمقصد. تؤيد البرتغال دون تحفظ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وتعزيز الحق في التعليم في حالات الطوارئ. وقد رحبنا وسنستمر في الترحيب بالمهاجرين واللاجئين وغيرهم من المشردين. وتحت

رئاسة رئيسنا السابق جورج سامبايو، أطلق بلدي المنتدى العالمي للطلاب السوريين ويدعو إلى المشاركة على أوسع نطاق ممكن في آلية الاستجابة السريعة للتعليم العالي في حالات الطوارئ.

أدت مكافحة الإرهاب إلى إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وإلى أول مؤتمر للأمم المتحدة رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، وإلى سادس استعراض لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٤/٧٢). لقد بات ضمان العدالة لضحايا الجرائم الدولية الخطيرة الآن من مهام المحكمة الجنائية الدولية، التي بدأت النظر في جريمة العدوان في عام ٢٠١٧، في أعقاب قرار اضطلعت البرتغال فيه بدور نشط. ويُتوقع أن ينتقل نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة، بدعم من المزيد من الدول الأعضاء، نحو الاعتماد العالمي.

وفيما يتعلق بتعددية الأطراف والقانون الدولي في مجال المحيطات والأمن البحري، تشارك البرتغال بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات في عام ٢٠٢٠، وتقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بجميع المسؤوليات المتصلة بذلك. تدعو الحاجة إلى الأمن البحري في أماكن مثل سواحل الصومال أو خليج غينيا، حيث البرتغال جزء من عملية أطلنطا التي تقوم بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي، وأيضاً جزء من عملية ياوندي، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة. نحن نمضي إلى أبعد من ذلك، بإنشاء مركز في جزر الآزور كمنصة للعديد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية المحيطات. إن الإدارة العالمية للمحيطات، التي تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قضية عادلة. بالنسبة لنا، فإن هذه القضايا قضايا جوهرية لا نغيرها لتتناسب مع الاتجاهات والجهات الفاعلة في الأجل القصير. إننا نعتبر البيئة الصحية حقاً من الحقوق الأساسية؛ ونؤيد تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ ونحن نشارك، إلى جانب لبنان، في رئاسة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية بهدف صياغة ميثاق عالمي للبيئة.

وهناك أساساً رأيان مختلفان بشأن العالم. واحد قصير الأجل. وهو أحادي أو متعدد بشكل محدود وحمائي ويركز على الخطاب الشعبوي المحلي. وهو يقلل من أهمية تعددية الأطراف في أي أمر يتعلق بالتنمية المستدامة، ويميل إلى إنكار تغير المناخ، ويعارض الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين، وهو مهتم بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام في الحالات النادرة عندما وحيثما تناسبه، ومن المرجح أن تناسبه عندما ينصب التركيز على النفوذ الاقتصادي وليس السياسي. أما الرأي المعارض، والذي نتشاطره، فهو متعدد الأطراف ومنفتح وينحو إلى السعي نحو الحوكمة العالمية، وهو ملتزم بالتنمية المستدامة ويحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان باعتبارها قيم ومبادئ، لا وسائط أو وسائل. ونحن على ثقة بأن هذا الرأي سيسود، في الأجل المتوسط إلى الطويل، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أعطى أوروبا أطول فترة سلام في الذاكرة الحية ومستويات عالية من الرفاه والحماية الاجتماعية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولجنة القانون الدولي، فقد بات الوقت ملائماً للدعوة إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن الوقف الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام، والذي سيقدم إلى الجمعية العامة.

إن نظرتنا إلى الحالة العالمية ودور الأمم المتحدة، التي تتفق تماماً – كما ذكرت – مع رأي الأمين العام، قائمة على أساس مواقفنا بشأن ما يسمى المسائل الإقليمية العالمية النطاق. وأودّ الآن أن أعلّق على بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى البرتغال.

إننا نحيي تعزيز جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية – التي ترأسها حالياً كابو فيردي، تليها أنغولا – والتي أود أن أسلط الضوء على مساهماتها في الاستقرار والتنمية. تتمتع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بعلاقة تعاون ممتازة مع الأمم المتحدة وتسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في اعتماد اللغة البرتغالية، وهي إحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم، بوصفها إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

ونشيد أيضاً بالخطوات التي اتخذت في غينيا – بيساو في إطار التحضير للانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أن نسلّط الضوء على الأهمية المتزايدة للاتحاد الأفريقي ودوره الرئيسي الجامع من أجل السلام والتنمية المستدامة، وعلى شراكته المتزايدة مع الأمم المتحدة والخطوة التاريخية المتمثلة في توقيع الإعلان المشترك للسلام والصداقة بين إثيوبيا وإريتريا. ويحدونا الأمل في أن تجري الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة آمنة وحرة ونزيهة وأن يحترم الجميع نتائجها.

إن التطورات الهامة التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية تفتح آفاق نزع السلاح النووي فيها بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، مما يدل على التزام وشجاعة من الأطراف المعنية، والمساهمات المقدمة من الشركاء الإقليميين للأمم المتحدة، وقبل كل شيء على دور الدبلوماسية في إحلال السلام والأمن العالميين.

ونحيط علماً بالتوقيع على معاهدة تعيين الحدود البحرية بين أستراليا وتيمور – ليشتي برعاية الأمين العام، ما يؤكد فعالية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال التوفيق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ومما يؤسف له أن بعض أجزاء الشرق الأوسط ومنطقة المغرب العربي لا زالت تظهر علامات على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي طويل الأجل. ففي ليبيا، يجب على المجتمع الدولي العمل معاً للمساعدة في الحالة الإنسانية والأمنية وإقامة دولة قوية.

ويظل اليمن ساحة لأسوأ الأزمات الإنسانية اليوم، حيث تتضرر أضعف الفئات – النساء والأطفال – بشكل خاص. لن يمكننا تغيير هذا الوضع المأساوي إلا من خلال حل سياسي تفاوضي بوساطة من الأمم المتحدة ومع احترام القانون الدولي الإنساني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بحر العلوم (العراق).

والوضع المأساوي بنفس القدر هو الأزمة الإنسانية في سورية، حيث هناك أحد أكبر تدفقات اللاجئين على الإطلاق في المنطقة أو خارجها. وفي هذه الحالة أيضا، لن يضمن الدعم الدولي الفعال والواسع النطاق لإعادة الإعمار إلا الحل السياسي الشامل والموضوعي بوساطة الأمم المتحدة. والحقيقة هي أن الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن المنطق السليم يقتضي استئناف عملية مفاوضات ذات مصداقية تعالج جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة القدس، ويمكن أن تؤدي إلى حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين تعيش على أساسه إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن.

وكما اقترح الأمين العام أمس، فإن الوطنية الحقيقية والتنوع العالمي يكملان أحدهما الآخر. وتعتقد البرتغال أن العمل المتعدد الأطراف والحوار السياسي والحكمة الدبلوماسية هي الطريق الوحيد الممكن للتعايش المتناغم بين الأمم والشعوب، وأن وجهات النظر قصيرة الأجل، مهما كانت جذابة، هي مجرد وميض لن يدوم ولن يحل مشاكل العالم الحقيقية.

وكما قال نيلسون مانديلا،

(تكلم بالإنكليزية)

”من الشواغل الرئيسية للآخرين في حياتنا الفردية والمجتمعية قطع شوط طويل في جعل العالم المكان الأفضل الذي طالما حلمنا به“.

تلك هي المهمة النبيلة للمنظمة؛ وهي أيضا السبب في التزام البرتغال الشديد تجاه الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة لا تمثل ترفاً ولا اتجاها قصير النظر بل إنها ضرورة عالمية طويلة الأمد.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرتغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس جمهورية البرتغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سلفادور سانشيز سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانشيز سيرين (*تكلم بالإسبانية*): أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، شقيقتنا من أمريكا اللاتينية، على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وأود أيضا أن أحيي ذكرى السيد كوفي عنان، الذي ترك لنا عمله الجدير بالثناء على رأس الأمم المتحدة إرثا عظيما في الدفاع عن السلام وعن نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا. وأود أن أعرب عن تعازي السلفادور في وفاة رئيس جمهورية فييت نام، تران داي كوانغ. ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها في أعقاب الإعصار فلورنس والفلبين والصين اللتين تأثرتا بالأحداث المناخية المدمرة في بلديهما.

هذا العام يجمعنا موضوع ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة“. تقع على عاتقنا مسؤولية الوصول إلى الجميع، دون تمييز من أي نوع، من خلال سياسات وأدوات عامة ذكية وفعالة تلبي احتياجات وتطلعات شعوبنا. كان ذلك أولوية بالنسبة للسلفادور خلال فترة ولايتي. كانت برامج الحماية الاجتماعية التي عززناها حاسمة الأهمية في إخراج أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من الفقر بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. لقد أصبحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نقطة مرجعية حاسمة لتنفيذ سياساتنا الوطنية. لقد كنا من بين أوائل البلدان التي قامت بتكييف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع هدفها المتمثل في تخفيف آثار عقود من عدم المساواة الاجتماعية الخطيرة وإصلاح انعدام الاهتمام التاريخي للدولة باحتياجات ومطالب الشعوب.

إن السلفادور تنضم إلى النداء الموجه من الأمين العام أنطونيو غوتيريش بشأن الحاجة الملحة إلى سد الثغرات القائمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، خصصنا حوالي ٥٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتنمية الاجتماعية، وهو استثمار لم يسبق له مثيل بالنسبة لبلدي. لكن حتى مع كل جهودنا، لن يكون تمويلنا الوطني كافيا. يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يحترم التزاماته في هذا الصدد. ويجب أن تستجيب تلك المساهمات لمنظور شامل وطويل الأجل من أجل ضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع والقضاء على الفقر لملايين الأشخاص الذين يعانون من أسوأ آثار تغير المناخ والتوزيع غير العادل للثروة. وفي حالة البلدان المتوسطة الدخل مثل السلفادور، يكمن العامل الرئيسي في دعم واستكمال قدراتنا التمويلية، ولا سيما من المصادر العامة.

إن بلدنا يتعامل مع نقاط ضعف متعددة. لقد عانينا مؤخرا من أطول فترات الجفاف في تاريخنا، وهو واقع تسبب فيه

تغير المناخ. ويضطرنا ذلك إلى استثمار موارد إضافية من أجل ضمان الأمن الغذائي للأسر والحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية. إذا أردنا معالجة هذه الحالة، فمن الأهمية بمكان ضمان تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحل الأزمة الحالية التي تواجه الصندوق الأخضر للمناخ.

والسلفادور بلد لا يكاد يسبب تلوثا على الصعيد العالمي، إلا أنه يعاني من آثار تغير المناخ الذي يسببه الآخرون، وهو بحاجة ماسة إلى الحصول على التمويل من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، وإجراءات التكيف التي ستحسن أمن سكانه وقدرتهم على التكيف. وقد مكننا اعتمادنا للمبادرة العالمية في بون أثناء المؤتمر الثالث والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من المضي قدما في استعادة عافية نظمنا الإيكولوجية على نطاق واسع، وأن نصبح نموذجا لبلد صغير محدود الموارد المالية وقادر على حماية البيئة. وأشعر بالامتنان العميق للسيد إريك سولهايم، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدعمه اقتراحنا بإعلان الفترة ٢٠١٢-٢٠٣٠ عقد الأمم المتحدة لاستعادة عافية النظم الإيكولوجية. وندعو الجمعية العامة إلى النظر في هذه المبادرة الرامية إلى تنسيق الجهود التي نبذلها لمكافحة تسارع فقدان الغابات وتدهور التربة والنظم الإيكولوجية، التي تُحدث تأثيرا سلبيا على رفاه ٣,٢ بليون شخص.

وبصفتي أحد رؤساء الدول الذين اعتمدوا في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في اجتماع الجمعية العامة التذكاري التاريخي (انظر A/70/PV.4) بوسعي أن أؤكد اليوم أننا أحرزنا تقدما كبيرا في مكافحة الفقر، والحد من عدم المساواة. لقد أعطت حكومة بلدي الأولوية لبرامج الحماية الاجتماعية من خلال الاستراتيجيات الإنمائية التي مكنتنا من الحد من الفقر بنسبة ١٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧. ومن خلال برنامجنا الوطني لمحو الأمية البالغ الأهمية أعلنا أن ١٠٠ من البلديات خالية من الأمية، بما في ذلك بلدية سان سلفادور، التي أصبحت ثالث عاصمة في أمريكا الوسطى تسجل تلك الإنجازات التعليمية. وتستمر هذه الجهود مع التزامنا الراسخ بتحقيق الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد، تلك المهمة السامية التي نحظى فيها بدعم سخي من أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المتطوعين الشباب والمحامين وقطاعات أخرى من المجتمع. وما برح الدعم المقدم من شعب وحكومة شقيقتنا جمهورية كوبا أساسيا في تحقيق هذا النجاح. إن حملتها المسماة ”أستطيع“ (Yo Sí Puedo) نموذج للقضاء على الأمية في أمريكا اللاتينية والعالم.

وكجزء من جهودنا في الدفاع عن حقوق المرأة، وضعنا استراتيجية لمنع قتل النساء، والعنف الجنسي تشمل جميع المؤسسات الحكومية في مجال تمكين المرأة وضمان أن تكون حياتها خالية من العنف. وتسعى هذه الاستراتيجية، التي عززتها مبادرة تسليط الضوء، بدعم من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، إلى القضاء على الممارسات الاجتماعية والمؤسسية الضارة بكرامة المرأة. وقد قمنا أيضا بتعزيز برنامج مدينة المرأة المعترف به دوليا، والذي نفذ في العديد من البلدان، وقدم الرعاية إلى أكثر من ١,٨ مليون امرأة من خلال الخدمات الصحية، والدفاع عن حقوق المرأة، والتدريب على المهارات وتمويل المشاريع الاقتصادية. وفي ميدان الصحة، يبرز تنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية لخفض الوفيات النفاسية، فضلا عن خطة مراقبة الصحة الوطنية. وقد ساعد هذان الأمران السلفادور على خفض معدل الوفيات النفاسية، حيث انخفض إلى ٣١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٧.

وفي إطار سعينا إلى تحقيق هذه الجهود المهمة نحظى بالتوجيه الروحي ورسالة السلام وتعزيز العدالة الاجتماعية بمباركة الأسقف أوسكار أرنولفو روميرو، الذي سيُرسم قديسا على يد البابا فرانسيس، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهذا حدث تاريخي يحتفل به شعبنا ببالغ البهجة والأمل.

إن الهجرة أحد المواضيع ذات الأهمية الخاصة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتطلع بلدي إلى الترحيب باعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق لعالمي بشأن اللاجئين في القريب العاجل، كمثالين واضحين لدور الأمم المتحدة القيادي في السعي من أجل توافق آراء عالمي جديد. ويجب أن نتناول الهجرة من منظور حقوق الإنسان، بغية تحقيق فوائدها والتصدي للتحديات التي تمثلها. وفي هذا العام واجه العديد من الأسر المهاجرة، ولا سيما من بلدان المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى، حالات انفصال صعبة ومؤلمة، مما تسبب في إلحاق أضرار نفسية وعاطفية لا يمكن تداركها للأطفال والمراهقين الذين تعرضوا لها. ونعتقد أنه يجب احترام المصالح العليا للأطفال وأسرهم، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وأكرر مجددا طلب السلفادور إلى سلطات الولايات المتحدة بالإسراع في عملية إعادة لم شمل القصر الداخلين إلى بلدها على حدودها الجنوبية، سواء كانوا برفقة أسرهم أم لا.

لقد عملت السلفادور في السنوات الأخيرة على تهيئة ظروف معيشية أفضل عن طريق تشجيع الاستثمار، وتنمية رأس المال البشري، والأمن، ومنع العنف، ومكافحة شبكات الاتجار الإجرامية والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من المبادرات والإجراءات التي مكنتنا من الحد من تدفقات هجرة السلفادوريين غير النظامية إلى الولايات المتحدة بنسبة ٦٠ في المائة. وترفض السلفادور تجريم المهاجرين، لأن التجربة أثبتت أن مثابرتهم تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعات المقصد. ويقدم مواطنونا المتمتعون بالحماية وفقا لوضع الحماية المؤقت، وبرامج الإجراءات المؤجلة للقادمين في مرحلة الطفولة، والذين أسهموا طوال سنين في إحراز تقدم في الولايات المتحدة، مثالا واضحا على ذلك. ونحن كحكومة نعمل على التأكد من أن تكفل السلطات المختصة في الولايات المتحدة الصكوك القانونية اللازمة لتوفر للسكان في الولايات المتحدة مزيدا من الاستقرار والإقامة الدائمة فيما يتعلق بالهجرة، في إطار برنامج الحماية المؤقتة وبرامج الإجراءات المؤجلة للقادمين في مرحلة الطفولة.

إن السلفادور بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وبلدا يحترم القانون الدولي تسلم بأهمية تعددية الأطراف في معالجة التحديات العالمية مثل السلام، أو إيجاد نظام اقتصادي أكثر عدلا، أو تغير المناخ، أو الهجرة والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نشدد على الحاجة إلى الحوار البناء، والإجراءات المتضافرة والتعاون وتعزيز آليات التكامل والتحالفات الإقليمية. ومن المهم إيلاء الأولوية للحوار والحلول السياسية في مواجهة الأزمات والنزاعات التي تؤثر في العالم. وهذا هو النهج الذي اتبعناه في ٣٠ حزيران/يونيه، في اجتماع رؤساء بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، في سانتو دومينغو، حيث أعلنا موقفنا بشأن الحالة في شقيقتنا جمهورية نيكاراغوا. ونكرر التأكيد على الدعوة إلى الحوار والتوافق في الآراء كمسارين ضروريين لبناء السلام وصونه، مع احترام الدستور وسيادة القانون.

ولكي يتسنى للمجتمع الدولي إحراز تقدم مطرد صوب التنمية، يجب أن نضع حدا للتدابير الأحادية الجانب غير العادلة التي عفا عليها الزمن، من قبيل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة. ولا بد من وضع حد للتدابير القسرية، لأنها تسبب أضرارا لا تحصى للشعب الكوبي. وينطبق الشيء نفسه على الحصار الاقتصادي ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية والذي يؤثر في مدفوعاتها الدولية، وفي قدرتها على الحصول على السلع والخدمات كما يؤثر على الأحوال المعيشية لشعبها. إننا نؤيد احترام حق تقرير المصير والسيادة للشعب الفنزويلي ونرفض أي تدخل خارجي أو التهديد بالتدخل العسكري.

وأشكر منظومة الأمم المتحدة والأمين العام أنطونيو غوتيريش على الدعم القيم الذي يقدمانه لبرامجنا الإنمائية من

أجل تحقيق الرفاه والاستقرار للأسر السلفادورية. ونحن ممتنون أيضا على ما قدماه من مساعدة ودعم لعملية الحوار الوطني من أجل وضع اتفاقات وطنية جديدة، استمرارا لاتفاقات السلام التي وقعنا عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأؤكد مجددا التزام السلفادور بالمساعدة على جعل عمل الأمم المتحدة وثيق الصلة بجميع السكان، وبالقيادة على الصعيد العالمي، بهدف النهوض بتطلعات البشر إلى تحقيق مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة. وتواصل حكومة بلدي العمل بشكل دؤوب لهذه الغاية. ونحن على ثقة من أنه مع الالتزامات التي تعهدنا بها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإننا نمضي قدما في بناء السلفادور المتحدة والمزدهرة والسلمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سلفادور سانشيث سيرين، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واكا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون في هذه القاعة للمشاركة في افتتاح أعمال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وبالنيابة عن جمهورية ناورو، أود أن أهنئ معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على توليها مؤخرا رئاسة الجمعية العامة، وأن أشكر معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على عمله المتميز الذي اضطلع به بوصفه الرئيس المنتهية ولايته.

إن للموضوع الذي اختير لمناقشات هذا العام – ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس“ – صدى عميقا بالنسبة لممثل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الجلي جدا أن ذلك يرتكز على فرضية نمطية مؤداها أن بعض المجتمعات المحلية لم تستفد من النظام الاقتصادي العالمي الحالي. ومهما يكن من أمر، لا بد من تكرار ذلك كيلا تُنسى تلك الأماكن تماما. وجمهورية ناورو واحد من تلك الأماكن، ومن هنا، نحن نتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على المساعدة. غير أنه من أجل الاستجابة لاحتياجات بلدي والعديد من البلدان الأخرى المماثلة، يجب علينا مناقشة التحيز المنهجي داخل الأمم المتحدة والبدء بالتفكير في البلدان الصغيرة.

إن عدد سكان ناورو يزيد قليلا عن ١٠ ٠٠٠ نسمة. واسمحوا لي أن أذكر بعض التحديات التي نواجهها في الحصول على الدعم المتاح من الأمم المتحدة من خلال تقاسمي معكم قصة عندما كنت مديرا للتعليم في بلدي. حرصا على المشاركة في برنامج تتبع بيانات التعليم الذي تقدمه اليونيسكو، فقد قمت بتسجيل الدخول إلى موقعهم على الإنترنت وبدأت في إدخال المعلومات المطلوبة لتسجيل بلدي. وكان السؤال الأول واضحاً: كم عدد المدارس الابتدائية. أجبت ٦ مدارس – وليس ٦٠٠، وليس ٦ ٠٠٠، ولكن ”٦“ – وجاء الجواب ”خطأ“. وانتقلت إلى السؤال الثاني: كم عدد المدرسين. أجبت ٥٩ مدرسا – ”خطأ“ مرة أخرى. لم أتمكن من التسجيل في برنامج التعليم الواعد. ولكنني تعلمت درساً هاما في ذلك اليوم. من الصعب الحصول على دعم من منظومة الأمم المتحدة عندما يمثل المرء بلدا صغيرا.

إن التحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية معروفة على نطاق واسع. بعضها متأصل في الطبيعة الجيوفيزيائية للجزر التي نعيش فيها، مثل الكتلة البرية الصغيرة والموارد الطبيعية المحدودة والعزلة الجغرافية وقابلية التعرض للكوارث الطبيعية. ولا يقل عن ذلك أهمية التحديات التي يفرضها علينا النظام الاقتصادي العالمي الذي لم يتم وضعه مع وضع بلادنا في الاعتبار. فقلة عدد السكان وقاعدة إنتاجنا لا تؤدي إلى وفورات الإنتاج الكبير التي يسعى إليها مستثمرو القطاع الخاص. وتؤثر التقلبات في أسواق السلع الأساسية تأثيرا كبيرا على تخطيطنا المالي. كذلك فإن العوامل الخارجية السلبية للنمو الاقتصادي القائم على الاستهلاك دمرت صحة محيطاتنا وسلامة مناخنا.

وفي الوقت نفسه، يدل اندماج الشركات والنظام المالي العالمي المتحرر على عدد أقل من الفرص المتاحة لتطوير المؤسسات الصغيرة على الصعيد المحلي. وهذا يترك لنا اقتصادات متخلفة للغاية، تعتمد بشكل مفرط على قطاع أو قطاعين من القطاعات الرئيسية التي غالبا ما تكون عرضة بشكل كبير لتغير اتجاهات السوق العالمية أو التحولات في الأولويات السياسية لشركائنا الإنمائيين. ولهذا السبب، عادة ما تسجل الدول الجزرية الصغيرة النامية درجات عالية جدا في مؤشرات الضعف الاقتصادي وناورو ليست مختلفة. وفي حين إننا قد نعتبر اليوم بلدا متوسط الدخل حسب بعض المقاييس، يمكن أن يتغير وضعنا الاقتصادي بشكل دراماتيكي نحو الأسوأ بين عشية وضحاها بسبب قوى خارجة تماما عن سيطرتنا.

وهذه الملاحظات ليست جديدة. لقد واجهنا هذه التحديات طيلة عقود من الزمن. لكن في مواجهة تغير المناخ، أصبح وضع استراتيجيات فعالة للتصدي لها أكثر إلحاحاً. وأرى من الإنصاف القول إن منطق النظام الاقتصادي العالمي بكامله يحركه سعي مستمر على نطاق واسع جدا. وباسم الكفاءة، توسع المؤسسات الخاصة عملياتها في أماكن تعج بمجموعات كبيرة من العمالة الرخيصة أو احتياطيات هائلة من الموارد. وهي تندمج مع المنافسين لزيادة حصتها في السوق. وهي تسعى لبلوغ أكبر مراكز التربح وتتخلى عن المراكز ذات الأداء المتدني. وإذا تكلمت مع أي متخرج حديثاً يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال عن فكرة مشروع تجاري جديدة، فأن السؤال الأول الذي سيطرحه هو ”هل يرتقي؟“ وأجرؤ على القول إن هذا المنطق قد تغلغل في منظومة الأمم المتحدة. فلماذا نصمم برنامجاً لمساعدة بلد يبلغ عدد سكانه ١٠ ٠٠٠ نسمة عندما نستطيع نظريا مساعدة ١٠ ملايين شخص؟ ولم الخوض في جميع الوثائق اللازمة من أجل قرض لاستبدال مولد ديزل صغير بينما يمكن لنفس العدد من الوثائق حشد الأموال اللازمة لتحويل نظام طاقة أكبر بكثير؟ وإذا كان بلدي صغيرا جدا إلى حد لا يسمح بإدراجه في قاعدة بيانات بسيطة على شبكة الإنترنت، ففي أي فئة نصنف جراء ذلك؟

وترى أصغر البلدان، الدول الصغرى، أن المسارات التقليدية للتنمية غير متاحة لنا. وببساطة لا يمكننا أن نوفر إمكانات الربح التي يسعى إليه مستثمرو القطاع الخاص. ولذلك، يجب أن نتطلع إلى المؤسسات العامة، أي إلى الأمم المتحدة، من أجل تهيئة بيئة يمكن فيها لبقية البلدان مثلما النمو والازدهار. ولا يمكن أن تتم معاملة جمهورية ناورو على أنها ”هفوة“. فإذا ما نُظر إليها من منظور الاقتصاد التقليدي، نجد أن مشكلتنا تكمن في صغر حجمنا. وإذا أردنا أن نتصدى للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة، علينا أن نتخلى عن الحكمة التقليدية. علينا أن ننظر إلى الحجم بشكل مختلف. وبمجرد أن نبدأ تلك الوثبة، يمكن أن يصبح حجمنا الصغير أكبر ميزة لدينا.

في وقت سابق من هذا الشهر، تشرفت ناورو باستضافة الاجتماع التاسع والأربعين لقادة منتدى جزر المحيط الهادئ.

واختير موضوع الاجتماع، وهو ”بناء منطقة قوية في المحيط الهادئ، شعبنا وجزرنا وإرادتنا“، لإبراز الطابع الفريد الذي يُميز منطقتنا وضرورة اضطلاعنا برسم مسار خاص بنا صوب تحقيق التنمية المستدامة. وقد انضم إلينا الشركاء التقليديون والجدد على حدّ سواء للمشاركة في اجتماع المائدة المستديرة الأول في منطقة المحيط الهادئ بشأن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة للإعلان عن مبادرات جديدة في مجالات الطاقة والرعاية الصحية وحماية المحيطات. وكلّل ذلك الحدث بالنجاح لأن شركاءنا أقرّوا بالفرص التي تتيحها الجزر الصغيرة. أما البلدان التي لم تُبد أي احترام لسيادة البلدان الصغيرة والضعيفة أو لقادة المحيط الهادئ والعملية الإقليمية، فقد دُعيت بكل احترام إلى إفساح المجال لتلك التي أبدت احتراما.

إن صغر الحجم يمكن أن يعني قدرا أكبر من المرونة. وصغر الحجم يعني أن الموارد المتواضعة قد يكون لها أثر يُحدث تحولا. وعندما تُجمع مقاييس الاستدامة لدينا مع مقاييس بقية العالم، لن نكون أكثر من خطأ تقديري. ولكن عندما ينضم إلينا شركاء على استعداد لفهم المعوقات التي تعترضنا، فيمكن أن نصبح دليلا حيا على أن اتباع أسلوب حياة أفضل وأكثر استدامة أمر ممكن. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، على سبيل المثال، أحرز عدد قليل من الجزر الصغيرة تقدما هائلا في السنوات القليلة الماضية، وهي تتطلع إلى بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في اعتمادها على نظم الطاقة المتجددة في غضون عقد من الزمن، وهذا إنجاز هائل. وهذه مهمة أصعب بكثير في البلدان الكبيرة، التي يتعين عليها توفير الخدمات لمراكز سكانية تنتشر عبر منطقة جغرافية أوسع نطاقا بكثير، وتَلمُس طريقها وسط صعوبات بالغة ناتجة عن شاغلي المناصب من ذوي النفوذ السياسي القوي، وتحمُّل تكاليف مالية أعلى بكثير.

ونرى بعض جزر المحيط الهادئ المجاورة لنا تمضي قدما بخطى سريعة، فيما تتعالى أصوات بقيتنا مطالبين بأن نحذو حذوها. ونحن على استعداد لاغتنام الفرصة التي تتيحها الطاقة الشمسية الرخيصة لتحرير أنفسنا من عبء الوقود الأحفوري المكلف. وحدها، القيود المتعلقة بالقدرات وبالموارد، هي التي تحول بيننا وبين تحقيق ذلك. ويقدر التحليل الذي اضطلعت به حكومتي تكلفة انتقال ناورو إلى استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة بمبلغ ٦٣ مليون دولار. ومقابل استثمار متواضع، سنقدم للعالم دليلاً ملموسا على أن المستقبل الذي نصبو إليه، أي مجتمع يعول على طاقة نظيفة ولا ينتج أي انبعاثات كربونية، في متناول أيدينا. وسيُحسّن هذا التحول أيضا بقدر كبير توقعاتنا المالية، إذ سيُتيح أساسا أمتن بكثير لإحراز تقدم في مجالات التنمية المستدامة الأخرى.

وكون المهمة تتم على نطاق أصغر لا يعني أنها يسيرة. غير أن ثمة خطوات بسيطة ينبغي اتخاذها، من شأنها تحسين حالتنا بقدر كبير. فلا بد من زيادة تيسير سبل انتفاع بلداننا ذات القدرات المحدودة بالموارد المالية والموارد اللازمة لبناء القدرات. ومن شأن تبسيط إجراءات التطبيق والإبلاغ وتنسيقها أن يسهم إسهاما كبيرا في التقليل من صعوبة إحدى أكبر العقبات التي تواجهنا. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن نُهج التمويل الجديدة، مثل طرائق الوصول المباشر والدعم المباشر للميزانية، تحقق نتائج أفضل بكثير في البلدان الصغيرة. ولا بد من توفير التمويل الكافي للهياكل الأساسية، وليس لبدع الساعة في مجال التنمية فحسب. وتحقق شراكة منطقة المحيط الهادئ مع حكومة إيطاليا نجاحا باهرا لأنه جرى تصميمها مع مراعاة هذه المسائل. ويعمل هذا النموذج بنجاح لأنه يعتبر جزر المحيط الهادئ العواملَ الرئيسية المحركة للتنمية الخاصة بها. وعند عملنا مع حكومة إيطاليا، نعلم أن ما أبدوه لنا من احترام جم لا علاقة له بحجم بلداننا.

كما يقتضي بناء أمم متحدة أكثر شمولاً للجميع معالجة التحديات العالمية الأكثر إلحاحا، التي تشمل الآثار الأمنية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر مجددا الدعوة التي وجهتها

في تموز/يوليه في مجلس الأمن إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن (انظر S/PV.8307). وقد بدأنا بالفعل نشهد آثاراً خطيرة على بلداننا ومجتمعاتنا المحلية، حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفا بيننا العبء الأكبر. ولا بد من تعيين ممثل خاص، يدعمه موظفون لديهم ما يكفي من الموارد، لمساعدتنا في الشروع في إدارة المخاطر المناخية على نحو أكثر فعالية. وهي ثغرة خطيرة في منظومة الأمم المتحدة يجب سدها على الفور.

ويجب أن يشمل جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع شعب تايوان. وينبغي أن تكون معاملة شعب تايوان على قدم المساواة مع معاملة الشعوب الأخرى. وعلى الأمم المتحدة أن تحل المسألة الخطيرة المتمثلة في استبعاد ٢٣ مليون تايواني من منظومة الأمم المتحدة. إذ تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن مهمة المنظمة تتمثل في

”أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

في الختام، أود أن أشكر حكومات أستراليا وتايوان ونيوزيلندا واليابان والهند والاتحاد الروسي وإيطاليا وإسرائيل وكوبا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، على ما تقدمه من مساعدة إلى ناورو. إننا نقدر صداقتها أيما تقدير ونتطلع إلى استمرار تعاوننا.

ونشيد بالرئيسة على اختيار تعزيز موضوع الإدماج في هذه المناقشة. وفي سياق تركيزنا على الحجم، من السهل أن ننسى أن العديد من الدول الأصغر والأضعف كثيرا ما تعاني من الإهمال. وحكومة بلدي على استعداد للعمل مع الرئيسة خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة لبناء أمم متحدة تنجح في إحلال السلام وبناء مجتمعات منصفة ومستدامة للجميع. فليبارك الله جمهورية ناورو. وليبارك الله الأمم المتحدة. وليباركنا جميعا.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أودّ أن أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطُحب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيسة الجمعية العامة على انتخابها مؤخراً لتولي منصبها الهام.

إن الرجال والنساء والأطفال من كل قارة في العالم في جميع أنحاء بيتنا المشترك، وهو كوكب الأرض، يحدوهم الأمل في أن تُفضي مداولاتنا إلى نتائج ملموسة تحسن حياتهم. ويرى العالم قادته يجتمعون مرة واحدة كل سنة، وما زال يأمل منّا أن نتعاون كي نفي بولايتنا لبناء مجتمع أكثر عدلا للجميع وفاءً تاماً.

وحينما أنشئت الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، حددت أغراضا واضحة تستخدم الآن كمقياس لانتصاراتنا وإخفاقاتنا والتهديدات التي نتعرض لها والفرص المتاحة لنا. لقد سعينا للحفاظ على السلام والأمن والعدل على الصعيد الدولي، ووضع حد للتهديدات والقضاء عليها، وGقمع أعمال العدوان. كما أننا سعينا لحل خلافاتنا بالوسائل السلمية وتعزيز

العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

إن موضوع المناقشة العامة هذا العام، الذي يحمل عنوان ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“، يتيح لي الإشارة إلى حكم عملي في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ينص على ما يلي:

”يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر“.

إنني أشير هنا إلى القضية التي رفعتها بوليفيا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي ستعلن حكمها الأسبوع المقبل. وتتعامل القضية مع التزام شيلي بالتفاوض مع بوليفيا بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب بشأن الوصول السيادي إلى المحيط الهادئ. إن هذه قضية تختبر المسؤولية المشتركة لدولتين عن الاتفاق على حلول عادلة في إطار القانون الدولي. وأكدت المحكمة اختصاصها للنظر في هذه القضية، وتسوية هذا الخلاف الدولي في عام ٢٠١٥، وهو خلاف تقر منظمة الدول الأمريكية بأهميته في نصف الكرة الأرضية لأن الطرفين فيه بلدان جاران ويؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي للشعوب. ويتمثل هدف بوليفيا في التوصل بحسن نية، بالترافق مع شيلي، إلى حل دائم ومستدام ومرض للطرفين في نزاع دام مائة عام وبث الخلاف بين بلدين جارين.

وتتمثل أسوأ عواقب الخلاف في أن بوليفيا بلد غير ساحلي، حيث حرم شعبها والدولة من الوصول إلى المحيط الهادئ، وهي حالة أثرت ولا تزال تؤثر بشدة على تنميتنا البشرية والاقتصادية. وتتعلق دعوى بوليفيا البحرية بإدراكها أن الدبلوماسية تعمل من أجل الشعوب، من أجل حياتها وحقها في الوصول إلى البحر والاستفادة من مواردها الهائلة، وهي أكبر بيئة للحياة على كوكب الأرض والتراث المشترك للبشرية وشعوبها. إن البحر يدعم حياة الشعوب. والحياة على كوكب الأرض غير ممكنة بدون مياه، وليس من الممكن التفكير في حياة الناس بدون الوصول إلى البحر. وهو لا يشكل منفذا للتجارة والأسواق والمعاملات الحديثة فحسب، بل يشكل أيضا نافذة على الشعوب الأخرى وفي الحياة نفسها.

ونأمل أن يتم الاعتراف بالإجراءات القانونية التي عرضت على محكمة العدل الدولية وأن تساعدنا على تقريب الطرفين من الشروع في مفاوضات مثمرة. ونأمل أيضا أن تساعدنا قدر الإمكان، وبدعم المجتمع الدولي، على التوصل إلى اتفاق حقيقي يحدد بأمانة أسباب وآثار النزاع الذي فرق بيننا لأكثر من قرن وأن تفحص بشكل أساسي عدم كفاية الاتفاقات والمحاولات الرامية إلى التغلب على مركز بوليفيا غير الساحلي، مع التحقق من المزايا المتبادلة للاتفاقات الفعالة في الوقت المناسب في إطار مبادئ التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتوفيق بين شعبين متورطين في نزاع سخيف، غالباً لأسباب غريبة على قيم التعايش الأخوي بينهما.

إن الخلاف بين بوليفيا وشيلي بشأن النفاذ إلى المحيط الهادئ ليس نتيجة لقضية سياسية أو انتخابية حديثة أو عابرة. بل الأمر يعود إلى جذور نزاعنا الإقليمي في نهاية القرن التاسع عشر، حينما أطلقت مصالح الشركات الأجنبية المهتمة باستغلال الموارد الطبيعية لمنطقة أتاكاما، مثل الأسمدة ونترات البوتاسيوم والفضة والنحاس، حملة غير متماثلة وتوسعية في المنطقة. ولا يمكن معالجة الوضع غير الساحلي المفروض على بوليفيا بالمعاهدات التي ثبت أنها غير كافية أو بمحاولات الاتفاقات والالتزامات الفاشلة.

إن مطالبة شعب بوليفيا مستمرة منذ أكثر من قرن من الزمان، سواء على الصعيد الإقليمي أو في المنظمات المتعددة الأطراف. وبوليفيا على يقين بأنه أيا كان حكم محكمة العدل

الدولية، فإنه سيشكل حقبة جديدة في العلاقة بين بوليفيا وشيلي، حتى نتمكن من مواجهة المستقبل بكل تصميم على استكشاف حلول دائمة ومقبولة من الطرفين. ويجب أن توحد شعوبنا وقادتها رغبتهم في إحلال السلام وإرادتهم السياسية بصوت واحد إذا أرادوا الوصول إلى حلول عملية مجدية تجعلهم يشعرون بالفوز بدلا من الخسارة. وقد وجدت حلول عملية تم التوصل إليها من خلال الدبلوماسية الإبداعية والفعالة، حتى لأقدم وأخطر المنازعات في العالم.

ويجب على حكومتي بوليفيا وشيلي وشعبيها الانتظار بصبر للإصدار حكم قضائي، لإضافة إلى جوانبه الرسمية، يمكن أن يفتح الباب أمام حقبة جديدة من السلام والعدالة والأخوة. وهذه فرصة تستحق اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأن حكم الهيئة القانونية الرئيسية في المنظمة هو تقرير اختصاصها، والاستماع إلى المرافعات والنظر في القضية، وإصدار حكم فيها، وفيما يخص هذه القضية اقتراح معايير لإيجاد حل ممكن سيشكل سابقة للمجتمعات الأكثر عدلاً التي ترغب في تقاسم المسؤولية لحل خلافاتها. ومن شأن ذلك أن يكون مناقضا للماضي، حينما كانت الهيمنة من خلال كسب الحروب هي كل ما يهم. وذلك هو سبب أهمية قضيتنا في سياق موضوع الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

لقد حذرنا الجمعية مراراً من الأزمات العديدة التي تواجه البشرية والحياة ككل على كوكبنا. وللأسف، فإننا نحضر هذا الاجتماع كل عام للتأكيد على أنه رغم العديد من الجهود الجديرة بالثناء، فإن عددًا من هذه الأزمات لا يزال مستمرا، بل ازداد سوءًا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم عن أكبر ثلاثة تهديدات نواجهها. ويتمثل الأول في تغير المناخ. فهو كل عام أكثر حرارة من العام السابق.

ويشهد كل عام حدوث نوازل مناخية متزايدة القسوة. وفي كل عام يتضرر عدد أكبر من الناس والكائنات الحية الأخرى بشكل لا رجعة عنه جراء الأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف والتلوث. ونحن نعتبر الجهود العالمية، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مهمة، ولكن ما لم نعالج الأسباب الهيكلية الكامنة وراء تغير المناخ، لن نكون قادرين على وقفه، الأمر الذي تزداد حدته لأن الولايات المتحدة – أكبر ملوث في تاريخ البشرية – تدير ظهرها للعلم وتعددية الأطراف وبالتالي للبشرية. إن تغير المناخ هو نتيجة لا يمكن فصلها عن الرأسمالية والإنتاج الزائد عن الحد والأنماط الاستهلاكية. طاقات الكوكب تستنفد، وكذلك الحياة.

والتهديد الرئيسي الثاني يتمثل في سباق التسلح وثقافة الحرب واحتمال وقوع كارثة نووية. فالكثير من القادة، لا سيما أولئك الذين يمتلكون معظم الأسلحة، يأتون إلى هذا المحفل ليتكلموا عن السلام. الإنفاق العسكري آخذ في الازدياد، حيث بلغت نسبة الزيادة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وقد وصل الآن إلى مبلغ غير عادي قدره ١ ٧٣٩ تريليون دولار، أي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولا يمكن للعالم أن يعيش تحت رحمة أولئك الذين يعتقدون أن لهم الحق في إنتاج واستخدام الأسلحة القادرة على تدمير الحياة على كوكبنا تماما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة الأسلحة تتغذى على الحرب، والأسلحة التي تثبت فعاليتها في قتل الأطفال، ترتفع قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية. وهذا المنطق الإجرامي يجب أن ينتهي. ويأتي ذلك التهديد أيضا على يد أولئك المستعدين لغزو البلدان وتغيير الحكومات من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية لشعوبها. إنهم ينشئون القواعد العسكرية بهدف السيطرة على الكوكب بأكمله.

أما التهديد الكبير الثالث فهو عدم المساواة. ففي كل عام تتركز ثروتنا في عدد أقل من الأيدي. في عام ٢٠١٧، انتهت نسبة ٨٢ في المائة من الزيادة العالمية في الثروة في أيدي أغنى ١ في المائة من السكان، في حين لم يشهد نصف البشرية أي زيادة

على الإطلاق. ووفقا لبيانات من مصرف كريدي سويس، يملك ٤٢ شخصا الآن ما يملكه ٣,٧ بليون شخص آخرين مجتمعين. هذه الأرقام مشينة، وينبغي لنا جميعا أن نشعر بالخجل، إذ أنها تمثل نموذجا لتراكم الثروة وتوزيع الفقر عوضا عن أن تكون نموذجا لتوزيع الثروة.

إن بوليفيا ترفض بأقوى وأوضح العبارات الحصار الاقتصادي والمالي غير القانوني وغير الإنساني والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. والولايات المتحدة ملزمة بتقديم تعويضات مالية عن الأضرار التي لحقت بالشعب الكوبي الباسل، وعليها أن تمتثل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة برفع ذلك الحصار على الفور. ويتعين عليها كذلك إعادة غوانتانامو إلى السيادة الكوبية والامتناع عن أي تدخل في شؤونها الداخلية.

ومن مقعدنا في مجلس الأمن، تابعنا عن كثب التقدم المحرز والصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام الموقع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونأمل أن تعزز الحكومة الجديدة في كولومبيا عمليات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين وأن تحمي أرواح المدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء المجتمعات المحلية، وبالتالي تؤكد مرة أخرى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ويعاني البلد الشقيق جمهورية فنزويلا البوليفارية من عدوان وقح على يد الولايات المتحدة وحلفائها. وترفض أمريكا اللاتينية رفضا قاطعا أي محاولة للتدخل عسكريا في فنزويلا. فالمسائل الفنزويلية يجب أن يحلها الفنزويليون، ويجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن التدابير غير القانونية والأحادية التي تعد من أسباب المشاكل الاقتصادية في فنزويلا.

ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لإدانة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي الفلسطينية وقرار حكومة الولايات المتحدة الأحادي الجانب وغير القانوني بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، الأمر الذي يعرض أي احتمال للتوصل إلى سلام عادل ودائم للخطر. ونكرر دعمنا لحل الدولتين، بوجود دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ونأسف بشدة لكون أن الحرب في سورية قد تسببت في وفاة أكثر من نصف مليون شخص في السنوات الثماني الماضية، كنتيجة لسياسات تغيير الأنظمة والتدخل في الشؤون الداخلية والجهود الرامية إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية. وتستنكر بوليفيا انتهاكات السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، التي ترتكبها دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة، ونأمل أن تثمر قريبا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكي يتوصل السوريون إلى اتفاق سياسي بأنفسهم ولمصلحتهم. ونرحب بالجهود التي تبذلها روسيا وإيران وتركيا وكازاخستان للحيلولة دون تعرض الشعب السوري للمزيد من المعاناة.

وفي الختام، يتوجب على أن أبلغ الجمعية عن سير الأمور في بوليفيا. فكما هو معروف، فقد حررنا أنفسنا من روابط القواعد العسكرية للولايات المتحدة وإدارة إنفاذ مكافحة المخدرات والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومن مطالب صندوق النقد الدولي، فضلا عن أنواع الجبايات الأخرى. وبوليفيا الآن مثال يحتذى للمنطقة والعالم. فلدينا واحد من أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة. وفي العقد الماضي، خفضنا الفقر المدقع من ٣٧ في المائة إلى ١٧ في المائة. وزاد متوسط العمر المتوقع بثماني سنوات وخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٥٦ في المائة وانخفض سوء التغذية المزمن لدى الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة. وتستثمر بوليفيا أموالا في الطاقات المتجددة بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق نسبة أي بلد آخر في العالم. ونعمل على بناء مجتمع أكثر عدلا. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لإبلاغ الجمعية بأن رئيس بلدنا ونائبه تخليا عن السرية المصرفية كجزء من مبادرة لمكافحة

الفساد. وندعو جميع رؤساء الدول إلى السعي نحو تطبيق هذا النوع من التدابير بهدف الحكم بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل وحدة الشعب البوليفي، ودفاعنا عن سيادتنا وانتعاش مواردنا الطبيعية ومؤسساتنا الاستراتيجية ونموذج اقتصادنا القائم على التعددية وإعادة توزيع ثرواتنا. ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف. فمن الضروري أن نعمل معا لبناء مجتمع متكافئ الفرص للجميع. ويجب أن نهتم بهذا الكوكب، بيتنا الوحيد. يجب أن نجعل هذا الكوكب عالما تكون فيه العدالة ممكنة والسلام حقيقة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تومي إيسانغ ريمنغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ريمنغيسو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على توليها مؤخرا رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، لتصبح رابع امرأة تشغل هذا المنصب وأول امرأة تمثل منطقتها. وبالاو ترحب بها في هذا الدور المرموق. وما من شك لدي في أنها كقائد لنا في رحلتنا صوب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستقود هذا الزورق بطريقة فريدة وفعالة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمعالي الوزير ميروسلاف لايتشاك على جهوده المتميزة خلال ولايته التي أُنجزت مؤخرا.

وأود كذلك أن أعرب عن احترامي لقائد عظيم محب للخير، أميننا العام السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام، السيد كوفي أنان. كان أنان، الصديق والحليف للجميع، تجسيد حي لمهمتنا لتهيئة مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة. ونختفي هذا العام أيضا بإرث نيلسون مانديلا، الذي لا يزال يلهم الفقراء والمضطهدين للمطالبة بحقوق متساوية. وتكريما للذكرى المئوية لميلاده، كانت قمة نيلسون مانديلا للسلام (انظر A/73/PV.4 و ٥) بمثابة فرصة تاريخية للتأكيد مجددا على إيماننا بمبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة.

إن جمهورية بالاو ملتزمة بتشجيع المجتمعات السلمية والعادلة والمستدامة في الداخل وعلى الصعيد الدولي. ونحن نرى أن أهداف التنمية المستدامة هي الإطار الأهم لتحقيق هذا الهدف. والمسار الذي يسلكه كل بلد لتحقيق أهدافه سيكون فريدا من نوعه، ولكننا ندرك أن جميع المسارات مترابطة ويعزز كل منها الآخر. وأولويات بالاو الأساسية هي الصحة والمحيط وتغير المناخ، التي سنحقق من خلالها أهدافنا الإنمائية الأخرى، عن طريق شراكات حقيقية ودائمة.

وبالاو أعلنت ٢٠١٨ عاما للصحة الجيدة. ونقوم في الداخل بتنفيذ عدد من الإجراءات لزيادة الوعي والتشجيع على أساليب حياة أكثر صحة من أجل التصدي للمشكلة المميتة المتمثلة في الأمراض غير المعدية. وبالاو واحدة من البلدان العشرة التي تشهد أعلى معدلات السمنة في العالم. ويؤسفني القول إنه بينما يموت الناس في مناطق أخرى من العالم من الجوع والفقر، ففي منطقتنا من المحيط الهادئ نموت من الإفراط في تناول الطعام وسوء التغذية. ويعزى ارتفاع معدل انتشار السكري وأمراض القلب والسرطان وغيرها من الأمراض

غير المعدية إلى النظم الغذائية غير الصحية، ونقص النشاط البدني، والإفراط في استهلاك الملح والسكر والدهون والمشروبات الكحولية والتدخين. والأمراض غير المعدية هي الآن السبب الرئيسي للوفاة في بالاو، وللأسف، في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ. وحوالي ٧٥ في المائة منا يموتون مبكرا من الأمراض غير المعدية. وقد دفعت الأزمة إلى حدوث تحول استراتيجي في التركيز في وزارة الصحة في بالاو من أجل زيادة الخدمات الوقائية في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الصحة وسبل العيش لشعبنا. ونحن نشجع العودة إلى النظم الغذائية التقليدية وزيادة إنتاجنا الغذائي المحلي، حيث يكمن جانب كبير من المشكلة في الواردات من الأغذية السريعة غير الصحية. ومع ذلك، في حالة مرض السل، يسرني أيما سرور أن أبلغكم بأن معدل الإصابة بالسل كان ضئيلا وظل تحت السيطرة بشكل جيد خلال السنوات القليلة الماضية.

وبالنسبة لبلدي، فإن المحيط هو مصدر رزقنا وثقافتنا وهويتنا، ولذلك، فإن تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. والمحيط هو أيضا أساس صناعة السياحة المزدهرة لدينا، والتي ستظل أكبر موفر لفرص العمل في البلد. وقد أطلقنا حملة جديدة، حافظوا على النقاء الأصلي لبالاو، التي تضع الاستدامة في المقدمة والوسط. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن بيئتنا هي اقتصادنا واقتصادنا هو بيئتنا. والحفاظ على شعابنا المرجانية الرائعة ومصائدنا الوفيرة سيضمن استمرار نمو السياحة، وكذلك حماية أمننا الغذائي للأجيال القادمة. ولهذا السبب، انتقلنا بهمة إلى تنفيذ محميتنا البحرية الوطنية، وهي منطقة محظورة تغطي ٨٠ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة. وتلك هي مساهمة بالاو في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الهدف ١٤. فالتنوع البيولوجي البحري المتوطن في بالاو لا يقدر بثمن. ولذلك، نحن حريصون على العمل مع الأوساط العلمية من أجل تحديد مزيد من الطرق لبناء مرونة النظام الإيكولوجي لشعابنا المرجانية.

ونحن فخورون بجهودنا المحلية، لكن العمل الدولي يبقى أساسيا. وفي العام الماضي، اجتمع العالم هنا في هذه القاعة الكبرى، وأعلن أن المحيط مريض ويحتاج إلى مساعدتنا العالمية الموحدة لكي يسترد عافيته (انظر القرار ٣١٢/٧١). وهذا العام، واستجابة لنداء المساعدة هذا قمنا، رئيسة وزراء النرويج، السيدة إرنا سولبرغ وأنا، إلى جانب ممثلي حكومات أستراليا وإندونيسيا والبرتغال وجامايكا وشيلي وغانا وفيجي والمكسيك وناميبيا واليابان والممثل الخاص للأمين العام لشؤون المحيطات، بإنشاء الفريق الرفيع المستوى من أجل اقتصاد مستدام للمحيط. ويسعى الفريق إلى إيجاد حلول لبناء خطة سياسية للعمل بشأن المحيطات ووضع منهاج عمل لإدارة وتتبع الالتزامات والمبادرات والشراكات، بما في ذلك الرصد القائم على أساس علمي للمحيط، يشمل القيادة الوطنية وقيادة القطاع الخاص.

وتسعى بالاو أيضا إلى نتائج قوية للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، والذي سيكون مكملاً هاما لجهودنا المحلية.

وفي الأفق الأبعد، يفخر بلدي بأن يستضيف مؤتمر ”محيطنا لعام ٢٠٢٠“. وفي نفس السنة، تستضيف البرتغال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات. وعلينا أن نحدد أولوياتنا وأن نحفز على ائتلافات جديدة لكي نتذكّر عام ٢٠٢٠ باعتباره عاما للعمل.

كما أن حكومة بلدي تأخذ بجدية بالغة مساهمتهما في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خططنا الرامية إلى تحقيق الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة. يشكل تغير المناخ أكبر التحديات في عصرنا. ففي هذا الشهر وحده، رأينا مرة أخرى الأضرار التي تجلبها الأعاصير القياسية على البلدان الضعيفة، كما فعل تيفون مانكهوت الفائق القوة بالفلبين. إن بناء قدرة

البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ يجب أن يكون أولوية عالمية عاجلة.

لقد وضعت بالاو إطاراً للسياسة المعنية بتغير المناخ بهدف اتخاذ تدابير تكيف فعالة للتعامل مع الآثار المتوقعة لتغير المناخ، وتعزيز قدرتنا على الاستعداد والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق العمل من أجل خفض انبعاثات الكربون من خلال مبادرات الطاقة النظيفة. وفي الوقت نفسه، نواصل العمل مع الشركاء العالميين والإقليميين لبناء القدرات وتعميم مراعاة تغير المناخ في عملية التخطيط والميزنة الوطنية لدينا. والدول الجزرية الصغيرة النامية تحقق في الواقع خطوات كبيرة في تحويل نظم الطاقة لديها. وفي إطار رؤيتنا لبناء فردوس محتفظ بنقائه، اعتمدت بالاو التزامات دولية طموحة لزيادة إمداداتها من الطاقة المتجددة عن طريق تسخير طاقة الشمس وتحويل قطاع الطاقة لدينا للحصول على ٤٥ في المائة من الكهرباء على الأقل من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٥. وليس للمداخن مكان في الفردوس. وأودّ أن أقولها مرة أخرى. ليس للمداخن مكان في الفردوس.

إن هدفنا هو عملٌ طموحٌ للغاية، ولكننا على ثقة بأننا يمكن أن نحقق هدفنا بالتعاون مع الشركاء المناسبين. ونحن نأخذ على محمل الجد تماما مسؤوليتنا في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار الجهود العالمية للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية. وفي حين أن بالاو لا تطلق من الانبعاثات سوى نسبة ضئيلة جداً من الإجمالي العالمي، نعتقد أن القدوة التي أرسيناها يمكن أن تلهم العديد من البلدان الأخرى للعمل. وفي وقت سابق من هذا العام، قطعنا خطوة كبيرة إلى الأمام بسن قانون لتحديث قطاع الكهرباء لدينا وتمكينه من تحقيق انتقال سريع إلى الطاقة المتجددة، ولدينا الآن الإطار المَمكن للحفز على الاستثمارات في تحويل اقتصادنا حتى يتمكن من تسخير طاقة الشمس. يمكننا الآن أن نفكّر في إمكانية أن يدفع الناس والمستهلكون في المستقبل القريب ثمنا أقل مقابل الكهرباء وستوزّع الوفورات المالية على المجالات التي تشتد حاجتها إليها، مثل الصحة والتعليم. وذات يوم قريب جدا، سينعم زوار جزرنا ببيئة جميلة بل ونموذج جريء لأسلوب حياة أكثر استدامة.

وبطبيعة الحال، يتوقّف كل ذلك العمل على تفاني شركائنا والتزامهم بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن بلوغ أهدافنا الطموحة إلا بشراكات دولية قوية تحترم أولوياتنا الوطنية واستقلالنا. ومن حسن الطالع، أن بالاو لديها العديد من الأصدقاء والشركاء الأقوياء. ونواصل تعزيز علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاق الارتباط الحر، ونعرب عن امتناننا لهذه العلاقة الفريدة. ونود أن نتوجه بشكر خاص إلى الولايات المتحدة الأمريكية للموافقة على تعديل الأحكام المالية لاتفاقنا. كما قدمت حكومة اليابان دعماً سخياً على مر السنين، ونحن نشعر بخالص الامتنان تجاهها. ولا تزال صداقتها ومساعدتها وشراكتها والدعم الذي تقدمه مما يعزز أنشطتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ونود أيضاً أن نعرب للهند عن الشكر الخاص لجهودها الأخيرة الرامية إلى توسيع وتعزيز شراكتها مع بلدي. لقد أقامت الهند شراكة معنا لتحسين مبادرات شبابنا وتقوية المشاريع الأسرية، وقد أعلنتُ هذه السنة ٢٠١٨ عاما للصحة الجيدة، والهند حالياً شريك كبير في إصلاح قطاعنا الصحي. ونتطلع إلى العمل من خلال استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ للشراكات في الحفاظ على سلامة مناطقنا البحرية. إن التعاون في المراقبة وجهود القانون الدولي لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ستعالج تحدياً رئيسياً تواجهه مصائد الأسماك المستدامة، فضلاً عن تحسين الأمن الإقليمي. وتظل حكومة أستراليا شريكاً قوياً في المراقبة البحرية وجهودنا لإنفاذ القانون. وننوّه أيضاً بدعمها لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق البنك الدولي.

ولطالما كانت جمهورية الصين في تايوان حليفاً لنا في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتجسد هذه الصداقة والشراكة الخاصة في استثماراتنا في الهياكل الأساسية، وكذلك في المساعدة المستمرة المقدمة في مجالي الصحة والتعليم. ونحث الأمم المتحدة على السعي إلى إيجاد حل يمكنها من شمول تايوان في جميع عملياتها، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وتعتقد حكومتي اعتقاداً راسخاً أن شمول تايوان في منظومة الأمم المتحدة سيفيد كثيراً عمل الأمم المتحدة وخطتها للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما بعده. ومن حسن الطالع، أن بالاو قد اكتسبت العديد من الشركاء والأصدقاء الجدد، وأود أن أعرب عن التقدير للاتحاد الأوروبي وإيطاليا وإندونيسيا ونيوزيلندا وروسيا وتايلاند وإسبانيا وسنغافورة وكوريا وجنوب أفريقيا وكوبا والجمهورية التشيكية وفييت نام والعديد من البلدان الأخرى.

وما زلنا ملتزمين بضرورة ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أبداً مرة أخرى. وهناك صلة وثيقة بين التجارب والقضاء على الأسلحة النووية. إن إرثا قوامه أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية أجريت بالفعل قد تضرر منه الناس والمجتمعات في العديد من المناطق، بما في ذلك ضحايا التجارب النووية في المحيط الهادئ. فقد أضرّت التجارب النووية بالبيئة والصحة البشرية والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وأسلحة الدمار الشامل ليس لها مكان في هذا العالم، ونحثّ على بذل الجهود لتحقيق تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه لتلك الأسلحة والقذائف التسيارية من كل مدى التي لدى كوريا الشمالية. ويتعين على المجتمع الدولي الوفاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وينبغي له أن يدعم سيادة القانون الدولي.

وأود أن أشيد بالأمين العام على الشروع في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إعادة هيكلة منظومتها الإنمائية. وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة فيما يتعلق بنقاط ضعفها ووجودها في مناطق نائية وصغر حجمها، فقد جاء الإصلاح الجاري في الوقت المناسب، كما أنه يبرز الحاجة إلى تعزيز دور الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين، إلى جانب إنشاء مكاتب دائمة لهم في منطقتنا. ويجب أن نضمن أن أصغر البلدان قادرة على المشاركة الكاملة في وضع خطط الإصلاح. وتكرر بالاو أيضاً نداءها، بوصفها واحدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، من أجل تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن، فمن شأنه أن يعالج ثغرة كبيرة في منظومة الأمم المتحدة.

إن بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة لم يعد غاية طموحة، بل هو ضرورة مطلقة لمعالجة التحديات الاقتصادية والبيئية والإنسانية البالغة الخطورة التي تواجه العالم. وبالاو تساند الجمعية العامة إذ نبدأ الدورة الثالثة والسبعين فيما نواصل العمل في هذه المرحلة الحرجة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد تومي إيسانغ رمينغيسو الابن، رئيس جمهورية بالاو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مادورو موروس (*تكلم بالإسبانية*): باسم حكومة ووفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، أود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، لتكون بذلك أول إمرأة من أمريكا اللاتينية تتولى هذا المنصب.

نجتمع في هذه الدورة للعمل ومعالجة الموضوع المهم والحاسم، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. وجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع هو في الواقع هدف نبيل ورائع يجب أن تسعى منظومة الأمم المتحدة لتحقيقه في فجر القرن الحادي والعشرين، قرن الفرص الكبيرة التي نعتقد اعتقادا راسخا أنها ستحدد الاتجاه لعمليات التحرير الإنساني والسياسي والشعبي التي سيكون لها تأثير كبير على مستقبل المنظمة عاجلا وليس آجلا.

ولدت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، في خضم نهاية ما يعرف بالحرب العالمية الثانية. والطريقة التي نظمت بها طوال بقية القرن العشرين كانت انعكاسا لصراعات ما بعد الحرب والعمل في تلك السنوات في عالم ثنائي القطب – وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي في التسعينيات – أصبحنا في عالم أحادي القطب. وتضارب القوى وأداء العالم ظل يؤثر بصورة مباشرة ودائما على طريقة عمل الأمم المتحدة، ولكي تكون في خدمة الجميع، وفقا للهدف المتوخى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، يجب أن تعبر عن أماني الأغلبية من شعوب العالم وطريقة وجودها وثقافتها وفكرها السياسي وقوتها وآمالها.

ولذلك، حضرت فنزويلا هنا اليوم – لتقول حقيقتها. إنني أحمل إلى الجمعية حقيقة شعب مقاتل وبطولي وثوري. أتكلم باسم وطن رفض طوال تاريخه الاستسلام للظلم أو للإمبراطوريات التي كانت بالأمس تتألف من مالكي العبيد والمستعمرين، ولا تزال اليوم تتألف من مالكي العبيد – وأعني المستعمرين الجدد. إنني أتكلم باسم شعب له تاريخ وقام بثورة في مقاومة بطولية لدعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الذين قاوموا لقرون سيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية في الماضي. أتكلم باسم البلد الذي تشرف بأن يكون مهد المحرر العظيم سيمون بوليفار، القائد البارز لجيل محرري الأمريكتين، الذي حقق قبل ٢٠٠ عام الإنجاز الملحمي لتأسيس قارة ومنطقة وتحقيق حلم – حلم إقامة جمهوريات مستقلة في هذه المنطقة من العالم.

إن فنزويلا مكان تاريخي. إنها مسقط رأس ومدرسة لقيم الجمهورية، مهد ومدرسة التمرد، ومهد ومدرسة الكرامة والقيم، مثل المساواة التي أصر وطننا بعناد على السعي إليها في بحثه عن استقلاله وسيادته على مر العصور. هذا هو ما أنقله إلى هذه القاعة، التي ظلت مسرحا لكثير من الاعتداءات الشائنة والمشينة الموجهة ضد بلدي التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

لقد تعرض بلدنا للتحرش اللفظي والاعتداء. البارحة في هذه القاعة، هاجم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى شعب فنزويلا النبيل (انظر A/73/PV.6)، متذرعا بالمبدأ الذي أنشأ امبراطورية الولايات المتحدة قبل ٢٠٠ عام ورسم دورها التدخلي ودورها المزعوم كقاض ومدع وشرطي العالم – مبدأ مونرو. بلى، في هذه القاعة أعلن رئيس أقوى دولة إمبريالية في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، مبدأ جيمس مونرو، الذي قال في يومه إن أمريكا لشعب الولايات المتحدة وأن بقية دول الأمريكتين يجب أن تخص الولايات المتحدة باعتبارها فناءها الخلفي، لمصلحة النخب في واشنطن التي هيمنت على الطريقة التي تم بها تنظيم تلك الدولة، التي كانت مستعمرة سابقة للإمبراطورية البريطانية. والواقع أنه قد مضى بمبدأ مونرو خطوة أخرى أمس. ولعلنا نتساءل لماذا أطلق الرئيس دونالد ترامب العنان لمثل هذا التعبير الشرس عن القوة الأمريكية على كل مستوى في خطابه أمس.

إن هذا صراع تاريخي، كما قلنا للعالم مرارا. إن شعبنا متعود تماما على هذا. إنه صراع بين عقيدة مونرو الإمبريالية، التدخلية، الاستعمارية الجديدة وبين عقيدة الجمهورية التاريخية القائمة على الاستقلال والثورة والكرامة والعدالة والحرية والمساواة التي نادى بها محررنا سيمون بوليفار. إنه صراع قديم. وهي مواجهة قديمة ضد عقيدة إمبريالية تسعى إلى الهيمنة على منطقتنا. وفي القرن التاسع عشر، كانت منطقتنا وحدها هي التي أرادوا السيطرة عليها. وفي القرن العشرين، كان يخططون بالفعل من أجل الهيمنة على العالم. وفي القرن الحادي والعشرين، يعتزمون مواصلة السيطرة والتوجيه والابتزاز وإصدار الأوامر إلى العالم كما لو كان من ممتلكاتهم الخاصة.

وفي منطقتنا، هذا صراع ومواجهة عمرهما ٢٠٠ سنة بين حملة أعلام جمهورية التحرير – حيث دعا سيمون بوليفار، ودعاة الحرية في القرن التاسع عشر، إلى إنشاء عالم يسوده التوازن والاحترام – وبين حملة أعلام الإمبريالية، والتدخلية الذين يروجون للسيطرة على المنطقة بأسرها بواسطة نخبة سيطرت على السلطة في واشنطن. إنه صراع قديم تاريخي نحن على دراية به جدا. إن فنزويلا اليوم ضحية لعدوان مستمر على الجبهات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية – وفي وسائط الإعلام – من جانب أولئك الذين يحكمون الولايات المتحدة الأمريكية. فهي تستخدم عقيدة مونرو لتبرير العدوان على وطننا الحبيب وعلة وجودنا، أيديولوجيا وسياسيا ودبلوماسيا.

فما هو السبب لهذا العدوان السياسي والاقتصادي والدبلوماسي ضد فنزويلا؟ أولا وقبل كل شيء، لأن فنزويلا نفذت مشروعا مستقلا لثورة ديمقراطية وإصلاح اجتماعي، وقامت ببناء نموذجها الاجتماعي الجديد، القائم على جذور بلدنا التاريخية وهويتنا وثقافة منطقة أمريكا اللاتينية ذاتها. وطوال ٢٠ عاما، سعوا إلى وقف مسار التاريخ، والتنمية والمشروع الثوري الذي ولد من رحم كفاح شعبنا ومنطقتنا ذاتها.

ثانيا – وربما كان هذا أقرب للفهم – لأسباب جغرافية – سياسية عالمية. إن لدى فنزويلا أكبر احتياطي معتمد دوليا للنفط، في العالم. وفنزويلا من مؤسسي منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وهي بلد ما انفك ينتج النفط طوال ١٠٠ سنة، واكتُشف فيه أكبر احتياطي نفطي في العالم، واعتمد دوليا. وتمتلك فنزويلا أيضا موارد طبيعية وتعدينية كبيرة. واليوم، يسعى بلدنا لاعتماد ما قد يكون أكبر احتياطي للذهب، استنادا إلى المعايير الدولية. وينبغي أن يعرف العالم أنه، بالإضافة إلى امتلاك فنزويلا لأكبر احتياطي دولي للنفط، فإنها بصدد اعتماد احتياطيها من الذهب بوصفه أكبر احتياطي في العالم، استنادا إلى المعايير الدولية. ونحن أيضا بصدد اعتماد ما سيُعد رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم. إن هذه موارد طبيعية كبيرة في موقع ذي أهمية جغرافية سياسية، واقتصادية واستراتيجية، الأمر الذي حدا بنظم حكم الأقلية في قارتنا، وأولئك الذين يمارسون السيطرة من واشنطن إلى النظر في الاستيلاء على مقاليد الأمور والسيطرة على السلطة السياسية في فنزويلا.

إن فنزويلا اليوم ضحية لعدوان اقتصادي مستمر أيضا. ففي السنتين الماضيتين تعرضت لسلسلة من التدابير الاقتصادية الانفرادية غير القانونية من المضايقة والحصار في المجال الاقتصادي. لقد مُنعت من استخدام الدولار كعملة دولية، بقرار من وزير خزانة الولايات المتحدة. إن فنزويلا لا يمكنها التفاوض بشأن أي صفقة دولية باستخدام الدولار. هل يدرك العالم أن فنزويلا تتعرض للمضايقة الاقتصادية والتجارية والنقدية؟ وتتعرض فنزويلا اليوم، لمجموعة من آليات الجزاءات الاقتصادية الانفرادية غير المشروعة. وبالأمس، أعلن رئيس الولايات المتحدة، من على هذه المنصة ذاتها ما يسمى بالجزاءات الجديدة الاقتصادية والمالية، ضد بلدنا تحت غطاء القانون، غطاء القانون الدولي. ألا تعلم منظومة الأمم المتحدة أن الجزاءات الأحادية الجانب التي تستخدم المعاملة التفضيلية عن طريق العملات والمضايقة المالية غير قانونية بموجب القانون الدولي؟

وفنزويلا تتعرض أيضا لعدوان مستمر في وسائط الإعلام. وقد بُذلت محاولة لوضع ملف لتبرير التدخل الدولي. واليوم نعلم أن خططا وضعت لتدخل عسكري دولي للسيطرة على بلدنا. وأُعدت قضية ضد بلدنا في وسائط الإعلام العالمية، تزعم وجود أزمة إنسانية وتستخدم مفاهيم الأمم المتحدة لتبرير السماح لتحالف من البلدان، ترأسه حكومة الولايات المتحدة والحكومات التابعة لها في أمريكا اللاتينية، لتضع يدها على بلدنا. لقد اصطُنعت أزمة الهجرة بطرق مختلفة، وهي أزمة تنهار تحت ثقل وزنها، وتهدف إلى تحويل الانتباه عن أزمات الهجرات الحقيقية الموجودة في العالم، والتي تبين إلى أي مدى تعاني بلدان الجنوب من الحرمان. إن أزمة الهجرة الموجودة في أمريكا الوسطى، والمكسيك وفي أمريكا اللاتينية قد أطلقها من عقالها الإعلان عن الجدار العازل ضد شعوبنا، جدار يفصل شعوبنا. لا أحد يريد أن يتكلم عن ذلك. وهذا دليل على المعايير المزدوجة في معالجة الحالة الحقيقية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذين يجري التحفظ عليهم ويتعرضون للمضايقة على الحدود مع المكسيك، حيث جرى فصل الأسر والأطفال المخطوفين، ومع ذلك لا يوجد أي اهتمام بالتوعية بهذه المسألة.

وليس هناك اهتمام بلفت الأنظار إلى خطورة أزمة الهجرة الناجمة عن تدمير منظمة حلف شمال الأطلسي لليبيا، الأمر الذي أدى إلى هجرة الآلاف، بل في الواقع، الملايين من أشقائنا الأفريقيين – ولا إلى الحرب ضد سورية، التي أدت إلى هجرة السكان من الشرق الأوسط. وعوضا عن ذلك، بذلت محاولة للتركيز على أزمة الهجرة المزعومة في فنزويلا من خلال حملة إعلامية في جميع أنحاء العالم لتبرير ما أُعلن منذ عدة سنوات، أي التدخل الإنساني. إنها نفس نوع المؤامرة التي استخدمت في قصة أسلحة الدمار الشامل العراقية. إنها نفس نوع المؤامرة التي بررت التدخل في بلدان أخرى، ولكنها الآن تجري من خلال حملة كبرى لحرب نفسية قاسية.

إن فنزويلا ضحية اليوم أيضا لعدوان دبلوماسي. فبالأمس، شاهد الإخوة والأخوات من حكومات العالم رئيس الولايات المتحدة وهو يوجه تهديدات مباشرة بوقف المعونة وسحبها. لقد شهدنا تهديدات مباشرة من جانب حكومة الولايات المتحدة لعرقلة المعونة التي تقدم إلى نظم الدعم والمساعدة الدولية لصالح المحتاجين إليها من حكومات وشعوب العالم .

واستمعنا إلى بيانات من حكومات مختلفة تطالب بآليات أفضل للحصول على التمويل من أجل التنمية، التي يحق لشعوبنا الحصول عليها. ومن هذه المنصة ذاتها، توعد رئيس الولايات المتحدة أمس حكومات العالم بإبلاغها أن عليها بالانصياع لمخططاته والامتثال لأوامره والتعاون مع سياساته في منظومة الأمم المتحدة، وإلا فإنها ستعاني من العواقب. ووُجِّه هجوم دبلوماسي شرس ضد فنزويلا في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، بدعم من الحكومات العميلة التي تركّع وتُدَنّس شرف الشعوب التي تدعي تمثيلهم.

وتتعرض فنزويلا لعدوان سياسي متواصل. في ٨ أيلول/سبتمبر، نشرت صحيفة نيويورك تايمز أدلة على مشاركة مسؤولين من البيت الأبيض وحكومة الولايات المتحدة في اجتماعات بشأن كيفية الترويج لانقلاب عسكري والتحريض على تغيير الحكومة وتغيير النظام في فنزويلا. والتحقيق الذي أجرته صحيفة نيويورك تايمز ونقلته مجلة تايم وصحيفة واشنطن بوست وتداولته الصحافة في جميع أنحاء العالم، هو تأكيد آخر للمؤامرة والهجمات المستمرة التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد الديمقراطية الدستورية القوية – ديمقراطية الشعب – وهذه هي الديمقراطية الفنزويلية. لقد سبق أن تصدينا، في ذلك الوقت، لمحاولات القيام بأعمال عنف ضد دستورنا وإثارة أعمال الشغب ومحاولات الانقلابات العسكرية ضد الحكومة الثورية والدستورية في جمهورية فنزويلا البوليفارية التي أترأسها بفضل الإرادة الشعبية والتصويت.

وبعد فشل هذه المحاولات الظاهرة لإحداث الشغب وشن الهجمات العسكرية كما هو مبيّن على صفحات النيويورك تايمز، عرضت الصحيفة بالتفصيل كيف اجتمع مسؤولو الولايات المتحدة، بدعم من الحكومة والمؤسسات الكولومبية، وقدموا التشجيع والدعم لتلك المحاولة لتغيير النظام. هل يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، وهل يمكن للبشرية – وأقول هذا لأشقائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي – هل يمكن لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن تقبل بهذه الأساليب، التي ألحقت ضررا كبيرا بمنطقتنا طوال القرن العشرين؟ كم كان عدد التدخلات والانقلابات العسكرية؟ كم كان عدد الديكتاتوريات التي فرضت خلال القرن العشرين الطويل والمظلم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؟ يفضلون من؟ الناس؟ مصالح مَن كانوا يمثلون؟ إنهم يمثلون مصالح الشركات عبر الوطنية، المخالفة لمصالح شعوبنا. لقد كان علينا أن نتحمل ديكتاتوريات طويلة، مثل أوغستو بينوشيه في شيلي، بسبب إصرار النخبة في الولايات المتحدة التي كانت تؤمن بمبدأ مونرو على إنكار الحق الذي حصلنا عليه لكي نحكم أنفسنا بالطريقة التي نحتاجها لحكم أنفسنا وبناء النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعود لمنطقتنا نفسها.

ولذلك قلت إنني أتيت لكي أطلعكم على حقيقة شعب منخرط في الكفاح. إن فنزويلا هي محور حملة سياسية وإعلامية يبدو أن لا نهاية لها. ولهذا السبب، نقدم حقيقة وطننا إلى الجمعية العامة.

وبعد فشل هذه المحاولات غير القانونية وغير الدستورية والإجرامية لتغيير النظام، التي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز؛ وبعد الانتخابات الرئاسية الديمقراطية في ٢٠ أيار/مايو، التي حصل فيها هذا الموظف الحكومي الذي يقف أمام الجمعية اليوم، نيكولاس مادورو موروس، على ٦٨ في المائة من الأصوات الشعبية في انتخابات حرة – الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ أيار/مايو هي الانتخابات الرابعة والعشرين خلال ١٩ سنة، وقد فازت القوى الثورية البوليفارية، بمستويات متفاوتة من الموافقة، في ٢٢ دورة انتخابية من أصل ٢٤ ضد قوى المعارضة في بلدنا؛ وبعد فشل محاولات تنفيذ الانقلابات العسكرية، وبعد فشل الترشيح والتكتيكات الانتخابية التي تدعمها واشنطن، ومع الانتصار الانتخابي الهائل الذي منحه لنا الشعب، ففي ٤ آب/أغسطس، كنت ضحية هجوم إرهابي نفذته طائرات بدون طيار حاولت اغتيالي بأسلوب عسكري في شارع رئيسي بالعاصمة كاراكاس. ولو كان الهجوم قد نفذ على النحو المرسوم – وهذا معروف للجميع – لكانت قد وقعت مجزرة يقتل فيها جميع القادة المؤسسيين والسياسيين والعسكريين في فنزويلا.

وفي نفس اليوم، ٤ آب/أغسطس، ألقت أجهزة الأمن والشرطة التابعة لدولتنا القبض على منفذي الهجوم بطائرات بدون طيار، وهو أول هجوم عالمي معروف يشنه إرهابيون بطائرات بدون طيار. وألقي القبض على جميع الجناة الثمانية والعشرين من خلال التحقيقات المختلفة، وقد اعترفوا جميعا وأدينوا. وكما أُعلن وأُبلغت به الحكومات المختلفة في جميع أنحاء العالم، تشير جميع التحقيقات إلى أن الهجوم الإرهابي في ٤ آب/أغسطس جرى الترتيب له وتمويله وتخطيطه من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. ومن خلال القنوات الدبلوماسية، أحيطت حكومة الولايات المتحدة علما بأسماء المنظمين والمخططين والممولين للهجوم الإرهابي الخطير الذي وقع في ٤ آب/أغسطس، وقدمنا الدليل على تورطهم. وتشير جميع التحقيقات إلى أنه جرى التحضير للهجوم وتدريب مرتكبيه لعدة أشهر، كما اعترفوا، في الأراضي الكولومبية تحت حماية السلطات الكولومبية وبدعمها. وكشفت التحقيقات والاعتقالات الأخيرة، كما أعلنت، عن تورط بعض المسؤولين الدبلوماسيين في حكومات شيلي وكولومبيا والمكسيك من قبل الجناة في إطار الجهود الرامية إلى تيسير فرارهم بعد تنفيذ الهجوم الإرهابي.

وأريد أن أطلب من منظومة الأمم المتحدة تعيين ممثل خاص للأمين العام لإجراء تحقيق دولي مستقل في الآثار المترتبة على الهجوم الإرهابي، التي عانى منها بلدنا في ٤ آب/أغسطس والمسؤولين عنه.

وفنزويلا مفتوحة المجال – شأنها شأن أبواب بلدنا ونظامنا القضائي – لتحديد المسؤولية المباشرة عن هذا العدوان، وهو الأخطر من نوعه في التاريخ السياسي لبلدنا. فمن خلال مشاركتهم، كانوا يسعون إلى إثارة الفوضى في وطننا وترك الدولة بأكملها بلا قيادة بغية تبرير المواجهة الوطنية والعنف الداخلي، وبالتالي التسويغ لتنفيذ آليات خارج النظام المتعدد الأطراف للأمم المتحدة والتدخل العسكري، على غرار ما شهدته بلدان أخرى في الماضي.

وعليه، تقترح فنزويلا رسميا دعم إجراء تحقيق دولي مستقل وبيان الحقيقة بشأن تلك الأحداث. بل أنني قلت لحكومة الولايات المتحدة كم سيكون جيداً لو أن حكومة الولايات المتحدة، التي أنكرت ضلوعها في الإعداد لتلك الهجمات وتنفيذها، استجابت لمناشدتي بمشاركة مكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى جانب مهنيين وخبراء رفيعي المستوى، في التحقيق لتوضيح الأمور ومساعدة النظام القضائي الفنزويلي على إقرار الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة.

لدى وصولي إلى نيويورك اليوم، بعد الظهر، علمت أن بعض الصحفيين سألوا الرئيس دونالد ترامب عما إذا كان مستعدا للقاء مادورو – كما يدعونني – نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا. ويبدو أن الرئيس دونالد ترامب قال في بعض ردوده اليوم إنه إذا كان ذلك سيساعد فنزويلا، فإنه على استعداد للقيام بذلك. وعليه، فإنني أقول وأؤكد له من هذا المنبر أنه، رغم الاختلافات التاريخية والأيديولوجية والاجتماعية الهائلة، فأنا عامل وسائق حافلة ورجل من الشعب ولست امبراطور أعمال أو ملياردير، رغم كل الخلافات التي قد تعتبر هائلة، أنا نيكولاس مادورو موروس، رئيس فنزويلا، سأكون على استعداد لمصافحة رئيس الولايات المتحدة والجلوس معه لمناقشة خلافاتنا الثنائية وقضايا منطقتنا التي كثُر الحديث عنها. هذا ما أعتقده.

إن فنزويلا دولة لديها تقليد للسلام. وفنزويلا بلد صديق. والفنزوليليون لا يكرهون الولايات المتحدة. بل على العكس، فإننا نقدر الولايات المتحدة، وثقافتها وفنونها ومجتمعها. ولكننا نختلف مع المفاهيم الإمبريالية التي ترسخت في السلطة السياسية في واشنطن منذ بداية تأسيس الدولة ذاتها.

لقد كان سيمون بوليفار محرر بلدنا هو الذي كتب في عام ١٨٢٩ بما يشبه النبؤة: ”يبدو أن من الأقدار الإلهية أن تبتلى الولايات المتحدة بالمآسي باسم الحرية“. فقد كانت له رؤية تنبؤية. ولا بد أنه كان من الصعوبة بمكان في ذلك الوقت المبكر تصور ما كان سيحصل في القرن العشرين. هل توجد بين الرئيس دونالد ترامب وشخصي أية خلافات؟ فعلا توجد خلافات. ولكن علينا مع تلك الخلافات أن ندخل في الحوار. ومع تلك الخلافات علينا أن نأتي بحسن نواياهم وقدرتهم على الاتصال إلى الطاولة. لقد قال الرئيس ترامب إنه يشعر بالقلق حيال فنزويلا، وإنه يريد أن يساعد في فنزويلا. حسنا، إنني مستعد، بجدول أعمال مفتوح، لمناقشة أي موضوع مع الحكومة الأمريكية بكل تواضع وصدق وإخلاص.

إن فنزويلا، بوصفها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، ترفع راية الحوار بين الحضارات. وفنزويلا بصفتها رئيس حركة عدم الانحياز، ستعمل دائما على تعزيز الحوار السياسي الدولي والتفاهم والمشاركة فيهما باعتبارهما وسيلة لتسوية النزاعات الدولية. فنحن ندعو إلى استخدام الوسائل السياسية والسلمية بدلا من القوة. ولفنزويلا تجربة قيمة للغاية في المنظمات مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) للتعامل مع الخلافات وبناء توافق الآراء والاتفاق.

وفي الآونة الأخيرة في الجزائر، عقدنا اجتماعا بشأن لجنة الرصد الوزارية المشترك التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط.

فقد كان اجتماعا استثنائيا، حضره ممثلو لجنة الرصد، التي يتمتع بلدنا بعضويتها، فضلا عن ممثلي الدول الـ ٢٤ التي لديها أكبر احتياطيات للنفط وأكبر منتجي النفط. ومع مراعاة الاختلافات الثقافية والسياسية والجغرافية – الاستراتيجية والجغرافية – لسياسية، فإننا توصلنا إلى توافق آراء – صوت واحد – من أجل مواصلة تحقيق استقرار سوق النفط على أسعار عادلة ومعقولة ومستقرة.

ونؤمن بالحوار السياسي كوسيلة لتوجيه الحلول، وكوسيلة لتسوية النزاعات. لقد جرت محاولات لتشويه صورة الثورة البوليفارية لفنزويلا بشن حملة وحشية لم ير مثلها من قبل على الإطلاق، أولا ضد القائد هوغو تشافيز فرياس، مؤسس ثورتنا وهو، في قلب الفنزويليين، قائد خالد، وبعد ذلك ضد هذا الرجل المتواضع الذي يقف هنا حاملا صوت الشعب، وهو يدعم ثورته ويساند أفعاله بشكل ديمقراطي. ولذلك السبب أؤكد من جديد على إرادتنا للمشاركة في الحوار الدولي والحوار السياسي الوطني.

وأعلم أن هناك حكومات ممثلة في هذه القاعة ليست مهتمة بإرساء السلام والسيادة والاستقلال والعدالة في فنزويلا. إنني أفتح أذرعتنا لجميع من يودون مساعدتنا من أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية مع احترام سيادة البلد، وبدون تدخل في الشؤون الداخلية لفنزويلا. ويمكنهم دعمنا ومساعدتنا في عملية للحوار السيادي من أجل السلام والديمقراطية والعدالة والازدهار والمستقبل في فنزويلا – وهي أمة نبيلة تستحق السلام والمستقبل وكل التوفيق.

إننا نحمل أنباء طيبة من بلد لم يستسلم ولن يستسلم. ونحمل أنباء طيبة من دولة تعمل على توطيد الديمقراطية. ونحمل أنباء طيبة من دولة آخذة في تمكين شعبها. ونحمل أنباء من بلد يعمل على بناء النموذج الاجتماعي الخاص به ودولته الخاصة للرعاية الاجتماعية مع سبل جديدة لحماية المسنين فيها والمتقاعدين والأطفال والشباب والنساء، وهن أشد قطاعات البلد عرضة للخطر، والعاملين. ونحمل أنباء طيبة عن جهودنا نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفي منتصف آب/أغسطس، أطلقنا برنامجا اقتصاديا لتحقيق النمو والازدهار، وهو يرسي الأساس لاقتصاد جديد لا يعتمد على الإيرادات النفطية، ولكنه، بدلا من ذلك، اقتصاد متنوع ويمكنه النمو وبناء الرخاء على نحو مستدام. ونحن في طريقنا إلى وضع نوع جديد للنموذج الاجتماعي.

إننا نؤمن ببناء عالم مختلف. وشهد جيلنا مجيئ عالم القطبين المؤلف من كتلتين وذهابه والحرب الباردة – التي يبدو أن البعض يود أن يعيدها بشن الهجمات ضد الصين وروسيا والبلدان المتواضعة مثل فنزويلا. إن المشاركة في القتال ضد بلدان مثل روسيا والصين تتعارض مع ما ينبغي أن يكون سياسة دولية إنسانية تعترف بظهور مراكز قوة جديدة، وبضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب.

وتدعو فنزويلا إلى بناء بناء عالم متعدد الأقطاب ومتعدد المراكز وهي ملتزمة ببناء هذا العالم، حيث يمكن للمناطق المختلفة – أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا، وأوروبا، أمريكا الشمالية – أن تتعايش في توازن وفي سلام، مع احترام كل منطقة لثقافات المناطق الأخرة وأديانها وعاداتها الخاصة وهوياتها ونماذجها السياسية والاقتصادية المختلفة. فلا يوجد نموذج اقتصادي وحيد. ولا يمكننا أن نسمح للآخرين بأن يفرضوا علينا نموذجا اقتصاديا وطريقة تفكير معينة. ولا يمكننا أن نسمح للآخرين بأن يفرضوا علينا نموذجا ثقافيا أو سياسيا بعينه. ويجب ألا تتبني البشرية أجمع طريقة التفكير المتماثلة نفسها.

إننا نطالب بالتنوع الثقافي والديني والسياسي للبشرية في هذا العالم. ولذلك السبب ندعو إلى ظهور هذا العالم من حركة بلدان عدم الانحياز، وظهور عالم تسود فيه العدالة. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني العربي ونجدد التأكيد على

هذا التضامن. ولا بد من تحقيق العدالة في فلسطين واحترام أراضيها التاريخية، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧. إننا نرفع راية الشعب الفلسطيني.

ونؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى وضع حد للحظر الشائن والإجرامي المستمر لمدة ٥٠ عاما المفروض على شعب كوبا. فقد شهدنا ما يكفي من الاستمرار في تطبيق الأساليب البالية لعهد آخر ضد كوبا.

تلك الأساليب نفسها يتم تطبيقها الآن ضد شعب آخر هو الشعب الفنزويلي. لذلك، يسرنا أننا سنصوت في الأيام القادمة مؤيدين للقرار المقبل المتعلق برفض الحظر والاضطهاد الاقتصادي والمالي المفروضة على كوبا، ونطالب برفعه فورا.

لدينا عالم يجب أن نبنيه، ولدينا عالم يتعين علينا تشكيله. فقبل مائتي عام، كانت منطقتنا تعاني من الاستعمار والعبودية والظلم. وسعينا منذ مائة عام، كشعب إلى تحقيق الحرية. واليوم في القرن الحادي والعشرين، حان وقت الحرية، وبرزت الفرصة بدون شك، من جمهورية فنزويلا البوليفارية، ومن الأفكار الثورية لسيمون بوليفار ومثال وإرث القائد هوغو تشافيث، الذي لا يزال صدى صوته يتردد في هذه القاعة، المطالب بتحقيق العدالة في العالم وبإنهاء هذه الممارسات الإمبريالية المتمثلة في تهديد شعوبنا وإكراهها وابتزازها.

ويمكننا اليوم القول إننا عشنا ٢٠ سنة من الثورة. وكانت السنوات الثلاث الماضية هي الأصعب من حيث المضايقات والعدوان والهجمات. وقد تعرضنا لهجمات واضطهاد سياسي وإعلامي ودبلوماسي واقتصادي ومالي، ويمكنني القول اليوم في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، إن فنزويلا أقوى من أي وقت مضى. لقد نجحنا في المقاومة ومن ماضينا التاريخي استلهمنا القوة لكي نظل اليوم منتصرين ومستعدين لمواصلة بناء نموذجنا الاجتماعي، وهو نموذج الثورة الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين. ونعلنها لجميع أنحاء العالم. إنها ثورة جديدة تضمن الاستقلال والكرامة والعدالة. ونحن اليوم أقوى من أي وقت مضى.

لقد قمنا قبل يومين بتخليد ذكرى نيلسون مانديلا (انظر A/73/PV.5). والحديث عن مانديلا حديث عن التمرد. تم تصوير مانديلا على أنه شخص غبي لم يقاتل. مانديلا هو التمرد في وجه الظلم. هو الشجاعة والإقدام. هو التحدي في وجه المستبدين. إننا نعتبر أنفسنا من أتباع إرث نيلسون مانديلا والقادة الأفارقة الكبار الذين رفعوا راية المساواة والعدالة في مواجهة العبودية والعنصرية والاستعمار بجميع أشكاله.

لقد شاركنا في تخليد ذكرى نيلسون مانديلا وفكرنا في مدى تغير العالم. وقبل ٣٠ عاما فقط، كان مانديلا يعتبر إرهابيا من قبل كونغرس الولايات المتحدة وحكومات أمريكا الشمالية. وقبل بضع سنوات فقط، كان اسم مانديلا لا يزال على قائمة مراقبة الإرهاب. هل هذا لا يبدو مألوفا؟ كان نيلسون مانديلا إرهابياً، وتمت ملاحقته ومعاقبته. فكيف تغير العالم؟ اليوم، نيلسون مانديلا قدوة نتطلع إليها بكل حب وإيمان. إنه رمز لما يمكن تحقيقه إذا تمكن التمرد والنضال والعدالة من كسب قلوب الناس وعقولهم النبيلة.

لدي ثقة في مستقبل البشرية، ولدي ثقة في مصير بلدي. ولدي ثقة في المستقبل المشترك لهذا المجتمع، أي مجتمع الأمم المتحدة. وبعد أن نجوت من محاولات الانقلاب والهجمات الإرهابية، لا يزال بإمكاني القول إنني أثق في البشر وفي مستقبل البشرية. من فنزويلا، نقول للأمم المتحدة إننا نثق في المثل العليا النبيلة لشعب لم يستسلم على غرار شعب فنزويلا. ويمكن للجمعية التعويل على فنزويلا من أجل نصرة القضايا العظيمة لمستقبل الأمم المتحدة ومستقبل عالم متعدد الأقطاب.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فوستان أركنج توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطحب السيد فوستان أركنج توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوستان أركنج توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس توديرا (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، أن أتقدم بتهنئتي الحارة إلى جمهورية إكوادور، وخاصة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيا، على انتخابها بجدارة رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ويمكنني أن أؤكد لها دعم بلدي الكامل من أجل اضطلاعها بولايتها. وأود أيضا أن أشيد بالسيد ميروسلاف لايتشاك على عمله وعلى النتائج الرائعة التي تحققت خلال الدورة الثانية والسبعين وأسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز التعاون بين دولنا.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني وأكرر تأكيد ثقتنا بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه المستمر بتحقيق السلام والتنمية في العالم، ولا سيما الدعم المستمر والمتعدد الأوجه لبلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى القائد العالمي العظيم كوفي عنان، الذي وافته المنية في ١٨ آب/أغسطس. إنني أحيي ذكراه وأقر بجهوده الدؤوبة على رأس الأمم المتحدة بهدف بناء عالم أفضل.

تستكشف هذه الدورة الثالثة والسبعون موضوعا هاما. ولذلك، أعرض إسهامنا لضمان أن تظل الأمم المتحدة ملائمة للجميع في سياق الشراكة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تحقيق مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة.

وفي القرن الحادي والعشرين، يتطلب تحقيق ذلك الهدف القيام بإصلاحات هيكلية داخل منظمتنا، التي حققت خلال أكثر من ٧٠ عاما مكاسب هامة يجب توطيدها حتى وإن كانت التحديات وأوجه الضعف لا تزال قائمة.

إن الهدف من الدورة الحالية هو تشجيع التفكير في الطريقة التي ينبغي بها لمنظمتنا المشتركة معالجة التحديات الجديدة التي تواجه العالم ومجتمعاتنا اليوم، مثل الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ والهجرة والفقر. وقد أدى الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، من خلال الجهود المتضافرة للدول الأعضاء في العمل المتعدد الأطراف، إلى تحقيق تقدم كبير في السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

وينطبق ذلك على ما حدث في الماضي متمثلا في تحرير الشعوب من خلال الحق في تقرير المصير. ولا يزال منطبقا اليوم في البحث عن حلول للمشاكل المتزايدة التعقيد، وهي، التطرف العنيف والإرهاب الدولي والقضاء على الفقر واستمرار النزاعات في العالم واستمرار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية واتساع الفجوة الإنمائية بين الدول والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولهذا السبب، سيواصل بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، دعم الدور المركزي للأمم المتحدة في صون وحفظ السلام والأمن في العالم.

ويجب تعزيز القيادة العالمية التي تجسدها الأمم المتحدة وتزويدها بالأدوات اللازمة للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة، مع ضمان تحسين تقسيم العمل بين الدول الأعضاء. ويؤيد بلدي موقف الاتحاد الأفريقي، الذي يسعى إلى تمثيل أفريقيا تمثلا كاملا في جميع هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية لصنع القرار في منظمتنا المشتركة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

لقد حان الوقت لتصحيح عدم المساواة التاريخية التي لا تزال تحرم أفريقيا من الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يتمتع شاغله بحق النقض. وفي نفس السياق، فإن بلدي ينضم إلى الصوت الأفريقي الداعم لزيادة عدد الأعضاء المنتخبين من قبل الجمعية العامة في مجلس الأمن. فسيتيح ذلك مشاركة أكثر إنصافا وتوازنا في هذا الجهاز. ومن شأنه جعله أكثر تمثيلا، زيادة تعزيز دوره في النهوض بالسلام في العالم.

يشكل تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف تهديدا خطيرا للأمن الدولي. فهو يقوض التماسك الاجتماعي في بلداننا بشكل خطير، ويعرض شعوبنا للعنف العشوائي ويولد سلسلة من الأزمات الإنسانية ويعوق الجهود الإنمائية.

وبالنظر إلى هذا الواقع القاتم، تبدي أفريقيا استعدادها للتغلب على الانقسامات الإقليمية وحشد الموارد ووضع الأسس لاتباع نهج كلي ومتسق، يسهم في بلورة مبدأ عالمي في مواجهة هذه الأخطار غير المتناظرة السائدة. وهذه هي أفضل استراتيجية لمنع هذه الآفات ومكافحتها من خلال تنفيذ استجابات محددة تتواءم مع بيئتنا في إطار الهيكل العالمي للسلام والأمن.

وفي الوقت الراهن، يتمثل الشاغل الآخر في النطاق المعقد لظاهرة الهجرة. وعندما تدار الهجرة بشكل جيد، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على تنمية بلدان المنشأ وأن تعود بمنافع كبيرة على بلدان المقصد. أما إذا تمت إدارتها بشكل سيء، فيمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على رفاه البلدان والمهاجرين، مع زيادة احتمال زعزعة الأمن الوطني والإقليمي. ولهذا السبب، يرحب بلدي بعقد مؤتمر حكومي دولي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش، بالمغرب، في كانون الأول/ديسمبر ويأمل أن يؤدي هذا المنتدى إلى التوصل لاقتراحات بناءة.

وبشأن مسألة أخرى لا تقل أهمية، لا يزال كوكبنا يعاني من آثار الظواهر الطبيعية مثل الزلازل والأمطار والجفاف والزحف السريع للصحراء والاحترار العالمي. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لحث جميع الدول الموقعة على اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الانضمام للجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئتنا المشتركة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة لكوكبنا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لمناقشة الحالة في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكني أود، أولا، أن أحيي ذكرى كل من سقطوا خلال الاضطلاع بمهمتهم الخطيرة والنبيلة لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعبر عن شعور شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بامتنان هائل للمجتمع الدولي بأسره على كل ما بذله من تضحيات من أجل إحلال السلام في بلدي.

وما برحت حكومتي تعمل بلا كلل، منذ سنتين ونصف، لاستعادة القيم الأساسية التي ترتكز عليها الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل على إعادة بسط سلطة الدولة من خلال مواصلة النشر التدريجي لإدارة الدولة وخدماتها في مقاطعاتنا، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن ناحية أخرى، فإننا نأسف لاستمرار الهجمات المأساوية والمؤلمة التي يشنها أعداء السلام الذين تدفعهم مصالح ظلامية وأنانية. لقد دأبوا على تأجيج العنف الدموي منذ بداية العام، سواء في العاصمة أو في المناطق الداخلية من البلد، واقترن ذلك بتزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من كل تلك التحديات، حافظت الحكومة على زخم الإصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع، حيث أُحرز فيهما تقدم كبير يتمثل في نشر قوات الدفاع والأمن الداخلية لجمهورية أفريقيا الوسطى تدريجيا وتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي وشركاؤنا الثنائيون لدعم تدريب وتقوية قواتنا الدفاعية والأمنية، من جهة، ودعم تنفيذ خطة الدفاع الوطني ونشر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بهدف إنشاء جيش حاميات وفرض السيطرة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، من جهة أخرى.

وسنظل ممتنين إلى الأبد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وللولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وفرنسا للدعم المادي الذي قدموه إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ونطمح إلى أن تصبح هذه القوات جاهزة حقا للعمل وللإسهام، إلى جانب البعثة، في الجهود الهائلة الرامية لتحقيق الاستقرار واستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكن، ومن أجل القيام بذلك، أود أن أكرر من على هذا المنبر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة الذي لا يزال يثقل كاهل جيشنا الوطني.

يتطلب برنامج التعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى وجود إطار متماسك على النحو الوارد في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، التي يجري تنفيذها والتي شهدت بالفعل إطلاق الحكومة وشركائها الدوليين ٢١ مشروعا لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وهذا التقدم الملموس هو ثمرة الدعم المتعدد الأوجه والقيّم والجدير بالثناء للشركاء الاستراتيجيين، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

وكرسنا جهودنا أيضا لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم دعم كبير لإعادة تأهيل النظام القضائي الوطني، الأمر الذي مكن محكمتنا الجنائية هذا العام من عقد دورتين للنظر في قضايا عامة، في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، ستبدأ المحكمة الجنائية الخاصة قريبا أول تحقيقاتها، بينما وضعت الحكومة إطار عمل للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

في هذا السياق، وبعد سنة واحدة من تفعيل فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اختتم الفريق جولتين من المشاورات واجتماعا مع الجماعات المسلحة للاستماع إلى مطالبتها بإجراء حوار شامل. ويسرني أن أذكّر بأن المبادرة الأفريقية هي الإطار المرجعي الوحيد لجميع الراغبين في دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق إلى الحوار. وفي هذا الصدد، ما زلت أحث جميع أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على مساعدتنا بسخاء من خلال الدعم القوي للجهود التي يبذلها فريق ميسري المبادرة الأفريقية، إذ يجب تعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن. إن أعظم أمنياتي هي تمكين مواطنيّ من حل خلافاتهم نهائيا بحسن نية، وتعزيز الروابط بين الأسلاف.

واليوم، تلتزم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى التزاما راسخا بتعزيز العملية الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في البلد. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي يحفل بها تاريخنا، سوف نتحلى بالصبر مع التصميم واليقظة في عملنا، إدراكا منا لجسامة المهمة التي تنتظرنا.

ومن جانبي، أستطيع أن أؤكد عزمنا على ألا نألو جهدا لتهيئة الظروف الضرورية للمصالحة وإعادة إعمار بلدي لكي أعيد إلى مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، شعبي، البهجة والرغبة في العيش معا. وأعرب عن امتناننا الأبدي لجميع شركائنا والمجتمع الدولي برمته على اهتمامهم المستمر برفاهنا.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن يستمر وقوف المجتمع الدولي إلى جانب شعب أفريقيا الوسطى وأن يعمل مع الحكومة جنبا إلى جنب من أجل انتعاش بلدى. وأتمنى لعملنا كل النجاح.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فوستان أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطُحب الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني أيما سرور أن أرحب بسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ الصباح (الكويت): يطيب لي، بداية، أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بخالص التهانئ والتبريكات إلى رئيسة الجمعية العامة، وجمهورية إكوادور الصديقة، على انتخابها رئيسا للدورة الثالثة والسبعين للجمعية، مؤكدا لها دعمنا الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالها وإتمام تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقها. ونود أن نعرب عن ثقتنا التامة بأنها أهل لهذه المهمة، وأن خبراتها في القضايا الدولية سيكون لها الأثر الإيجابي في إدارتها لأعمال هذه الدورة.

وأود كذلك أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن خالص تقدير بلادي للجهود البارزة التي بذلها سلفكم خلال ترؤسه أعمال الدورة السابقة باقتدار ونجاح.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام في قيادة هذه المنظمة وفق رؤية وأفكار مستمدة من مبادئ وأهداف الميثاق محورها صون السلام والأمن الدوليين، مؤكدين على دعمنا لمبادراته الإصلاحية المعلنة، وخاصة فيما يتعلق بطرق حل المنازعات سلميا، والتي تهدف إلى إعلاء نهج الدبلوماسية الوقائية ونقلها من الإطار الأكاديمي والمحطات التجريبية المحدودة النطاق إلى رحاب التطبيق العملي وفق خطة أممية ساعية إلى إبقاء التوافق على الإصلاحات الفاعلة للدفع قدما بالدور المأمول من المنظمة العالمية.

إن منع نشوب النزاعات والعمل على تسويتها بالوسائل السلمية كان، ولا يزال أحد أهم الأسباب الرئيسية لإنشاء الأمم المتحدة. فبعد تجارب دامية للحربين العالميتين الأولى والثانية، وعلى الرغم من العواقب الكارثية غير المسبوقة على الإنسانية، فقد كانت هي الدافع الأصيل لبلورة تنظيم دولي هادف إلى حماية أجيالنا، حاضرا ومستقبلا، من ويلات الحروب.

وقد شهدت العقود السبعة الماضية أدوارا تاريخية وملموسة للأمم المتحدة طورت خلالها من أساليب العمل ووسعت صلاحياتها لتشمل القضايا الإنسانية والسياسية والأمنية والإنمائية والاقتصادية في شتى بقاع العالم. بيد أن تزايد وتيرة التحديات وتفاقم حدة النزاعات وما يترتب عليها من مخاطر تهدد السلم والأمن الدوليين كشفت عن الحاجة الماسة إلى تعزيز قدرة هذه المنظمة على الاستجابة المطلوبة للتحديات التي تواجه عالمنا اليوم، مثل انتشار ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، وظاهرة تغير المناخ، وغيرها من التحديات.

ومن هنا تأتي المقترحات والخطط التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الرامية لإعادة هيكلة الأمانة العامة بهدف تعزيز فعاليتها وزيادة كفاءتها لضمان عدم تشتت جهودها في الحد من النزاعات، بمثابة خطوة أولية هامة لنقل إشكالية الإصلاح من فرضية النقاش إلى واقعية التطبيق. ونجدد هنا دعمنا لهذه الخطوة التي تجسد جزءا من تطلعات شعوب العالم نحو هذه المنظمة بوصفها الملاذ الآمن والخيار الضامن لعالم يسوده الأمن والاستقرار.

إن دولة الكويت وبعد مرور تسعة أشعر على عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، زاد

يقينها بأهمية إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر مواكبة ومسؤولية لمواجهة التحديات المتزايدة في عالم اليوم، وبما يعكس الواقع الدولي الذي نعيشه اليوم، ويعمد إلى تعزيز مصداقيته وشرعيته بصورة تضمن تمثيلا عربيا دائما يتناسب مع عدد الدول العربية وحجم مساهماتها في دعم مختلف أنشطة الأمم المتحدة.

حرصت دولة الكويت ومنذ اليوم الأول لشغلها منصب العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، على التمسك بالنهج الموضوعي في تعاملها مع مختلف القضايا والملفات المدرجة في جدول أعمال المجلس. لقد أتى هذا النهج ترجمة واقعية لسياستها الخارجية المرتكزة على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إضافة لإيمانها بالرسالة السامية لمنظمة الأمم المتحدة الساعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فلم تكن المحددات الثقافية والإثنية والسياسية والجغرافية حاضرة عند تناولها للقضايا والمواضيع التي ينظر فيها مجلس الأمن على الرغم من تسيد ملفات منطقة الشرق الأوسط لجدول أعماله.

إن دولة الكويت تسعى من خلال هذه العضوية غير الدائمة إلى تجاوز الإطار الشكلي للمشاركة في أعمال المجلس إلى آفاق أكثر رحابة تصبو في غايتها لإعلاء سيادة القانون الدولي بشتى فروعه، واحترام حقوق الإنسان وبناء مستقبل أفضل لشعوب العالم، والبعد كل البعد عن سلوك الانتقائية والتحيز في التعامل مع مختلف القضايا.

وقد انعكس هذا التوجه المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإرث الدبلوماسي لدولة الكويت القائم على تفضيل الحلول السلمية وتعزيز جهود الوساطة بين الفرقاء، على تعاطينا مع القضايا والأزمات التي تعصف بعالمنا اليوم، حيث كان وما زال الإنسان وحقوقه الثابتة هي نقاط الارتكاز لسياستنا الخارجية، وذلك استنادا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والذي كرمته هذه المنظمة العريقة كقائد للعمل الإنساني.

تعدُّ القضية الفلسطينية من أهم وأقدم القضايا المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، حيث يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاعتماد مجلس الأمن القرار ٥٦ (١٩٤٨) في آب/أغسطس ١٩٤٨ بوصفه أول تناول للمجلس لهذه القضية المزمنة. وبالرغم من توالي القرارات الصادرة عن المجلس، وكذلك عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة للعديد من المبادرات الدولية والإقليمية الساعية لإرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، تستمر إسرائيل في نهج التعنت ورفض وتجاهل قرارات الشرعية الدولية.

وتواصل سياساتها التوسعية من خلال إقامة المستوطنات غير القانونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في تحد سافر وصريح لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي طالب إسرائيل بالكف عن ممارساتها الاستيطانية غير القانونية.

كما تواصل إسرائيل هجماتها المدنِّسة لقدسية الحرم القدسي الشريف، إضافة لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال احتجاز الآلاف من أبناء الشعب الفلسطينيين في سجونها ومعتقلاتها، واعتداءاتها العسكرية المتكررة على قطاع غزة، والتي لم تراع خلالها سلامة المدنيين في النزاعات المسلحة، ولم تلتزم الإجراءات الدولية المتفق عليها طبقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ومن منطلقات حرص دولة الكويت على الإنفاذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، تقدمنا بمشروع قرار إلى المجلس في أيار/مايو الماضي، ارتكز على عدة مطالبات لإسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، للكف الفوري عن استخدام القوة

غير المشروعة ضد المدنيين، والدعوة إلى فرض حماية دولية لضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وعلى الرغم من عدم اعتماد مشروع القرار، فإن دولة الكويت لن تألو جهدا وستواصل مساندتها للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني حتى يتم إنهاء الاحتلال وتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل، وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والقضاية بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الثامن في ظل عجز دولي كبير عن إيجاد حل لها وإنهاء آثارها المدمرة وخسائرها المروعة، والتي كان المواطن السوري الضحية الرئيسية لهذا النزاع، مع ارتفاع أعداد القتلى لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، إضافة لأكثر من ١٢ مليون لاجئ ونازح.

وقد تقدمت دولة الكويت، بالتعاون والتنسيق مع وفد مملكة السويد الصديقة، بمشروع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، والذي تم اعتماده بالإجماع في مجلس الأمن. وشكّل هذا القرار إشارة إيجابية لتضامن ووحدة مجلس الأمن لإنهاء تلك المعاناة الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية وضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري للمحتاجين في الأراضي السورية.

إن هذه الجهود تأتي في سياق الدور الإنساني لدولة الكويت في معالجة تدهور الأوضاع الإنسانية في سورية منذ بداية الأزمة فيها، من خلال استضافتها ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية. وقدم بلدي مساهمات طوعية خلال تلك المؤتمرات بما قيمته ١,٦ بليون دولار. ونجدد هنا موقفنا المبدئي والثابت إزاء الأزمة السورية والقاضي بعدم وجود أي حل عسكري لهذه الأزمة، وعلى أهمية العمل لتكثيف الجهود لجمع أطراف النزاع في حوار مباشر بهدف إيجاد تسوية سلمية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يقود إلى إيجاد واقع سياسي متوافق عليه من جميع مكونات الشعب السوري، وبما يحافظ على وحدة واستقلال سورية، ويحقق طموحات شعبها المشروعة، ويضمن محاسبة مرتكبي الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب.

يعيش اليمن الشقيق تحديات تاريخية دقيقة ذات أبعاد خطيرة على المستويات السياسية والإنسانية والاقتصادية، أتت نتيجة لانقلاب جماعة الحوثي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على السلطة الشرعية، ورفضها المستمر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرات الدولية الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية، ومواصلة هذه الجماعة تهديدها لأمن واستقرار المنطقة من خلال إطلاق الصواريخ البالستية على المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتعريض سلامة الملاحة البحرية للخطر في باب المندب والبحر الأحمر، مؤكدين إدانتنا الشديدة لمثل هذه الممارسات المخالفة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ومن هذا المنطلق، نجدد التزامنا الكامل باحترام سيادة واستقلال اليمن ووحدة أراضيه ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والتأكيد على دعمنا الكامل للشرعية الدستورية في اليمن، ذلك البلد الذي كان مهد الحضارة العربية، وعلى أهمية تغليب الحل السياسي للأزمة من خلال الاستناد إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها وهي: المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وانطلاقاً من منهج الدبلوماسية الكويتية المتخذة من الطابع الوقائي المرتكز على الوساطة والتسويات السياسية، استضاف بلدي في عام ٢٠١٦، وعلى مدى أكثر من ١٠٠ يوم وتحت رعاية الأمم المتحدة المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية. وفي هذا المقام، نجدد استعدادنا لاستضافة الأشقاء اليمنيين

للتوقيع على اتفاق نهائي إذا تم التوصل إليه بين الأطراف اليمنية، مؤكدين استمرار دعمنا لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن الساعية إلى التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة يضمن عدم إطالة أمدها.

وقد كان لتداعيات الانقلاب على الشرعية في اليمن دور رئيسي في تدهور الأوضاع الإنسانية هناك، أوصلتها إلى بلوغ إحصائيات مفزعة وغير مسبوقة بات معها الإنسان اليمني يكابد ويعاني من تأمين قوت يومه. ولم تغفل دولة الكويت هذه الاحتياجات للشعب اليمني الشقيق، لذا ساهمت بمبلغ وقدره ٣٥٠ مليون دولار، كان آخرها في مؤتمر جنيف الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي والذي تعهدت خلاله بتقديم ٢٥٠ مليون دولار والتي سلمت بالكامل لوكالات الأمم المتحدة وأجهزتها العاملة في الشأن الإنساني. كل هذا كان بغرض تخفيف حدة التدهور الخطير على المستويات الإنسانية والصحية والاقتصادية والتي لن يضمن وقف انحدار مؤشراتها سوى العمل على إعادة الأمن والاستقرار في اليمن، بما يصون سيادته ووحدة أراضيه وعودة الوئام إلى مختلف أطيافه.

يُعدّ تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، تحدياً غير مسبوق ضرب النظام العالمي في الصميم، من خلال التحورات الأيديولوجية والتنظيمات السرية المارقة والتي اتخذت من الإسلام ستاراً لنواياها التدميرية. إن ما اقترفه ما سمي بتنظيم داعش الإرهابي من جرائم وحشية شاع فيها القتل والدمار في أماكن مختلفة من المنطقة أوجب تكوين تحالف دولي لمحاربته، وقد ساهمت دولة الكويت بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهذا التحالف عملاً بالاتفاقيات المعنية بمكافحة الإرهاب والتي تبنتها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في الأعوام ما بين ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠١.

وقد كان العراق الشقيق أول الدول معاناة من جرائم هذا التنظيم الإرهابي، وكان لتعاضد المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن مع الحكومة العراقية دور بالغ الأثر في تطهير الأراضي العراقية من سيطرة ذلك السرطان الإرهابي الخطير. وانطلاقاً من اقتناعنا بأن معادلة السلام والأمن في مرحلة ما بعد الحروب لن تتأتى إلا من خلال إصلاح ما خلفته تلك النزاعات من آثار مدمرة لا تتصادق والإنسانية، استضاف بلدي مؤتمراً دولياً لإعادة إعمار العراق، حيث بلغ حجم التعهدات أكثر من ٣٠ بليون دولار، ساهمت دولة الكويت خلالها بمبلغ بليوني دولار. ونجدد هنا ثبات موقفنا بتقديم مختلف أشكال الدعم لمساعدة العراق على استكمال تنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يساعد العراق على استعادة دوره ومكانته الإقليمية والدولية.

وعلى ذات الصعيد الإقليمي، ومن المنطلقات المبدئية ذاتها لترسيخ قواعد حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والواردة في ميثاق الأمم المتحدة وما هو متعارف عليه في القانون الدولي، فإننا نجدد الدعوة لجمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة وذلك لإرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وبما يفضي إلى توجيه الجهود والإمكانات في مجالات التنمية والبناء وبما يعكس تطلعات جميع شعوب المنطقة المستقبلية في حياة يسودها الأمن والاستقرار.

وتأكيدا على ما ذكرناه سابقا من الدور الذي دأبت بلادي على انتهاجه والقائم على منح القضايا ذات الطابع الإنساني أولوية خاصة، واستجابة للأوضاع المأساوية التي يواجهها اللاجئون من أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار، ساهمت دولة الكويت في تنظيم زيارة لمجلس الأمن إلى كل من بنغلاديش وميانمار وذلك بغرض بحث أزمة هؤلاء اللاجئين والتعرف على أوضاعهم وتقييم الخطوات التي تم اتخاذها من قبل سلطات

البلدين تجاه تلك الأزمة والتي تعد من أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم.

وسنواصل العمل خلال عضويتنا في مجلس الأمن، وبالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية، لضمان عودة آمنة وطوعية وكريمة لهؤلاء اللاجئين ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم.

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعد من أبرز محطات النجاح الهامة للأمم المتحدة، إذ كان امتدادا لجهود المجتمع الدولي المستندة إلى القواعد الأساسية النابعة من الأهداف الإنمائية للألفية والتي حققت مقاصدها النبيلة وكانت محفزا لتجاوز الأمم المتحدة حقبة تحديد الأهداف النسبية لمواجهة التحديات إلى مرحلة امتازت بشمولية الطابع وجذرية الحلول، بصورة بات معها الإنسان هو المحور الأساسي لها.

إن الوفاء بالتزاماتنا الدولية والتضامن على الصعيد العالمي سيمثل الانطلاقة الحقيقية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، والرامية للقضاء على الفقر بصوره المتعددة وحصول جميع البشر على حقوقهم المتساوية في الكرامة والتعليم والصحة والمشاركة السياسية، وتمكين الشباب والمرأة، والتصدي لآثار تغير المناخ في إطار اتفاق باريس التاريخي، وذلك لأن التدهور البيئي يعد من أحد أكبر العوائق لبلوغ تلك الأهداف وفق مبدأ المسؤولية المشتركة، آخذين بعين الاعتبار تباين المسؤوليات والأعباء.

ولعل أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضايا المتصلة بالمهاجرين واللاجئين. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى المؤتمر الدولي المعني بالهجرة لسنة ٢٠١٨، والذي سيعقد في مدينة مراكش في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، والذي سيتم خلاله اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وفي إطار مواكبة دولة الكويت لكل ما يتصل بالارتقاء بأنماط الحياة، تم القيام بإجراءات فاعلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة باعتبارها أولوية لكافة الخطط والبرامج الوطنية، وبمشاركة جميع قطاعات المجتمع والذي تم تجسيده بالرؤية الوطنية المستقبلية ل ”كويت جديدة“ بحلول عام ٢٠٣٥، والساعية لتحويل الكويت إلى مركز إقليمي رائد مالي وتجاري وثقافي وسياسي.

لقد حرصت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال قطع أشواط طويلة في تنفيذ المبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، للنهوض بالشراكات الدولية والتي تأتي استمرارا لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي والإنساني، حيث لم تدخر الكويت جهدا في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا والبالغ عددها ١٠٦ دولة حتى اليوم.

ونحن نقوم بدورنا كعضو فاعل في الأمم المتحدة من خلال مؤسساتنا المختلفة، وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، عن طريق تقديم المنح والقروض الميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية في الدول النامية. وقد بلغت قيمة هذه المساعدات أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا.

ولا يسعني إلا أن أؤكد تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، والإيمان بأهمية وضرورة الدفع قدما بكافة الجهود لضمان استمرار وعطاء منظمتنا العريقة من خلال وفاء جميع الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، بما يسهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة للتهديدات والتحديات العالمية، وذلك للوصول إلى الهدف الأسمى وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أشكركم على حسن استماعكم، معتذرا على الإطالة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد كزافيي بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): لقد أعرب الأمين العام، بالأمس، عن رأيه في الحالة الدولية والتحديات التي سنواجهها جميعا (انظر A/73/PV.6). وأقل ما يمكن أن يقال هو أن رأيه كان متباينا. إننا نشهد تراجعا في تعددية الأطراف على جميع الجبهات وتحديا لأساس النظام الدولي القائم على احترام سيادة القانون.

بيد أن تعددية الأطراف واحترام سيادة القانون يكفلان أن تضطلع الديمقراطيات بدور دولي. بل إنهما شرط أساسي لممارسة سيادتها. والحاجة إلى تعددية الأطراف والأدلة على مزاياها لا تتجلى على نحو أكبر مما تتجلى به في المشاريع المشتركة لإحلال السلام والحفاظ عليه. والاتحاد الأوروبي مثال ممتاز في هذا الصدد. إنني من الجيل الذي ولد في أوروبا ولم يشهد الحرب أبدا. ويبدو أننا نعتبر ذلك من المسلمات. إلا أنه يجب ألا ننسى أن هناك نزاعات خارج حدودنا.

وينطبق الشيء نفسه في مجال التجارة الدولية. وفي هذا الصدد، فإن العدد المتزايد من التدابير المتعددة الأطراف والتدابير المضادة سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض نمونا. ونحن نؤيد بشدة استئناف المفاوضات والمشاركة البناءة من خلال منظمة التجارة العالمية. وإن لم يحدث ذلك، فستتعرض جميع الأطراف لخطر تكبد الخسائر.

وسيتطلب ذلك وجود استعداد لإجراء مناقشات بشأن المواضيع الحساسة والصعبة.

إن بعض التحديات لا يمكن حلها إلا على المستوى العالمي. والهجرة هي خير مثال على هذا النوع من التحديات. وتشير الاتجاهات الديموغرافية إلى أنه من المرجح أن تظل المسألة على جدول الأعمال لعدة أجيال. ونأمل في أن يوفر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي سيُعتمد في مراكش في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام إطاراً لفهم الظاهرة العالمية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. كما يجب أن يفضي إلى تحسين إدارة تدفقات الهجرة على الصعيد الإقليمي. ونحن، في الاتحاد الأوروبي، نعلم أن الاتفاق سيعني بالنسبة لنا ضرورة وضع سياسات مشتركة وإنشاء آليات للتضامن بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بقبول اللاجئين. ومن المؤسف أن بعض البلدان قد نسيت أن مواطنيها كانوا من قبل لاجئين في مكان ما في العالم.

ويبذل بلدي جهوداً كبيرة منذ عام ٢٠١٥ لاستقبال طالبي اللجوء، بما في ذلك من خلال آليات إعادة التوطين والانتقال. ويتيح الإطار الشامل للاتفاق العالمي للهجرة تحديد

ما هو متوقع من بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك ما هو منتظر من المهاجرين فيما يتعلق بإدماجهم – وهذا أمر مهم للغاية.

وغالبا، ما يتم الربط بين مسألة الإدماج وتزايد النزعة الشعبوية في أوروبا. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن بلدانا ذات أحجام مختلفة داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك دول كبرى، كانت لديها حكومات شعبوية قبل أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن تلك البلدان نفسها تتحدى الآن المبادئ التأسيسية للاتحاد الأوروبي المتعلقة باحترام سيادة القانون. وأود أن أشير اليوم إلى حقيقة أن بعض الأحزاب السياسية نجحت من خلال استغلال أضعف الفئات، وأنا أدين ذلك.

وبالطبع، يجب التمييز بوضوح بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين لأسباب اقتصادية. إن من يريدون البقاء – أولئك الذين يريدون الفرار من الاغتصاب والعنف والاضطهاد والسجن والإعدام – يجب أن يتمكنوا من العثور على ملاذ آمن في قارتنا.

لقد سمعنا تحذيرات من الأمين العام وكذلك من الدوائر العملية بأنه إن واصلنا السير على المسار الحالي، فلن نحقق أهداف اتفاق باريس. ونحن لا نعرف بالضبط إلى أي مدى أسهمت البشرية في الاحترار العالمي أو تغير المناخ، ولكن لدينا حقائق تظهر شهريا وسنويا بما لا يدع مجالا للشك في أننا يجب أن نتصرف لأننا نتحمل مسؤولية تجاه الأجيال القادمة. ولا يسعني إلا أن أرحب بجميع المبادرات الرامية إلى الحفاظ على زخم اتفاق باريس أو استعادته، بما في ذلك اقتراح الأمين العام المتعلق بعقد مؤتمر قمة آخر بشأن المناخ في العام القادم على هامش الجمعية العامة.

وتمثل إدارة تغير المناخ أحد أهم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمضي بشكل جيد، والمجتمع الدولي يشارك في ذلك، لا سيما من خلال الخطط الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن كل دولة عضو لها حرية التركيز على أولوياتها. لكن من الواضح أن مسألة تمويل أهداف التنمية المستدامة تظل مشكلة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فقد أنشئت آليات محددة على المستويين الوطني والدولي ومن خلال القطاع الخاص أيضا. وهناك آليات قائمة ولكن الموارد لا تزال غير كافية. وقد أنشأنا في لكسمبرغ بورصة خضراء تبلغ قيمتها الرأسمالية ٥٠ بليون دولار – وهي الأكبر من نوعها حاليا. كما نهدف إلى إنشاء آليات مماثلة للأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. ولكن استجابة القطاع المالي لا تزال فاترة. ويرجع ذلك إلى سببين. أولاً، عدم إدراك الشركات التقليدية لإمكانات الأسواق الجديدة، وثانيا، الالتزامات المفروضة على السلطات الإشرافية في البلدان المتقدمة النمو.

وكما نعلم، فإن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التناقص، ويجب إيجاد آليات أخرى لتعويض نقص الموارد، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. والحاجة إلى تنويع مصادر المساعدة الإنمائية لا يمكن أن تعفينا من التزاماتنا بالمساعدات الإنمائية الرسمية. وسيواصل بلدي، من جانبه، تخصيص ١ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى غرار أغلبية البلدان، فقد شهدنا فترة صعبة إلى حد ما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالميزانية. وربما قوبل تخفيض الميزانية المخصصة للتعاون بترحيب من البعض. وأذكر هذا ببساطة لأننا، في البلدان المتقدمة النمو ذات الدخل الكبير، نتساءل إن كان من الأفضل أن نأكل وجبة ساخنة أو وجبة باردة، ولكن في بعض البلدان تتساءل الأمهات هل سيكون بوسعهن إيجاد أي طعام على الإطلاق لأطفالهن في الأيام القليلة المقبلة. وننسى كم نحن محظوظون. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتشاطر ما لدينا. وأعلم أن هناك توافقا في الآراء بشأن تلك المسألة في بلدي. وحتى بعد الانتخابات التشريعية التي ستجري

في غضون أسبوعين، أعتقد أن التوافق في الآراء سيظل قائما وأن الحكومة المقبلة ستتبع ذلك.

وبالطبع، فإن فعالية المعونة الإنمائية لا تعتمد على الموارد المالية فحسب. وفي هذا الصدد، ندعم دعما كاملا إصلاح الأمين العام للقطاع الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتواءم سياسات وممارسات وكالات الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويمكن أن يوفر التنسيق بين الوكالات وإقامة المشاريع المشتركة وإنشاء نظام المنسقين المقيمين الجديد المرونة والقدرة على التكيف اللازمتين للتنفيذ الفعال للمشاريع الإنمائية في الميدان.

لقد سلطتُ الضوء على إصلاحات الأمين العام لأننا نرى أن بلدنا يضطلع بدور خاص في مجال التنمية. غير أن الإصلاحات في مجالي السلام والأمن وفي إطار ركيزة إدارة الأمانة العامة مهمة ويجب أن تحصل على نفس الدعم القوي. وهذه الجهود يجب أن تنجح لأنها تسهم أيضا في كفالة توفير دعم دائم للمؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي أن يمكن الإصلاح في مجال السلام والأمن الأمم المتحدة من نشر عمليات أكثر فعالية ومرونة لحفظ السلام، مع الأخذ في الاعتبار أن طرائق النشر لا تلبي دائما الاحتياجات.

إن أفريقيا واحدة من المناطق التي تشهد أكبر وجود للأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنمائية والمشاريع والبرامج الإنسانية. ويمثل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الآن بؤرة لعدم الاستقرار والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه. والعمل المنسق والمتضافر مع الجهات المعنية الإقليمية والوطنية والمؤسسات الدولية هو السبيل الوحيد الممكن لاحتواء العدد المتنامي من التهديدات في المنطقة. وبلدي، من جانبه، يركز نسبة مئوية كبيرة من مساعدته الإنمائية على البلدان في تلك المنطقة تحديدا. وعلى سبيل المثال، أود أن أبرز جهودنا في مالي.

إن برنامجنا لهذا البلد ميزانيته ٦١ مليون يورو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. ولكسمبرغ هي أحد المانحين الرئيسيين لمكتب المراقب المستقل المسؤول عن تقييم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة في شمال البلد. ومنذ عام ٢٠١٢، مول بلدي إنشاء لجنة التحقيق الدولية في مالي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويسهم بلدي أيضا في وضع إطار للامتثال لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والذي سيُستخدم في عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد خصصنا حوالي ١,١٥ مليون يورو لقطاع الأمن والدفاع. وابتداء من هذا العام، يشارك بلدي أيضا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وينشر ضباطا من الجيش لتوفير الدعم الجوي. وتمشيا مع الالتزامات التي قُطعت خلال مؤتمر بروكسل في شباط/فبراير، ستساهم لكسمبرغ بحوالي ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في الدعم الطبي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية و ٦٠٠ ٠٠٠ يورو لبناء مستشفى ميداني في سيفاري. ومساهمات لكسمبرغ تظل بوضوح متواضعة. وأود ببساطة أن أبين ما يمكن لبلد صغير مثل لكسمبرغ أن يساهم به حينما تكون هناك هياكل للتنسيق قائمة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

إن الحالة في الشرق الأدنى والأوسط، وكذلك في جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط في ليبيا، تبعث على تفاؤل أقل. ولا بد من تسليط الضوء على أن حالة الجمود في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين لا تزال دون حل بالمرة، ولا بد من القول إن الحالة تدهورت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ولن نكف عن الإشارة إلى مبادئ القانون الدولي التي يجب أن تشكل الأساس للسلام. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في حق إسرائيل في الوجود أو حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. وحل الدولتين هو الحل الوحيد العادل والدائم.

إن الوضع المتفجر في ليبيا هو نتيجة توترات ترتبط تحديدا ببنية ليبيا القبلية، ولكن هذا الوضع يرجع أيضا إلى أن البلد يمثل ساحة تنعكس عليها التوترات التي تعاني منها منطقة الساحل والعالم العربي الإسلامي.

وبالتالي، فإن مصلحة المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص، متعددة الأوجه. وسيحدد الحل السياسي الذي تم التوصل إليه فيما بين الأطراف الليبية أيضا التحكم في تدفقات الهجرة إلى أوروبا. ومن الجلي أن المسألة لا تتعلق بحبس المهاجرين في مخيمات، في ظروف رق لا تُحتمل ومشينة، في القرن الحادي والعشرين.

لقد أدت الحرب في سورية إلى أزمة إنسانية كبيرة. وأودت بحياة عدد لا يحصى من الناس. ونصف السكان مشردون، سواء في الداخل أو في الخارج. وبعد مأساة الغوطة الشرقية في بداية العام، يواجه أكثر من ٣ ملايين شخص التهديد الآن في منطقة إدلب. وكانت الوسائل المستخدمة في الحرب من جانب الأطراف المتحاربة بالغة الشدة من حيث عنفها وقسوتها، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تتجاوز الفهم وتعد غير مقبولة.

والأمر ببساطة، أن من غير المفهوم بل ومن المخزي أن المجتمع الدولي لم يتمكن، بسبب حق النقض، من أن يجدد صكا يرمي إلى تحديد الوقائع والمسؤوليات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. ويحدونا الأمل في أن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والمنشأة بموجب القرار ٢٤٨/٧١، سيمكنها الوصول إلى البيانات التي تجمعها آلية التحقيق المشتركة حتى يمكنها ضمان العدالة عندما يحين الوقت لذلك.

إن التزام بلدي الإنساني بالنسبة للنزاع السوري هو أهم التزاماتنا على الإطلاق. ويبلغ ٧,٥ مليون دولار في السنة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، على نحو ما أعلنته أنا شخصيا أثناء انعقاد المؤتمر في لندن. وستشارك لكسمبرغ أيضا في آخر نداء موجه من إدارة الشؤون السياسية لتقديم تبرعات إضافية، من أجل دعم جهود الأمم المتحدة السياسية في سورية. وسيقدم بلدي أيضا مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ يورو لتمكين الآلية من العمل. إن مأساة الحرب في سورية قد أدت إلى حالة أكثر استعصاء على الحل، لا سيما أنها تشمل التفاعل بين القوى والمنافسات الإقليمية والنزاع الديني.

وقد سببت المأساة الإنسانية في اليمن الدمار والنزوح والجوع والكوليرا. إن الحرب المستعرة هناك قاسية للغاية. ويجب على وجه السرعة وضع الوسائل الكفيلة بإرساء المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ويكتسي دور الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أهمية بالغة إذا أردنا تجنب المزيد من تفاقم الأوضاع وتمهيد السبيل من أجل التوصل إلى حل سياسي.

وخلال النزاعين السابقين لعبت القوى الإقليمية دورا هاما، وإن لم يكن إيجابيا دائما. ذلك هو الحال بالنسبة لإيران. إننا نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة وحلفاؤها بشأن نفوذ إيران في الشرق الأوسط، والذي يرجح أن يزعزع استقرار الوضع في العديد من البلدان المجاورة. بيد أنه من وجهة نظرنا، لا يعني ذلك أننا ينبغي أن نشكك في الاتفاق النووي الإيراني، الذي نعتقد أنه وإن لم يكن مثاليا، فإنه يوفر ضمانات ملموسة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤسفنا أن الولايات المتحدة قد شجبت هذا الاتفاق، الذي كان موضوع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) وما زال ملزما للمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، يحدونا الأمل في أن العملية التي بدأت بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية بدعم من كوريا الجنوبية، سوف تفضي إلى نتائج ملموسة في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وبالإضافة إلى الاتجاه نحو النزعة الانفرادية وإعادة النظر في سيادة القانون، نجد أن علينا مع الأسف أن نلاحظ تدهور حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينطبق ذلك في حالات النزاع، حيث أصبحت سياسات الترهيب والتطهير العرقي والعنف الجنسي الواسع النطاق شائعة على نحو متزايد، ولا سيما على يد الجهات الفاعلة غير الحكومية. وهذا صحيح أيضا بسبب ظاهرة رفض وجود بعض فئات حقوق الإنسان ذاتها، والتشكيك في شرعية بعض مؤسسات حقوق الإنسان.

وتعد حالة الروهينغيا في ميانمار رمزا لمثل هذا التطور. فهناك مجموعة متشابكة من أعمال التطهير العرقي والمجازر والترهيب والاغتصاب، المقترنة بإجبار سكان بأكملهم على الفرار دون أن يكون هناك الكثير مما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، باستثناء تنظيم استقبالهم في أراضي مجاورة، وأن يلاحظ ببساطة حجم الكارثة. وفي هذا الصدد، يتمثل أحد التطورات الإيجابية في أن الحالة قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية لأن أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ أجبروا على الفرار إلى بنغلاديش، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي. إننا نؤيد تأييدا كاملا عمل المحكمة الجنائية الدولية بشأن هذه المسألة، فضلا عن التحقيقات الأخرى التي تجريها.

ولا نقبل التشكيك في مشروعية المحكمة ووجودها ذاته بذريعة سيادة الدولة. ووفقا لمبدأ التكامل، لا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا في حالة عدم قيام الدول باتخاذ إجراءات.

ولا يزال الدعم المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان وعمله أقوى منه في أي وقت مضى. إننا نرى في هذه المؤسسة ركيزة أساسية من ركائز منظومة الأمم المتحدة. ويمكن إصلاح المجلس دون اعتراض على ولايته وطريقة عمله. وقد أيدنا الجهود المبذولة في هذا الصدد. غير أننا نأسف لقرار الولايات المتحدة سحب مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان بالرغم من أنها كانت حليفا في الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ويحدونا الأمل في أن تستمر جهود الإصلاح، وسنسهم فيها أيضا من الداخل، إذا انتخبت لكسمبرغ لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

إن حقوق الإنسان تنطوي على جوانب كثيرة، مثل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية – وهي التقليدية بشكل أكبر، على سبيل المثال لا الحصر، ولكن هناك أيضا فئة جديدة من الحقوق، بما في ذلك الحقوق الجنسية وحقوق الصحة الإنجابية. ويؤسفنا أن الأخيرة كثيرا ما يجري تقويضها لا من حيث مبادئها فحسب، بل ومن حيث ممارستها أيضا، بما في ذلك من خلال برامج ومشاريع الأمم المتحدة الرامية إلى منح النساء والفتيات السيطرة على حياتهن والحصول على خدمات تنظيم الأسرة.

وفي هذا السياق، يقدم بلدي الدعم المالي إلى برنامج الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن مبادرة فتيات لا عرائس بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو و ٤٠٠ ٠٠٠ يورو، على التوالي، لعام ٢٠١٩. ونؤيد أيضا مشروع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو.

وتضفي الأمم المتحدة شرعية على تعددية الأطراف وجميع المنظمات والمؤسسات الأخرى التي تدعو إلى ذلك. ولهذا السبب يجب أن نؤيد هذا المبدأ بلا كلل. وعندئذ فقط يمكننا الاضطلاع بالعمل الهام الذي ينتظرنا ومواجهة تحديات العولمة. إن العودة إلى النزعة القومية الخاصة لم يكن أبدا خيار لكسمبرغ، ولا هو كذلك اليوم لأحد – وقبل كل شيء، للبلدان في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدولة، ووزير الاتصالات والإعلام، ووزير

شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد زافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة، ووزير الاتصالات والإعلام، ووزير شؤون العبادة في دوقية لكسمبرغ الكبرى، من المنصة.

خطاب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا.

اصطُحب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد روت (هولندا) (*تكلم بالإنجليزية*): في عام ١٩٩٩، تكلم الراحل كوفي عنان بكلمات في رسالته بمناسبة الألفية الجديدة، وهي كلمات لا تزال صحيحة بعد مرور عقدين من الزمن تقريبا:

”إننا نتقاسم مصيرا مشتركا، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية ولن يتسنى لنا أن نمتلك زمامَه إلا إذا واجهناه معا. وهذا، يا أصدقائي، هو سبب وجود الأمم المتحدة“

إن إرث السيد عنان هو إرث التعاون الدولي، ومكافحة الأمية والفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ باعتبارها الأسباب الجذرية للنزاع وانتهاكات حقوق الإنسان. وقبل كل شيء، هو إرث الأمل والإيمان الراسخ بأن التقدم موضوع موحِد في تاريخ البشرية.

وأثبتت الأهداف الإنمائية للألفية أنه على حق، وأن الأمر يعود إلينا، نحن قادة أمم العالم المتحدة، للمضي قدما بهذا الإرث وجعل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ حقيقة واقعة.

إن مملكة هولندا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون الدولي. وفي الواقع، لقد كرسنا المبدأ في المادة ٩٠ من دستورنا الذي ينص على أن ”تعمل الحكومة على زيادة تطوير النظام القانوني الدولي“. ولا يجسد هذا الحكم بوصلتنا الأخلاقية فحسب، بل يعكس أيضا تاريخنا بوصفنا دولة تجارية ومشتغلة بصناعة البحر، وكون مملكتنا تتألف من أربع بلدان في أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي: أوروبا وكوراساو، وهولندا وسانت مارتن. ولذلك، فقد فهمنا لقرون عديدة ضرورة وفوائد الآفاق عبر الوطنية.

وذلك هو أساس رسالتي اليوم. نحن بحاجة إلى آفاق عبر وطنية للتغلب على التحديات التي نواجهها. لا يوجد تعارض بين تعددية الأطراف والمصلحة الوطنية، بل إن الأمر بالأحرى عكس ذلك. وفي نهاية المطاف، هل من بلد لا يستفيد من بيئة دولية مستقرة وآمنة، ومن تجارة عالمية حرة ونزيهة، ومن السلام بدلاً من النزاع مسلح، ومن الازدهار بدلاً من الفقر، ومن المساواة بدلاً من عدم المساواة؟ وما هو البلد الذي يمكنه تحقيق هذه الأهداف بمفرده؟

إنهما سؤالان بلاغيان بالطبع، ولكن حالما نقر بذلك، ينبغي لنا أن نتصرف بناء عليه، وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعتمد تعددية الأطراف. بالنسبة لشعب مملكة هولندا، أصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً في أعقاب إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وهو لا يزال جرحا مفتوحا بالنسبة لبلدي ولجميع الدول المكلومة التي فقدت رعايا لها على متن الطائرة. ونحن ممتنون لدعم المجتمع الدولي، على النحو الوارد في

قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤). ونأمل أن نتمكن معا من رؤية العدالة تأخذ مجراها.

وفي أيار/مايو، قدم فريق التحقيق المشترك أدلة قاطعة حول مصدر قاذفة الصواريخ التي تم استخدامها لإسقاط الطائرة. وهذا عزز عزمنا على أنه، من أجل الضحايا وذويهم، لا بد من معرفة الحقيقة الكاملة، وإحقاق العدالة وتحمل المسؤولية. وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع الجهود الجارية تحقيقا لهذه الغاية.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية قد حقق أشياء عظيمة للعديد من الشعوب. وينطبق هذا بشكل خاص على الأمم المتحدة والجمعية العامة. ومع ذلك، وبالنسبة للعديد من البلدان والشعوب الأخرى لم يحقق النظام العالمي نفس المكاسب. وفي أنحاء كثيرة من العالم، لا يمكن أعتبار السلام والاستقرار من المسلمات.

ولذلك لا يتصف النظام المتعدد الأطراف بالكمال، وهو يتعرض للضغط. ومبدأ التكافؤ في التنافس على الفرص آخذ في التغير في اللحظة التي نتكلم فيها. وقد بدأ بعض البلدان، لمجموعة من الأسباب، اتباع نهج مختلف. وللأسف، وفي كثير من الأحيان، يتم رفض الحل التوفيقي لصالح الاستقطاب والمصلحة الذاتية المُتَصَوَّرة. إننا نشهد اتجاهاً مقلقاً حيث تتحول بعض البلدان من اتباع نهج بناء إلى نهج عدائي في البيئة المتعددة الأطراف. والأكثر من ذلك، أن تزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان وتقلص الحريات في جميع أرجاء العالم تشكل مصدر قلق بالغا. وكثيرا ما يكون هناك افتقار إلى المساءلة. وحينما يصبح النظام المتعدد الأطراف مصابا بالشلل فإن الأبرياء هم الذين يعانون.

وسوريا مثال على ذلك. كتب الأمين العام غوتيريش في أحدث تقاريره السنوية ”لم يعُد العمل معاً في إطار متعدد الأطراف اختيارياً؛ بل هو الحل الوحيد.“ (A/73/1، الفقرة ١٤٨) وأنا أتفق معه تماما. وأنا مؤمن بتعددية الأطراف البناءة. إنني أؤمن بقوة المبدأ، وليس مبدأ القوة، من أجل إرشادنا نحو مستقبل أفضل لمزيد من الناس. وقد يكون أفضل سُبُلنا – وربما سبيلنا الوحيد – للمضي قدما هو ألا نستسلم للانهزامية والاستخفاف، بل أن نواصل العمل لتحسين النظام تدريجياً.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن مملكة هولندا تؤيد بقوة خطة الأمين العام للإصلاح، وتثني على نتائجها الأولية. ويبعث الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن إصلاح الأمم المتحدة برسالة قوية فحواها التأييد الواسع النطاق للتغيير. لكن كما هو الحال دائما فإن العبرة بالأفعال لا بالأقوال. والآن، يجب علينا نحن تحويل الأقوال إلى أفعال، وأعني بنحن الأمم المتحدة نفسها وجميع الدول الأعضاء.

يجب جعل منظومة الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي الخطة النهائية للمنع. فلنأخذ، على سبيل المثال، العدد الهائل لمكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم البالغ ٣ ٠٠٠ مكتب، الأمر الذي يعني ٣ ٠٠٠ حُجة تؤيد من يقولون إن تعددية الأطراف توجد التجزؤ والبيروقراطية. إن المنتقدين ليسوا مخطئين تماما: فإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يخفض هذا الرقم بما لا يقل عن ١ ٠٠٠، عن طريق الاشتراك في موقع واحد، واستخدام المباني والخدمات المشتركة، وتعزيز التعاون. تلك ١ ٠٠٠ حجة من أجل تحسين تعددية الأطراف، وهذا مجرد مثال واحد على الجهد الأوسع نطاقاً المطلوب للمساعدة في نجاح حملة الأمين العام الإصلاح.

وثمة مبادرة هامة أخرى تتمثل في خطة الأمين العام من أجل حفظ السلام. يأتي حفظ السلام في صميم الأمم المتحدة، ويتعين علينا إبقاء هذه الأداة مواكبة للمستجدات. وستساعد الإصلاحات داخل الأمانة العامة وفي البعثات الميدانية، مثل

اعتماد خطط التناوب، على جعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية. ويتعين على الدول الأعضاء، من جانبها، مطابقة الأقوال بالمال والأفعال. إن دعم التغيير ليس بالمهمة المجانية.

ولهذا السبب، على سبيل المثال، كانت مملكة هولندا أول دولة عضو تعلن تقديم تمويل لإصلاح نظام المنسقين المقيمين الذي سيزيد من كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولذلك السبب قمت اليوم بنقل حقوق الملكية الفكرية لبوابة المعلومات الإلكترونية الهولندية الخاصة بالسفر إلى الأمم المتحدة. وسيكون هذا النظام، الذي يحدد حركات سفر الإرهابيين وعصابات الجريمة المنظمة، متاحا لجميع الدول الأعضاء. ومن شأن خطوات عملية كهذه تحسين الأمم المتحدة، أممنا المتحدة.

وعندما ننظر إلى مؤسسات الأمم المتحدة، يجب أن تتسم أقوالنا بالصراحة. ولا بد لنا من أن نقول الحقيقة كما هي. إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي التي يرتكبها الأشخاص العاملون في بعثات ومنظمات الأمم المتحدة أمر غير مقبول في جميع الحالات وفي كل مكان. وليس هناك أي استثناء. ويؤدي هذا النوع من السلوك إلى تقويض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وكما أشار الأمين العام وهو محقٌ في ذلك، فإن عدم التسامح إطلاقا هي الاستجابة الوحيدة الممكنة. ولذلك يجب أن نضع سياسات جديدة بدون تردد، وأن ننفذها. يجب أن نتأكد من أن الضحايا يشعرون بأنهم يُسمعون ويتم تأييدهم، وأن تتم حماية المبلغين عن المخالفات. إن الغرض من الأمم المتحدة هو إنقاذ الأرواح وليس القضاء عليها. وهنا يجب أن نرسم خطاً واضحاً.

وبطبيعة الحال، لا يقتصر تحسين النظام المتعدد الأطراف على المؤسسات والمبادئ التنظيمية. فهي مجرد وسيلة لتحقيق غاية ما. وقبل كل شيء، يتعلق الأمر بما نفعله ولماذا نفعله. وعلى مر السنين، تعلمنا تدريجيا أن السبيل الوحيد لحل المشاكل يكمن في معالجة أسبابها الجذرية. لقد تعلمنا أن الحد من الفقر بصورة منهجية يتطلب أكثر من المال وحده، وأن إنهاء النزاع المسلح يحتاج إلى أكثر من ذوي الخوذ الزرق وحدهم، وأن المساواة بين الجنسين والثقافة أمران ضروريان من أجل السلام والتنمية، وأن الاستدامة والقدرة على التكيف مع المناخ والاستقرار الدولي تسير جنبا إلى جنب. إن أهداف التنمية المستدامة مبنية على هذا المفهوم المتكامل للتفكير والعمل.

وذلك يقودني إلى موضوع مهم للغاية لي شخصيا ولمملكة هولندا ألا وهو: إدارة المياه والتكيف مع آثار تغير المناخ.

وذلك يقودني إلى موضوع مهم للغاية لي شخصيا ولمملكة هولندا ألا وهو: إدارة المياه والتكيف مع آثار تغير المناخ. إن أزمة المياه العالمية تؤثر علينا جميعا، في شكل زيادة حالات الجفاف أو الفيضانات أو التلوث. وبصفتي عضوا في الفريق الرفيع المستوى السابق المعني بالمياه، يحدوني الأمل في أن تلهم خطة العمل من أجل المياه التي قدمناها في وقت سابق هذا العام الآخرين لتكثيف العمل في مجال المياه. ونحن بحاجة إلى منح وزن أكبر لقيمة المياه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من الخيارات التي نتخذها.

وبالنسبة لمملكة هولندا، فإن ذلك غني عن البيان. إن مطار أمستردام هو المطار الوحيد في العالم الذي يقع تحت سطح البحر – أكثر من أربعة أمتار تحت سطح البحر في الواقع. ولذلك بوسع الحاضرين أن يتصوروا أن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة الظواهر الجوية البالغة الشدة تشكل مصدر قلق بالغا لنا، كما هو الحال للأنحاء الكاريبية لمملكتنا، التي هي عرضة للخطر بوجه خاص خلال موسم الأعاصير.

ومن نافلة القول إننا نرحب بالإعلان مؤخرا عن إنشاء للجنة العالمية الجديدة المعنية بالتكيف مع آثار تغير المناخ. ونحن فخورون بكوننا سنستضيف إطلاق الحدث في مسقط رأسي مدينة لاهاي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وبطبيعة الحال، فإننا نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي سيعقد

في العام المقبل في نيويورك، إذ أنه ينبغي أن يتيح منبرا للتداول بكل أعمق في الصلات فيما بين التكيف مع آثار تغير المناخ، والتمويل، والأمن. إن المناخ والمياه، بحكم طابعهما، من المسائل التي لا يمكن معالجتها إلا في إطار متعدد الأطراف، باتخاذ نهج متكامل. وحدد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة ١٣ هدفا واضحا. ولكن المياه تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة. وما نحتاج إليه الآن هو الشفافية الدولية، وآليات السوق العادلة وأجواء تكفل تكافؤ الفرص لكي يتسنى لجميع البلدان أن تضطلع بدورها في التكيف مع آثار تغير المناخ.

وخلال انتخاب ممثلي الشباب الهولنديين في الأمم المتحدة في العام الماضي، سئل المرشحون الشباب عن المسألة العالمية التي سيعالجونها أولا إذا انتخبوا. وقد يتوقع أعضاء الجمعية العامة إجابة مثل السلام العالمي، أو القضاء على الفقر أو وضع حد للحروب. ولكن أحدهم قال:

”إنني سأعالج الاستخفاف أولا. ويمكننا أن نغير الأمور، ولكن علينا أن نؤمن بأنه يمكننا أن نشمر عن سواعدها ونبدأ. فالاستخفاف لن يقودنا إلى أي مكان.“

وأعتقد أن علينا جميعا أن نستمد الإلهام من تلك العبارات. ومن السهولة بمكان أن تكون ساخرا ومنتقدا للنظام المتعدد الأطراف. ومن الصعوبة بمكان إدخال التحسينات والإصلاحات التي ستمضي بنا قدما، خطوة خطوة. ولكن تعددية الأطراف البناءة تشكل السبيل الوحيد لإحراز التقدم. وذلك هو ما نعمل من أجله، وليس بوصفنا عضوا في مجلس الأمن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر فحسب، بل أيضا بعد ذلك وفي المحافل الدولية الأخرى. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن مملكة هولندا ستقدم ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وسنمضي باستلهام روح كوفي عنان، الذي قال ذات مرة إننا بحاجة إلى الإبقاء على الأمل حيا، وأن نسعى جاهدين للقيام بعمل أفضل.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مارك روت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة في مملكة هولندا، من المنصة.

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب رئيسة وزراء النرويج.

اصطحبت السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة سولبيرغ (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): في عام ١٩٤٥، أنشأنا الأمم المتحدة. وتعهدنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وبالعمل معا من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبدعم واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولكن مهمتنا لم تنجز. ولا تزال التحديات قائمة، ولكن التقدم يمكن إحرازه ويجب إحرازه.

كما أن مصالحنا العالمية المشتركة تشكل مصالح وطنية. ويمكننا أن نحقق ما هو أكثر حينما نعمل معا. إن رخاءنا والعديد من تحدياتنا على السواء ناتجة عن الاتجاهات العالمية. فالنزاعات التجارية والتطرف المصحوب بالعنف، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي تؤثر علينا بشكل مباشر في المنزل، ولكن تؤثر علينا أيضا فوائد التجارة العالمية، والمكافحة العالمية للأمراض المعدية وسيادة القانون.

وتعترف أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بأن التحديات العالمية تحديات وطنية وبأنها مترابطة ترابطا وثيقا. وتتطلب منا

أهداف التنمية المستدامة أن نتخذ إجراءات على كلا الصعيدين الوطني والدولي. ويجب علينا التعامل مع تحديات العولمة، وفي الوقت نفسه مع زيادة المنافع التي تعود على مواطنينا إلى أقصى حد ممكن. وتتمثل مهمتنا بصفتنا قادة في توفير الأمن وإيجاد فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية. إن العمل معا مكننا جميعا من إنجاز أعمال أكبر بكثير مما كان بوسعنا القيام به بمفردنا.

واتخذت النرويج إجراءات وطنية ودولية من خلال سياستنا العامة الوطنية لتعزيز سبل كسب العيش المستدامة، ومن خلال شراكاتنا الأوروبية الشمالية والأوروبية بشأن التكامل الاقتصادي والمدني، ومن خلال العمل العالمي على تعزيز السلام والأمن الدوليين، والإدارة السليمة للمحيطات والتجارة العادلة والمنظمة، وكفالة التعليم للجميع والتدابير المتعلقة بالصحة العالمية. ومعا، حققنا نتائج مثيرة للاهتمام، لأن التعاون الدولي يحقق النجاح. لقد تقلص الفقر المدقع بمقدار النصف، وبات الناسّ يعيشون لفترة أطول، وتسجل معدلات وفيات الأطفال انخفاضاً، وتلتحق بالمدارس فتيات أكثر عددا اليوم من أي وقت مضى. وما فتئ التعاون السياسي العالمي والتجارة العالمية والقانون الدولي بالغ الأهمية لإحراز ذلك التقدم.

وعلينا أن نقر بأن العولمة لم تعد بالفائدة على الجميع على قدم المساواة. وذلك تحد حقيقي للغاية. ويمكن للاستبعاد أن يدفع إلى تغذية نزعة التطرف. ويمكنه أن يؤدي تقويض الثقة بالمؤسسات الدولية وبالتعاون. وفي نهاية المطاف، يمكنه أن يضعف الاحترام للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، بل ولهيكلنا الأمني. ولمواجهة ذلك، يجب علينا تأمين الرفاه في المستقبل للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة. وذلك يتطلب على السواء حماية القواعد التجارية الأساسية وإصلاحها. ولا يسعنا أن ندع النزعة الحمائية والتمييز والمنافسة الاقتصادية تحدد مستقبلنا. إن منظمة التجارة العالمية ضرورية للنرويج ولتفاعلنا مع العالم. وأعتقد أن التجارة المستندة إلى القواعد تكتسي نفس القدر من الأهمية لشركائنا. فالتجارة الحرة تنشئ فائزين. أما النزعة الحمائية فإنها لا تفعل ذلك.

ومن أجل أن تعود الفائدة على الجميع لا بد من تحديث الحقوق والقواعد والمسؤوليات لكي تناسب هدفنا الاقتصادي العالمي الحالي. وذلك أمر حيوي إذا أردنا أن نبني عالما يمكن فيه تحقيق إمكانية الناس وإبداعهم وآمالهم في المستقبل بالتعاون وتبادل المعارف والتجارة. ويضطرنا ازدياد نزعة الحمائية للتأمل في ما يترتب عليه تقليص التعاون الدولي.

وكما اتفقنا في ١٩٤٥عام، فإن على جميع الدول أن تتحد في التزامها بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتؤثر عواقب عدم الاستقرار علينا جميعاً. وتتطلب التهديدات الأمنية العالمية استجابات عالمية. ويجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على العمل، وعلينا نحن أيضا نكون كذلك، بوصفنا دولا ومنظمات إقليمية. وتشكل مناطق النزاع وعدم الاستقرار تربة خصبة للتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب الدولي.

وليس النزاع الدائر في سوية سوى مثال واحد. وتشارك فيه الكثير من الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وعادت أسلحة الدمار الشامل المحظورة إلى الظهور. وتواجه المساعدات الإنسانية عقبات تحول دون وصولها. ويُقوَّض احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وباتت القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي في قارتي، أوروبا، الآن عرضة للخطر. ويجب أن تستعيد أوكرانيا سيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدود معترف بها دوليا. ويؤدي التطرف العنيف والنزاع وعدم الاستقرار إلى أزمات إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتمثل هذه العناصر بدورها بعض العوامل الرئيسية التي تدفع إلى الهجرة النظامية وغير النظامية على حد سواء. ويؤثر الإرهاب والتطرف العنيف علينا جميعا، وهما لا يقتصران على أيديولوجية بعينها أو دين أو معتقد بعينه.

وتناهض النرويج التطرف العنيف والإرهاب، ليس استجابة لحوادث فردية، بل بموجب التزامها بسياسة خارجية في الأجل الطويل. فنحن أحد الأعضاء الـ ٧٩ في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالعمل معا، حققنا نتائج هامة على أرض الواقع. ومع ذلك، يجب أن نطبق، في سياق حربنا المستمرة على التطرف العنيف، نهجا يشمل المجتمع بأسره. ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، بما في ذلك في بلداننا وفي قاراتنا. ويجب تقديم الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة ومنع الإفلات من العقاب.

وتعتقد النرويج أنه يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وما زلنا مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة مستقلة. وفي الوقت نفسه، يرتبط الأمن ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة. ويجب أن نعزز التجارة وإيجاد فرص العمل وبناء القدرات من أجل توليد إيرادات محلية وتعزيز تقديم الخدمات العامة ومكافحة الفساد. فالفساد يزيد من أوجه عدم المساواة ويؤجج الجريمة وعدم الاستقرار والعنف.

ويمكن للنزاعات أن تعكس مسار سنوات من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويمثل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام ونزع السلاح جميعا عوامل حيوية إذا ما أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلينا أن نستجيب للدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل تحقيق طفرة في دبلوماسية السلام. والنرويج تضطلع بدورها. فمنذ نهاية الحرب الباردة، باتت الوساطة في النزاعات وتسويتها تمثل حجر زاوية في سياستنا الخارجية. ونحن نشارك، منذ أكثر من ٢٥ عاما، في الجهود الرامية إلى حل النزاعات في أنحاء العالم – بدءاً باتفاق أوسلو الأول في عام ١٩٩٣، إلى العمل الجاري في كولومبيا والفلبين، ورجوعاً إلى الشرق الأوسط.

وقد تعلمنا درسا هاما من جهودنا. إن التفاوض لإبرام اتفاق سلام أمراً صعباً على الدوام، ولكن تنفيذه يكون أكثر صعوبة. وفي الواقع، فإن تكرار النزاع أكثر شيوعا من نشوب نزاعات جديدة. ويعني ذلك أن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات تتمثل في ضمان استدامة السلام. ولا تزال النرويج ملتزمة في كولومبيا وفي الفلبين وغيرهما، تماما كما نبقى ملتزمين بالمساعدة في التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

يبيّن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، القيمة الفريدة للأمم المتحدة. فقد اتفقنا على خطة عالمية للتنمية، وهي خريطة طريق تقودنا نحو العالم الذي نصبو إليه. وأهداف التنمية المستدامة مترابطة ترابطا وثيقا. ومن المهم للغاية تحقيق الهدف ١٦ المتعلق بالسلام وسيادة القانون وإنشاء مؤسسات قوية لضمان عدم ضياع الأموال جراء الفساد. أما تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالظروف الاقتصادية، فإنه سيوفر التمويل الذي يمكن استخدامه من أجل إحراز تقدم على صعيد أهداف أخرى. غير أنه ليس لدينا وقت نضيعه. ولا يمكن تحقيق التغيير المستدام بين عشية وضحاها. إن المسؤولية الوطنية أمر بالغ الأهمية، ولكن المجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والأوساط العلمية، لديها جميعا دور محفز يجب أن تقوم به.

والصحة هي أحد المجالات التي يسهل من خلالها أن نرى أن أهداف التنمية المستدامة تشملنا جميعا. فالصحة حق من حقوق الإنسان في حد ذاتها وشرط مسبق لتحقيق التنمية على حدّ سواء. والاستثمار في النظم الصحية الوطنية نفقاته عالية، ولكن عدم القيام بذلك قد يكون مكلفاً أكثر. وتعمل منظمة الصحة العالمية على وضع خطة عمل عالمية من أجل إنشاء هيكل صحي أبسط. ويأتي ذلك استجابة للمبادرة التي أطلقتها غانا وألمانيا والنرويج. وستُقدم خطة العمل في برلين في تشرين الأول/أكتوبر.

إن الوقاية تنقذ الأرواح وتخفف من المعاناة الإنسانية وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنرويج فخورة باستضافة أول

مؤتمر لتجديد مرفق التمويل العالمي في أوسلو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وستسهم فيه إسهاما كبيرا. فإحراز تقدم على صعيد أحد أهداف التنمية المستدامة سيحفز التقدم على صعيد الأهداف الأخرى. وعلى سبيل المثال، تنخفض معدلات وفيات الأطفال عندما تحصل الأمهات على التعليم.

ومع ذلك، لا يزال عدد الفتيان الذين يحصلون على التعليم أكبر من عدد الفتيات. وعلينا أن نجعل الفتيات في صميم جهودنا في مجال التعليم. ولكن الذهاب إلى المدرسة وحده غير كاف. ولهذا السبب، تركز النرويج على جودة التعليم والنتائج التعليمية. وضمان التعليم الجيد يقتضي استمرار التمويل الدولي، بيد أن فجوة التمويل كبيرة. ولذلك، من الأهمية بمكان حشد الموارد المحلية والتمويل من القطاع الخاص، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية. وتضطلع النرويج بدورها. فقد خصصنا حتى الآن حوالي ٤٤٠ مليون دولار للتعليم على مستوى العالم في هذا العام، وسنزيد الآن دعمنا للجهود التعليمية التي تستهدف الفتيات ليصل إلى قرابة ٤٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

إن الحفاظ على محيطات نظيفة وصحية تُستخدم مواردها على نحو مستدام شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فخمسون في المائة من أكسجين العالم مصدره المحيطات. وتمتص المحيطات ٣٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. وتوفر لنا المحيطات موارد متجددة هائلة وتمثل مصدرا يحمل وعودا كبيرة وينطوي على إمكانات اقتصادية عظيمة. ويعتمد بالفعل نحو نصف سكان العالم على المحيطات للتغذية والعمالة، ولكن من أجل ضمان استدامة اقتصاد المحيطات، يجب أن نزيد الإنتاج المتأتي من المحيطات.

غير أن استدامة محيطاتنا في خطر. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُنتظر أن تحتوي المحيطات على كميات من البلاستيك تفوق عدد الأسماك. وتمثل القمامة البحرية أحد أسرع الشواغل البيئية تفاقماً. ومنذ أن شرعت في كلمتي، وجدت مخلفات بلاستيكية أخرى تزن ٢٠٠ طن طريقها إلى البحر. وقد اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة خطوة جريئة باعتمادها رؤية تتوخى التوقف نهائيا عن تصريف النفايات البلاستيكية في المحيطات. وعلينا الآن أن نترجم ذلك إلى أفعال. إن إدارة محيطاتنا على نحو مستدام أمر بالغ الأهمية. وزيادة التمويل العالمي أمر ضروري وستبذل النرويج ما في وسعها للإسهام في ذلك. فليس لدينا وقت نضيعه.

ولهذا السبب، قمت في وقت سابق من هذا الأسبوع، بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات، والمؤلف من رؤساء دول وحكومات من كل القارات. ونهدف إلى تشجيع عملية لصنع القرارات قائمة على العلم في مجالْي اقتصاد المحيطات وإدارتها. وسنتعاون على نحو وثيق مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالمحيطات والمبادرات الأخرى المعنية بالمحيطات. ونعتزم تقديم تقريرنا في عام ٢٠٢٠.

لطالما كانت النرويج، على مدى سبعة عقود، أحد المؤيدين الثابتين للأمم المتحدة وللنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ونحن من بين أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة. وما فتئنا نخصص ١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وتحظى الأمم المتحدة ومشاركتنا في تحقيق التنمية المستدامة وجهود السلام بدعم واسع من مختلف الأطياف السياسية.

في عام ٢٠٢١، ستكون قد مرت ٢٠ عاما على شغل النرويج لمقعد في مجلس الأمن. ونحن على أهبة الاستعداد للعضوية مرة أخرى. وإذا انتخبنا، فسنعمل على جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وكفاءة وتمثيلا. وسوف نعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها أو موقعها الجغرافي، لإيجاد حلول مشتركة. وسنعتمد على خبرتنا في عمليات السلام والمصالحة. وبما أن حقوق المرأة ومشاركتها أمران حيويان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، فسوف نبقي هذه المسألة في صدارة جدول أعمالنا. وبالتعاون مع شركاء من مناطق

عديدة، ستدعم النرويج المبادرات المتعلقة بالمحيطات والغابات المستدامة. وسنسلط الضوء على عواقب تغير المناخ والصلات بين الأمن والتنمية المستدامة. وسنعزز إصلاح المجلس لجعله أكثر شفافية وتمثيلاً وأفضل استعدادا للتعامل مع الواقع العالمي الحالي. وستظل النرويج شريكا دائما للأمم المتحدة. وسنواصل البحث عن حلول مشتركة للتحديات التي نواجهها في مستقبلنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء النرويج على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة إيرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): إستمعنا إلى المتكلمة الأخيرة في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

طلب العديد من الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكرهم بأن البيانات في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبنا الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به بالأمس في المناقشة العامة رئيس وزراء أرمينيا (انظر A/73/PV.7). وكان الانطباع الأول هو أن المتكلم، وهو لا يزال تحت تأثير ما أسماه بالثورة المخملية ومدفوعا بخطاب شعبوي ومتناقض للغاية، قد خلط بين الجمعية العامة وشوارع غيومري ويريفان. وبينما لم يكن رئيس وزراء أرمينيا صائباً في اختياره للكلمات عند لوم حكومة بلده المخلوعة على الحكم الشمولي والفساد وقمع الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن تعليقاته بشأن النزاع المستمر بين أرمينيا وأذربيجان قد اختلفت قليلاً عن العبارات التي استخدمها بعناد أسلافه في الماضي. ونتيجة لذلك، كان بيان رئيس الوزراء الأرمني محاولة غير مجدية أخرى لإنكار الحقائق والمسؤولية عن شن الحرب على أذربيجان وعواقبها المدمرة.

ومن المعروف بشكل جيد الآن استخدام أرمينيا للقوة العسكرية للاستيلاء على جزء من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورني كاراباخ والمناطق السبع المتاخمة وبعض المناطق المحظورة، وإنشاء نظام الأقلية العنصرية هناك. لقد أودت الحرب التي شنتها أرمينيا بحياة عشرات آلاف الأشخاص، ودمرت المدن والبلدات والقرى، وأدت إلى طرد أكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وفقدانهم لممتلكاتهم، في حين فُقد آلاف الأشخاص جراء هذا النزاع. إن المزاعم والتفسيرات التي سمعناها في البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الأرميني كانت مدهشة بشكل خاص بالنظر إلى أنها تم التعبير عنها في الأمم المتحدة التي اعتمد مجلس الأمن التابع لها أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان وقصف أراضيها واحتلالها، مع التأكيد من جديد على احترام سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وحرمة الحدود الدولية وعدم جواز استخدام القوة من أجل السيطرة على الأراضي.

علاوة على ذلك، واستجابة لمطالب أرمينيا الإقليمية وما اتخذته من إجراءات قسرية، أعاد المجلس التأكيد على أن منطقة ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة. وبعبارة أخرى، أقر مجلس الأمن في قراراته بأن أعمال قوة عسكرية قد ارتُكبت ضد أذربيجان وأن هذه الأعمال غير قانونية ولا تتفق مع حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وبأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه، ويشكل انتهاكا واضحا لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

وليس من المستغرب تعمد رئيس وزراء أرمينيا في خطابه عدم التطرق لذلك في مجلس الأمن. وبالمثل، فإنه أغفل أيضا أي ذكر لوثائق دولية هامة أخرى اعتُمدت فيما يتعلق بالنزاع. لقد كانت التزامات وأفعال أرمينيا المعلن عنها دائما متناقضة مع

الهدف المتمثل في التسوية السلمية للنزاع. ولم يكن بيان رئيس وزراء أرمينيا استثناءً. وفي الواقع، فقد أثبت الأرمن، من خلال استخدامهم القوة العسكرية لاحتلال أراضي دولة ذات سيادة، اقتناعهم الراسخ بوجود بديل للحل السياسي.

وتمثل الادعاءات المتعلقة بتهديد إبادة جديد خيالي للشعب الأرمني تزييفا آخر للحقائق. ويكفي القول بأن أذربيجان، بخلاف أرمينيا التي طبقت سياسة تطهير عرقي كاملة، وطردت جميع السكان من غير الأرمن من كل من أراضيها ومناطق أذربيجان المحتلة، حافظت على التنوع العرقي والثقافي حتى يومنا هذا، لعشرات الآلاف من الأرمن الذين يعيشون في سلام ووئام وكرامة في العاصمة باكو وأجزاء أخرى من البلد. إن جميع البيانات الصادرة عن القيادة الأرمنية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات غير منطقية وستظل مجرد كلمات ما لم تترجم إلى عمل حقيقي ينهي احتلال أراضي أذربيجان ويضمن عودة الأذربيجانيين المشردين قسرا إلى ديارهم وممتلكاتهم في منطقة ناغورني كاراباخ والمناطق الأخرى من أذربيجان المحتلة في أمان وكرامة. إن تحقيق هذا الهدف، وهو أمر ضروري وغير قابل للتنازل، سيهيئ الظروف اللازمة لمعالجة القضايا الأخرى العالقة، من خلال المشاركة المباشرة والمتكافئة والكاملة لكلتا الطائفتين فيما يتعلق بمنطقة ناغورني كاراباخ ضمن الإطار الدستوري والقانوني لأذربيجان.

وسياسة الضم والاستعمار التي تتبعها أرمينيا ليست لها أي فرصة للنجاح. لقد كانت منطقة ناغورني كاراباخ دائما وستظل جزءا لا يتجزأ من أذربيجان. إن الاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان مؤقت ولن يؤدي أبدا إلى النتيجة السياسية التي تريدها أرمينيا. ويتعين على يريفان أن تتوقف عن محاولاتها غير المجدية لتضليل شعبها والمجتمع الدولي، والانخراط بشكل بنّاء في عملية تسوية النزاع والامتثال لالتزاماتها الدولية.

السيد كازهويان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لم أكن أنوي أخذ الكلمة، لكن وجدت نفسي مضطرا لاستخدام حق الرد للرد على الاتهامات التي تم توجيهها الآن في الجمعية العامة.

وأود أولا وقبل كل شيء، طرح كل شيء بشكل مباشر وأشير إلى أنه لا يوجد نزاع بين أرمينيا وأذربيجان. إن النزاع قائم بين جمهورية ناغورني كاراباخ، المعروفة أيضا باسمها الجديد – جمهورية أرتساخ – وجمهورية أذربيجان.

وأود أن أذكر الجمعية، ولا سيما زملاءنا الأذربيجانيين، أنني في الواقع مندهش من منطقهم في قلب الحقائق رأسا على عقب. واسمحوا لي أن أذكرهم ببضعة مراحل هامة من التاريخ.

لقد نفذت سلطات أذربيجان الهجمات الأولى على السكان المسالمين في ناغورنو كاراباخ. وتحولت الهجمات بعد ذلك إلى حرب واسعة النطاق ضد سكان أرتساخ. استخدمت أذربيجان المدفعية الثقيلة والدبابات وكل سلاح ممكن لتدمير سكان ناغورنو كاراباخ وإبادتهم. ولحسن الحظ، ولا غرابة، أنهم انهزموا. لقد كسبت ناغورنو كاراباخ تلك الحرب، وكان يتعين عليها القتال من أجل ضمان حقها في الحياة. لقد قاتلت وانتصرت. علاوة على ذلك، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعلنت ناغورنو كاراباخ، خلال استفتاء، استقلالها عن أذربيجان بنفس الطريقة التي أعلنت أذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق.

لقد ذكر ممثل أذربيجان الاتهامات العنصرية الموجهة ضد السلطات الأرمينية، لكن اسمحوا لي أن أشير إلى الاتهامات العنصرية التي تكيلها القيادة الأذربيجانية، بمن فيهم الرئيس، الذي دأب على القول إن جميع الأرمن في العالم أعداء لأذربيجان. إنهم يغيرون الأمر بتحويل أنفسهم إلى ضحايا وإلقاء كامل اللوم على أرمينيا والأرمن أو أي شيء أرمني في العالم.

فلننظر إلى الاستعدادات العسكرية الحالية لأذربيجان. إن القصف المستمر على الحدود مع أرمينيا وتواصل القصف ونيران القناصة على خط التماس مع ناغورنو كاراباخ تظهر الوجه الحقيقي لأذربيجان. لم تكن ناغورنو كاراباخ قطّ جزءا من أذربيجان ولن تكون أبدا. إنها جمهورية مستقلة مع حكومة كاملة ولديها مؤسسات عديدة أكثر ديمقراطية من أذربيجان. ينبغي لأذربيجان أن تعاود الإطلاع على ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتذكر أن المعتدي، أولا وقبل كل شيء، هو أذربيجان. الأمر كله بدأ نتيجة عدوان أذربيجان على ناغورنو كاراباخ.

وفيما يتعلق بخرافة الإبادة الجماعية، فالأمر لم يبدأ فحسب بالمذابح لكل شخص أرمني يعيش في سومغيت وباكو وكيروفاباد منذ ٢٠ إلى ٣٠ عاما، لكن أيضا تم تنفيذها في السنوات الأولى من السلطة السوفياتية في أذربيجان، حينما قتل الأرمن في باكو وهوجموا في شوشي. ثمة تهديد حقيقي للسكان الذين يعيشون في ناغورنو كاراباخ. ولهذا السبب لا يرغب أي أرميني أو شخص من الأقليات العرقية الأخرى، في هذا الخصوص، في العيش تحت احتلال أذربيجان.

إن كل ما قال ممثل أذربيجان باطل. وأود أن أتناول، على الأقل، مسألة واحدة محددة. إن القول إن عشرات الآلاف من الأرمن يعيشون في أذربيجان أمر غير صحيح. فقد أفادت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، التي أنشأها مجلس أوروبا، في مناسبات عديدة، واستنادا إلى زياراتها للسكان الأذربيجانيين ودراساتها، أنه، على أقصى تقدير، هناك من ٢٠ إلى ٣٠ أرمني يعيشون حاليا في أذربيجان في زيجات مختلطة. إن كلمات ممثلي أذربيجان – سواء في هذه القاعة أو في باكو – لا تتطابق أبدا مع الحقائق على أرض الواقع. وأيا كان ما يقال فإنه يستند إلى الأكاذيب والأمنيات.

ومن المهم للغاية عدم مناقشة هذه المسائل هنا والاحتجاج بمختلف الوقائع التي، كما ذكرت، كانت ملفقة، ولكن الالتزام بعملية السلام. وسيكون من المهم للغاية بالنسبة للجانب الأذربيجاني أن ينخرط بإخلاص في عملية السلام، وعملية السلام الوحيدة الصادر بها تكليف، وهي أيضا عملية صدر بها تكليف من الأمم المتحدة والأمين العام، هي الرئاسة المشتركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك. لقد جرت المفاوضات في هذا الإطار لسنوات عديدة، وقد حققت نتائج كثيرة، ولكن من أجل تحقيق النتائج النهائية، نحتاج إلى المشاركة المخلصة من أذربيجان، مع نسيان أي حل عسكري وأن تكون نشطة بحسن نية في المفاوضات السلمية.

السيد عليييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): للأسف فإن التعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا للتو، التي كانت مليئة بالتلفيقات والتحريفات وتشويه الحقائق المعتادة، تبيّن المحاولات المستمرة من جانب تلك الدولة العضو لإنكار الحقائق التي تشير إلى سياستها المتمثلة في العدوان والعداء والكراهية والتلفيقات. لقد كانت الهجمات المسلحة الأرمينية على المناطق الواقعة داخل أذربيجان هي بالتحديد التي أدت إلى سلسلة من أربعة قرارات لمجلس الأمن والبيانات الرئاسية ذات الصلة. وكان المطلب المتمثل بوقف الأعمال العدائية قد وجه أولا وقبل كل شيء للقوات الأرمينية الغازية. كانت أرمينيا هي التي تجاهلت عمدا مطالب مجلس الأمن بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية والأعمال العدائية من أجل تحقيق وقف إطلاق نار مستقر.

إن الأحداث التي وقعت قبل اتخاذ كل قرار وفي أعقابه توضح أن ادعاءات أرمينيا لا أساس لها من الصحة ولا تترك مجالا للشك في الجهة المسؤولة عن استمرار الأعمال العدائية المسلحة ووجهت إليها حصرا مطالب مجلس الأمن. ومن الواضح أن ادعاءات أرمينيا تتعارض مع قواعد القانون الدولي، وهي لا أساس لها من الصحة. ومن المعروف جيدا أن منطقة ناغورنو كاراباخ والمقاطعات السبع المحيطة التابعة لأذربيجان تقع تحت الاحتلال العسكري الأرميني. والواقع أن أرمينيا استخدمت

القوة العسكرية لاحتلال أراضي أذربيجان، وأنشأت نظاما تابعا لها. وهذا النظام غير معترف به البتة على هذا النحو. إنه يخضع لتوجيه أرمينيا وسيطرتها وما هو في نهاية المطاف سوى نتاج العدوان والتمييز العنصري والتطهير العرقي. وبناء على ذلك، تم التأكيد مرارا على عدم شرعية النظام وهياكله، على الصعيد الدولي.

إن سياسة أرمينيا المتمثلة في العدوان العدوان والمطالبات الإقليمية لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، لكنها أيضا أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية العميقة والحالة الاقتصادية الصعبة في ذلك البلد. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سيكون مهتما بالاستماع إلى وفد أرمينيا بشأن المشاكل الحقيقية التي يواجهها البلد في المجال الاجتماعي – الاقتصادي، بما في ذلك الانخفاض الكبير في القطاعات الرئيسية للاقتصاد في السنوات الأخيرة، وارتفاع معدل الهجرة المواطنين من البلد.

ومع ذلك، لم يذكر لا رئيس الوزراء ولا ممثل أرمينيا في بيانيهما أية جهود تبذلها الحكومة للتصدي لهذه التحديات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد فضلا البقاء صامتين بشأن هذا لأنه ببساطة ليس لديهما أي شيء يقولانه. لقد أكدنا مرارا من قبل، وأود أن أؤكد مرة أخرى، على أنه حالما تدرك أرمينيا عدم وجود أي احتمال لنجاح جدول أعمالها السياسي الخطير، سيتم حل النزاع في وقت وستتمكن جميع البلدان والشعوب من جني مكاسب السلام والاستقرار والتعاون.

السيد كازويان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفة أساسية، لا أود سوى أن أشير إلى أية صحيفة أو أي مَنفَذ إعلامي قبل ٣٠ عاما، حينما كان يقدن كل وصف تفصيلي لما يتعلق بالتطورات الحاصلة في المذابح ضد السكان الأرمن في أذربيجان، بما في ذلك تفاصيل مَن هاجم أولا، والكيفية التي سارت بها الأمور ومصدر النزاع. وكما قلت، من المهم للغاية أن يقرأ الناس الصحف قبل ٣٠ عاما، وليس صحف اليوم لأن الصحف الأذربيجانية اليوم لا تماس سوى الكذب بشأن كل ما حدث ٣٠ عاما. وللأسف، لا يوجد شخص واحد، أو ناشط في مجال حقوق الإنسان، أو مدافع عن حقوق الإنسان أو صحفي مستقل بوسعه أن يتكلم بحرية أو بدقة في أذربيجان لأن جميع الذين يقولون الحقيقة هم وراء القضبان في هذه الأيام.

ودعا مجلس الأمن أرمينيا لاستخدام نفوذها لوقف الأعمال العدائية، وهو ما فعلته بوقف تلك الأعمال في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ حين أعربت الحكومة الأذربيجانية عن استعدادها للتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع سلطة الأمر الواقع في جمهورية ناغورني كاراباخ. وشاركت أرمينيا في التوقيع على تلك الوثيقة، بينما كان الطرفان الرئيسيان الآخران فيها أذربيجان والسلطة في جمهورية ناغورني كاراباخ كما أسلفت.

وإن من المؤسف أن نشهد ما يحدث حاليا في أذربيجان. ونظرا لانفتاح السلطة في ناغورني – كاراباخ ومصداقيتها في تمثُّل القيم الديمقراطية، تعمد السلطات الأذربيجانية إلى إدراج أسماء جميع الأشخاص الذين يزورون جمهورية ناغورني كاراباخ من أي من بلدان العالم، سواء لأغراض السياحة أو لأداء المهام الرسمية، على قائمتها السوداء، ما دامت السلطات الأذربيجانية قد دأبت على سياسات الحد من حرية الأشخاص في السفر والتنقُّل. وأود أن أضيف أيضا أن سلطات ناغورني – كاراباخ تواصل الامتثال التام ومن جانب أحادي لقواعد الأمم المتحدة. وصدّقت سلطات ناغورني – كاراباخ من جانب أحادي أيضا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعديد من الوثائق الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم ناغورني كاراباخ قريبا استعراضها الوطني الطوعي للتقدم

المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك مصدر وحيد للخطر الذي يهدد الأمن في المنطقة: أذربيجان. وقد ازداد ذلك الخطر من جراء مشاركة ١٠٠٠ مواطن أذربيجاني على الأقل في القتال تحت راية ما يسمى اللواء الأذربيجاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وقد شوهدت تلك العناصر أحيانا على الحدود مع أرمينيا، وأعلن أولئك المقاتلون رغبتهم في مغادرة الرقة في سوريا لأجل القتال في ناغورني كاراباخ أثناء الحرب التي شنتها أذربيجان على السكان المسالمين في ناغورني كاراباخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وهي تلك العناصر نفسها التي خسرت الحرب مرة أخرى كما هو متوقع منطقيا ولحسن الحظ.

ختاما، فإن الأكثر أهمية كما قلت، أن مفاوضات السلام ما تزال مستمرة في إطار المشاركة في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك. وتتمثل المبادئ الرئيسية المعلنة فيما يلي: عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب. ومن المؤسف أن أذربيجان دائما ما تتجاهل حق تقرير المصير وتقدّم سلامتها الإقليمية عليه أولا. وأنوه مرة أخرى إلى أن أي حل للنزاع في ناغورني كاراباخ. يجب التوصل إليه في إطار المفاوضات استنادا إلى تلك المبادئ الثلاثة البالغة الأهمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٥.